



دراسة تحليلية لمؤشرات التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017



ديسمبر 2017



المحتويات

4	كلمة رئيس جامعة بنها
5	مقدمة
6	لجنة اعداد الدراسة
7	أهداف الدراسة
8	منهجية اعداد الدراسة
10	محاور الدراسة
11	المحور الأول: التعليم
11	القضية الأولى: الأمية
18	القضية الثانية: التسرب من التعليم
27	المحور الثاني: الصحة
27	خصائص السكان المصريين
28	حجم السكان ومعدل النمو في مصر
30	التركيب العمري للسكان المصريين
31	تحليل واقع الهيكل العمري للسكان في مصر
41	المحور الثالث: المنشآت والمرافق
53	ثانيا محور العدالة الاجتماعية
62	ثالثا محور الحفاظ على البيئة
63	رابعا محور الاقتصاد
71	المحور الرابع: السكان والآثار المجتمعية
71	أولا: التعليم
78	ثانيا الحالة الزوجية
86	المحور الخامس: السكان والآثار الاقتصادية
86	أولاً: أهمية التعداد السكاني في صياغة استراتيجيات وإعداد خطط التنمية المستدامة
86	ثانيا: استراتيجية التنمية المستدامة في مصر 2030:
	رابعا: الدلالة الاقتصادية لنتائج ومؤشرات تعداد مصر لعام 2017 فيما يخص المحور
88	الاقتصادي
93	خامسا: أوجه استخدام نتائج ومؤشرات التعداد في مجالات المحور الاقتصادي
96	المحور السادس: تكنولوجيا المعلومات
97	أهمية مؤشرات المعلومات والاتصالات
97	المؤشرات الإقليمية والعالمية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
99	مؤشرات تعداد السكان لمصر 2017 في تقنية المعلومات والاتصالات
104	فرق العمل
107	الخلاصة

قيادات الجامعة



الأستاذ الدكتور/ السيد يوسف القاضي
رئيس جامعة بنها



أ.د/ هشام محمد أبو العنين
نائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات
العليا والبحوث



أ.د/ جمال إسماعيل خليل
نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة
المجتمع وتنمية البيئة

كلمة رئيس جامعة بنها



نحن في جامعة بنها نسهم في بناء الانسان المصري من خلال منظومة أكاديمية وبحثية ومجتمعية وضعناها من أجل تحقيق هذا الهدف الأسمى ومن خلال تكاتف وتعاون بين أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والعاملين والخريجين والطلاب.

صدر التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لجمهورية مصر العربية فى سبتمبر 2017 عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وقد احتوى على العديد من الإحصائيات الهامة فى كافة المجالات والتي تستحق أن تكون مادة بحثية.

وانطلاقاً من توجيهات فخامة الرئيس / عبد الفتاح السيسى "رئيس الجمهورية" للجهات البحثية بإجراء قراءات ودراسات عن نتائج هذه الإحصائيات، وإيماناً من جامعة بنها بدورها البحثي والمجتمعي الذي تحرص عليه دائماً، فقد قامت الجامعة بتكليف مجموعة من أعضاء هيئة التدريس فى مختلف كليات الجامعة بإجراء هذه الدراسة وذلك حتى تلقى الضوء على النقاط الإيجابية والسلبية التي وضحتها هذا التعداد.

ويضم هذا الكتاب نتائج هذه الدراسة وخلاصة المناقشات العلمية للمختصين بالجامعة والذي تأمل الجامعة أن يقدم ما يدعم متخذى القرار لتعظيم الاستفادة من نتائج هذا التعداد.

والله ولى التوفيق،،،

رئيس جامعة بنها

أ.د / السيد يوسف القاضي

<http://www.bu.edu.eg/>
president@bu.edu.eg
president.office@bu.edu.eg

مقدمة



تستمر الحضارات وتزدهر بفضل جهود أبنائها في التغلب على التحديات واستثمار الفرص المتاحة. وبقدر ما تمثل المشكلة السكانية بمختلف جوانبها تحدياً للمجتمع إلا أنها قد تمثل فرصة متاحة حين نتمكن من حسن استغلال الطاقة البشرية وتوظيفها لتحقيق التنمية.

ومن هذا المنطلق حرصت جامعة بنيها على اتباع أسلوب علمي لتحليل وقراءة مؤشرات التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لجمهورية مصر العربية 2017. واليوم نضع بين أيديكم حصيلة هذه الجهود التي تؤكّد مجدداً ريادة جامعة بنيها في إطلاق مبادرات خلاقة تسعى إلى نشر أفكار وتقديم اقتراحات لحل مشكلات مجتمعية وجعل هذه الأفكار أسلوب حياة واستراتيجية وطنية لتحقيق التنمية المستدامة للدولة.

ومن هنا جاء هذا العمل ثمرة لجهود هائلة لنخبة من المختصين والخبراء في مجالات مختلفة من داخل أروقة جامعة بنيها. ونأمل أن تحقق هذه الدراسة الأهداف المرجوة منها، وتساعد متخذي القرار سواء بالحكومة أو القطاع الخاص ومراكز البحث العلمي والدارسين والمهتمين بشئون التنمية في وضع خططهم المستقبلية لتقدم ورفعة وطننا الحبيب.

رئيس لجنة إعداد الدراسة

وعميد كلية الحاسبات والمعلومات

أ.د / هالة حلمي محمد زايد

hala.zayed@fci.bu.edu.eg

لجنة اعداد الدراسة

م	الاسم	الوظيفة	الصفة
1	الأستاذ الدكتور / هالة حلمي محمد زايد	عميد كلية الحاسبات والمعلومات	رئيسا
2	الأستاذ الدكتور / ابراهيم محمد محمد فودة	عميد كلية التربية	عضوا
3	الأستاذ الدكتور / محمود عبد الصبور محمود	عميد كلية الطب البشري	عضوا
4	الأستاذ الدكتور / عيد محمود حميدة	عميد كلية التجارة	عضوا
5	الأستاذ الدكتور / عادل خضر	عميد كلية الآداب الاسبق	عضوا
6	الأستاذ الدكتور / سعد محمود سعد	مدير مركز ضمان الجودة	عضوا
7	الأستاذ الدكتور / جمال السيد عبد العزيز	مدير التخطيط الاستراتيجي بالجامعة	عضوا
8	الأستاذ / صبري الجندي	المستشار الإعلامي لرئيس الجامعة	عضوا
9	الأستاذ الدكتور / أحمد محمد رشاد	المنسق العام للمجالس الجامعية	مقررا



أهداف الدراسة

1. تعظيم الاستفادة من جوانب التعداد بما يدعم اتخاذ القرار
2. تقديم حلول ومقترحات لمعالجة المشكلات السكانية بالمحاور المحددة
3. تقديم مقترحات لإدراج بعض المؤشرات الهامة في التعداد القادم للسكان
4. مناقشة متخصصة للحلول والمعالجات
5. إقامة ندوة لعرض نتائج الدراسة وإصدار توصيات بناء على هذه النتائج والمناقشات.

منهجية اعداد الدراسة

بموجب المقترح المقدم من معالي ا. د/ رئيس الجامعة بشأن عمل تحليل دقيق للنتيجة الإحصائية للتعداد السكان لجمهورية مصر العربية ٢٠١٧م لإبراز إيجابيات وسلبيات هذه الإحصائية ومردودها على المجتمع المصري مع إقامة ندوة في ذلك الشأن من خلال تشكيل لجنة منظمة لهذه الندوة مع فرق العمل المشكله لهذا الغرض.

تم اختيار 6 محاور للعمل عليها تمثل معظم الإحصائيات التي تناولها التعداد وهي: التعليم - الصحة - المنشآت والمرافق - السكان والآثار المجتمعية - السكان والآثار الاقتصادية - تكنولوجيا المعلومات. تم تشكيل فرق عمل ممثلة من معظم كليات الجامعة لاعداد الدراسة في المحاور المختلفة. وقد استعانت فرق العمل بمصادر مختلفة بالإضافة الي وثيقة التعداد وهي: وثيقة التنمية المستدامة مصر 2030 واحصائيات من مختلف المنظمات المصرية والدولية وخاصة في المجال الصحي وتكنولوجيا المعلومات.

قامت اللجنة المشكلة بعقد حوالي 8 ورش عمل لدراسة النتائج الإحصائية للتعداد ومناقشة هذه الأرقام ومدي تأثيرها على المجتمع. عكفت فرق العمل المشكلة على تحليل ودراسة هذه النتائج كُُل في تخصصه.







محاور الدراسة

م	اسم المحور
1	المحور الأول: التعليم
2	المحور الثاني: الصحة
3	المحور الثالث: المنشآت والمرافق
4	المحور الرابع: السكان والآثار المجتمعية
5	المحور الخامس: السكان والآثار الاقتصادية
6	المحور السادس: تكنولوجيا المعلومات

المحور الأول: التعليم

يتناول محور التعليم قضيتين أساسيتين

القضية الأولى: الأمية

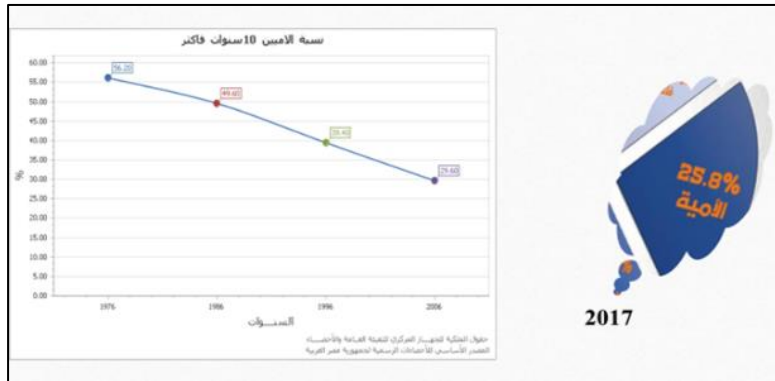
القضية الثانية: التسرب من التعليم

أهم ما تميز به التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام 2017

ذكر أن التعداد السكاني لمصر لعام 2017، هو التعداد الـ 14 في سلسلة التعدادات السكانية منذ أن بدأ تاريخ التعدادات السكانية عام 1982، وهو أول تعداد إلكتروني، تم تنفيذه في الفترة من يناير - يوليو 2017، وفقا لأحدث وسائل التكنولوجيا مصحوبا بقاعدة بيانات ضخمة، من أجل مساعدة صناع القرار في رسم السياسات والخطط المستقبلية للدولة.

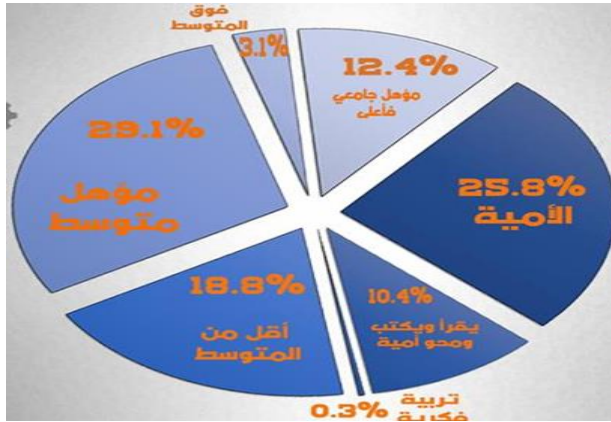
وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ارتفع عدد السكان المصريين من 59.2 مليون نسمة عام 1996 إلى 72.6 مليون نسمة عام 2006 ثم إلى 94.8 مليون نسمة عام 2017.

القضية الأولى: الأمية



يلاحظ أن نسبة الأمية 25.8% في عام 2017 وهي وإن انخفضت عن عام 2006 بحوالي 4% إلا أنها لا تزال نسبة كبيرة جداً فأكثر من ربع المجتمع لا يجيد القراءة أو الكتابة، وحيث أن التعداد الكلي للسكان هو 94,798,827 أي أن عدد الأفراد الأميين يصل إلى 24,458,097 وهي حقاً نسبة مرعبة وتحتاج لوقفه وخاصة أننا في عصر التكنولوجيا والتي يجب الاهتمام فيها بالأمية التكنولوجية.

وبملاحظة الشكل التالي:



1. نجد أن 10.4% من نسبة السكان يقرأون ويكتبون فقط وهي تضاف بجانب نسبة الأمية لتوضح نسبة الفقد في التعليم فتصل إلى 36.2% أي 34,317,175.
2. أما المؤهلات المتوسطة والمتمثلة في الدبلومات الفنية فهي أكبر نسبة حيث تبلغ 29.1% من الإجمالي ولذلك لابد من الاهتمام بتعليم هذه الفئة جيداً واستغلالها جيداً فهم الفنيين والمهرة في المجالات المختلفة
3. الحاصلون على مؤهلات عليا في مصر 12.4% ليس الأمر يدعو إلى الاهتمام والتفكير؟
4. تم حصر نسبة التربية الفكرية والمتمثلة في (0.3) وهذا يؤكد على حرص الحكومة واهتمامها بالأشخاص ذوي الإعاقة.

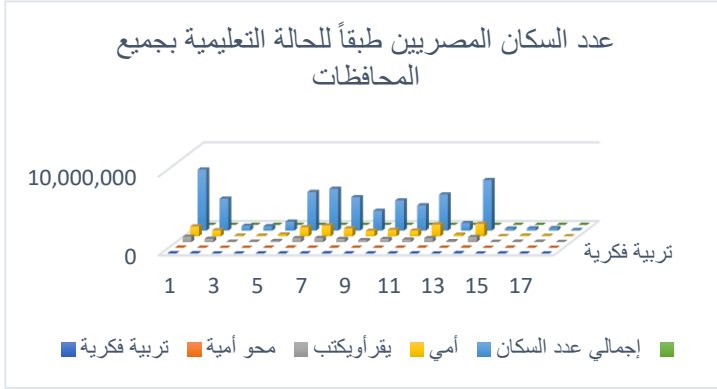
ويتضح من قراءة الجدول التالي لعدد السكان المصريين طبقاً للحالة التعليمية للأفراد (10 سنوات فأكثر) ما يلي:

الحالة التعليمية (١٠ سنوات فأكثر)													الإجمالي	النوع	المحافظة
Educational Status (10 Years+)															
دكتوراه	ماجستير	دبلوم عال	مؤهل جامعي	مؤهل فوق المتوسط	مؤهل متوسط	الثانوية عامة / الأزهرية	اعدادية	إبتدائية	تربوية فكرية	محو أمية	اقرأ وكتب بدون مؤهل	أمية	Total		
Ph.D.	Master	High Diploma	University	Post-Secondary	Technical Secondary	General / Al-Azhar Secondary	Preparatory	Primary	Cognitive Education	Literacy Classes	Read and Write Without Certificate	Illiterate			
43,802	52,780	84,706	3,154,126	805,338	3,659,367	1,347,680	1,402,684	1,445,169	79,421	82,652	1,540,760	2,427,706	16,126,191	ذكور	
23,619	35,697	64,119	2,636,166	668,835	3,158,326	1,316,931	1,324,574	1,333,554	61,524	62,591	1,352,900	3,115,802	15,196,638	إناث	
67,421	88,477	148,825	5,792,292	1,474,173	6,817,693	2,664,611	2,727,258	2,778,723	140,945	145,243	2,893,660	5,543,508	31,282,829	جملة	
10,507	15,707	23,107	1,552,803	453,714	5,291,590	1,261,538	1,931,041	2,318,749	34,304	159,404	2,282,463	5,367,408	20,702,335	ذكور	
4,238	8,181	15,836	1,090,636	317,431	3,755,009	981,781	1,686,958	2,009,758	24,853	86,458	1,880,258	7,522,674	19,384,071	إناث	
14,745	23,888	38,043	2,643,439	771,145	9,046,599	2,243,219	3,617,999	4,328,507	59,157	245,862	4,162,721	12,890,882	40,086,406	جملة	
54,309	68,487	107,813	4,706,929	1,259,852	8,950,957	2,609,218	3,333,725	3,763,918	113,725	242,096	3,823,223	7,795,114	36,828,226	ذكور	
27,857	43,878	79,955	3,728,802	986,266	6,913,335	2,298,712	3,011,532	3,443,312	86,377	149,049	3,233,158	10,638,476	34,540,709	إناث	
82,166	112,365	187,768	8,435,731	2,245,318	15,864,292	4,907,930	6,345,257	7,107,230	200,182	391,105	7,056,381	18,433,590	71,369,235	جملة	

- أن الأميين والحاصلين على شهادة محو الأمية والذين يجيدون فقط عملية القراءة والكتابة معاً عددهم 25,881,076 أي بنسبة 36.3% وتمثل هذه النسبة مستوى الفقد في التعليم، مما يتطلب إعادة النظر في العملية التعليمية بكل ما فيها والوقوف على أسباب الفقد في التعليم سواء أكانت أسباب مرتبطة بالعملية التعليمية أو أسباب مجتمعية أو غيرها.
- يظهر كذلك زيادة أعداد الأفراد الحاصلين على مؤهل متوسط فني والتي تصل إلى (15864299) بنسبة 22.22% - من جملة عدد سكان مصر من 10 سنوات فأكثر- وهم يحتلوا المرتبة الثانية بعد عدد الأفراد الذين يعانون الأمية، ولذلك لابد من الاهتمام بتعليم هذه الفئة جيداً فهم الفنيين والمهرة في المجالات المختلفة.

ويوضح الرسم البياني التالي توزيع عدد السكان المصريين طبقاً للحالة التعليمية بجميع محافظات مصر:

يتضح من الشكل:



- أن محافظات البحيرة ومطروح وكفر الشيخ هي الأعلى في نسبة الأمية عن باقي المحافظات والتي تراوحت بين (29%-33%).

- في حين أن محافظات البحر الأحمر وبورسعيد والسويس والقاهرة وجنوب سيناء هي أقل المحافظات في نسب الأمية والتي تراوحت بين (12%-17%).

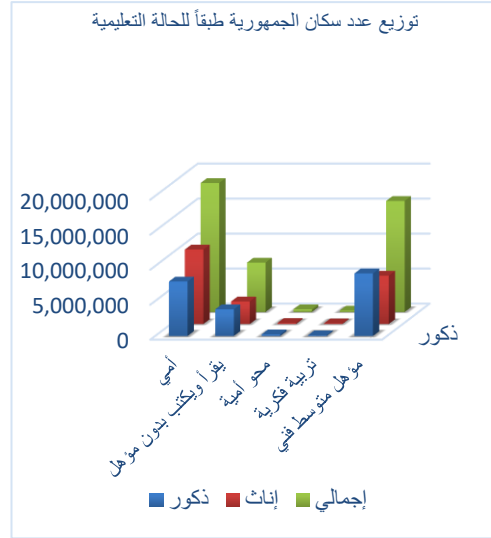
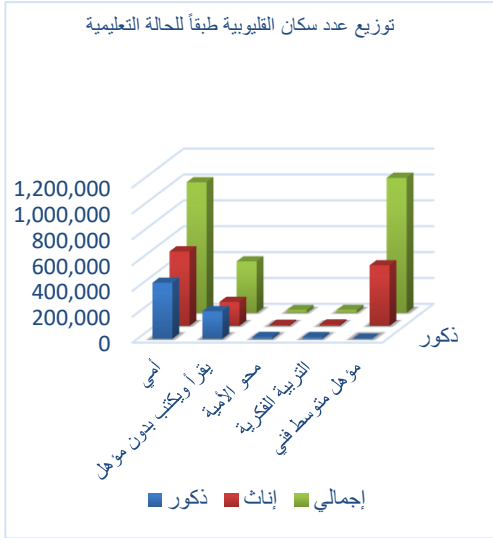
م	المحافظة	إجمالي عدد السكان	أمية	النسبة	يقرأ ويكتب	النسبة	أمية	النسبة	تربية فكرية	النسبة	ابتدائي
1	القاهرة	7,768,016	1,259,579	16%	667,645	9%	34,431	0.4%	30,831	0.4%	592,856
2	الاسكندرية	4,065,289	771,197	19%	416,869	10%	19,625	0.5%	28,025	0.7%	405,463
3	بورسعيد	605,006	85,256	14%	50,022	8%	4,610	0.8%	1,610	0.3%	47,325
4	السويس	557,392	85,126	15%	48,154	9%	3,654	0.7%	541	0.1%	49,451
5	دمياط	1,133,594	229,325	20%	142,001	13%	9,289	0.8%	6,025	0.5%	123,106
6	الدقهلية	4,909,184	1,156,932	24%	499,276	10%	21,110	0.4%	5,577	0.1%	504,001
7	الشرقية	5,318,788	1,378,859	26%	511,422	10%	18,360	0.3%	6,684	0.1%	535,820
8	القليوبية	4,253,233	1,009,841	24%	398,676	9%	21,468	0.5%	22,399	0.5%	435,973
9	كفر الشيخ	2,523,415	719,478	29%	248,173	10%	15,059	0.6%	3,885	0.2%	227,008
10	الغربية	3,842,631	822,700	21%	390,105	10%	18,376	0.5%	8,441	0.2%	385,551
11	المنوفية	3,216,739	724,336	23%	312,196	10%	16,115	0.5%	6,688	0.2%	336,304

469,911	0.2 %	9,144	0.6 %	29,292	11 %	493,969	33 %	1,511,249	4,598,983	البحيرة	1
99,285	0.2 %	1,526	0.8 %	7,508	10 %	97,933	21 %	205,749	962,007	الاسماعيلية	1
610,371	0.6 %	39,937	0.5 %	32,881	10 %	641,990	25 %	1,597,445	6,424,304	الجيزة	1
27,837	0.2 %	423	1.4 %	3,709	11 %	28,899	12 %	31,691	264,969	البحر الأحمر	1
33,202	1.2 %	3,625	2.0 %	5,993	17 %	48,899	32 %	94,037	295,155	مطروح	1
37,478	0.1 %	169	2.5 %	7,765	12 %	36,631	23 %	72,994	313,501	شمال سيناء	1
10,114	0.1 %	90	2.9 %	2,090	13 %	9,566	17 %	12,175	73,321	جنوب سيناء	1

ونجد هناك تشابه كبير في الحالة التعليمية بين محافظة القليوبية- وهي المجتمع المحيط بجامعة بنها- وبين جمهورية مصر العربية، فلقد بلغ العدد الإجمالي للسكان طبقاً للحالة التعليمية (10 سنوات فأكثر) - (4253233) وبلغ عدد الأميين (1009841) أي حوالى ربع عدد سكان محافظة القليوبية، وهي نسبة مشابهة لمثيلاتها على مستوى الجمهورية.

جدول يوضح نسب الأمية في محافظات وجه قبلي

المحافظة	عدد السكان	عدد الأفراد الأميين	نسبة الأمية
أسيوط	3,233,784	1,118,922	35%
المنيا	4,031,007	1,497,756	37%
بنى سويف	2,260,375	812,246	36%
سوهاج	3,593,009	1,206,639	34%
قنا	2,343,318	682,348	29%
الأقصر	960,154	248,666	26%
أسوان	1,113,253	213,131	19%
الوادي الجديد	184,921	27,179	15%



أما بالنسبة لمحافظة وجه قبلي:

نجد أن نسبة الفقر في التعليم كبيرة مقارنة بباقي المحافظات عدا محافظتي أسوان والوادي الجديد - الأمر الذي يدعو للتساؤل عن الأسباب وتسلط الضوء عليها - ويتضح هذا بالتفصيل في الجدول الآتي:

يتضح من الجدول التالي لعدد السكان المصريين طبقاً للحالة التعليمية وفئات السن للأفراد الذين يبلغ عمرهم

10 سنوات فأكثر ما يلي:

- زيادة أعداد الأميين في المناطق الريفية عنها في المدن بفارق يزيد عن الضعف.
- زيادة نسبة الأمية بين الإناث (10,638,476) أي بنسب 57.7% أكثر من الذكور (7,795,114) أي بنسبة 42.3%

2,427,706	ذكور	حضر	أمى
3,115,802	إناث		
5,543,508	جملة		
5,367,408	ذكور	ريف	
7,522,674	إناث		
12,890,082	جملة		
7,795,114	ذكور	جملة	
10,638,476	إناث		
18,433,590	جملة		

79,421	ذكور	حضر	تربية فكرية
61,524	إناث		
140,945	جملة		
34,304	ذكور	ريف	
24,853	إناث		
59,157	جملة		
113,725	ذكور	جملة	
86,377	إناث		
200,102	جملة		

الأمر الذي يدعو إلى ضرورة نشر الحملات التوعوية بأهمية التعليم ودوره في بناء المجتمع في المناطق الريفية، ولقد قامت جامعة بنها بالعديد من القوافل التوعوية في المناطق الريفية بمحافظة القليوبية ولقد كان لكلية التربية دور فعال بها، ونطمح بالمزيد.

- ومن النقاط الأخرى المثيرة للجدل هو ارتفاع نسب التربية الفكرية في الحضر (140,945)

أكثر منها بالريف (9,157k5)، الأمر الذي يحتاج فعلياً إلى دراسات تبحث في الأسباب؟



القضية الثانية: التسرب من التعليم

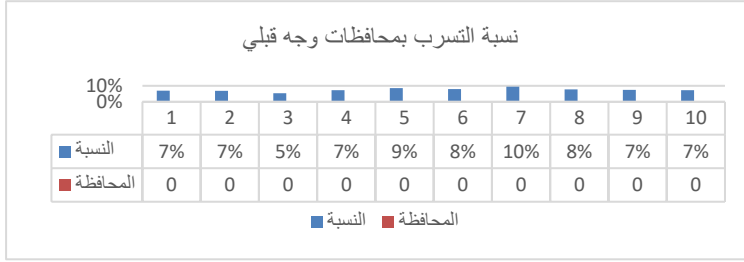
باستعراض جدول (5-1) والذي يوضح «السكان المصريون طبقاً للالتحاق والتسرب من التعليم (4 سنوات فأكثر) يتضح ما يلي:

السكان المصريون (٤ سنوات فأكثر) طبقاً للالتحاق والتسرب من التعليم					جدول: ٥-١	
الإلتحاق والتسرب من التعليم (٤ سنوات فأكثر)				الإجمالي Total	النوع	المحافظة
لم يلتحق	التحق وتسرب	ملتحق حالياً	التحق وانتهى			
Never Enrolled	Enrolled and Dropout	Currently Enrolled	Enrolled and Completed			
3,319,071	1,198,538	5,515,621	8,651,195	20,626,049	ذكور	إجمالي الجمهورية
3,935,803	1,108,601	5,000,456	7,449,687	19,420,125	إناث	
7,254,874	2,307,139	10,516,077	16,100,882	40,046,174	جملة	
6,724,113	2,103,506	7,909,122	8,177,466	28,266,444	ذكور	
8,662,391	1,731,501	7,081,870	5,788,819	26,486,209	إناث	
15,386,504	3,835,007	14,990,992	13,966,285	54,752,653	جملة	
10,043,184	3,302,044	13,424,743	16,828,661	48,892,493	ذكور	
12,598,194	2,840,102	12,082,326	13,238,506	45,906,334	إناث	
22,641,378	6,142,146	25,507,069	30,067,167	94,798,827	جملة	

المحافظة	التسرب	النسبة	لم يلتحق	النسبة	الإجمالي
الجمهورية	6,142,146	7%	22,641,378	27%	84,357,760
القاهرة	479,448	5%	1,688,527	19%	8,773,672
الاسكندرية	471,063	10%	990,261	21%	4,639,668
بورسعيد	38,029	6%	111,767	16%	685,889
السويس	36,904	6%	117,318	18%	648,644
دمياط	132,440	10%	282,593	21%	1,335,262
الدقهلية	446,509	8%	1,331,214	23%	5,791,211
الشرقية	382,665	6%	1,653,912	26%	6,334,185
القليوبية	384,586	8%	1,234,377	24%	5,063,910
كفر الشيخ	167,128	6%	846,602	28%	2,980,314
الغربية	352,740	8%	1,008,197	22%	4,503,774
المنوفية	296,055	8%	869,095	23%	3,824,489
البحيرة	438,334	8%	1,782,613	32%	5,491,637
الاسماعيلية	87,298	8%	280,944	25%	1,139,333
الجيزة	555,347	7%	2,018,741	26%	7,624,174

- أن 7.2 % من جملة سكان مصر متسربون من التعليم، أي إن حوالي 6142146 متسرب من التعليم، الأمر إذا جُلل ويحتاج إلى وقفة.
- عدد المتسربين من التعليم في المناطق الريفية أعلى بكثير منها في المناطق الحضرية، وهذا يفسر غياب الوعي في الأماكن الريفية بأهمية التعليم.

- عدد المتسربين من الذكور أعلى من عدد المتسربين من الإناث، حيث تفضل الأسرة أن يعمل الذكر في أي عمل ليوفر عائدا ماديا للأسرة؛ ولذا لا بد من واضعي السياسة الاهتمام بتوفير عائدا ماديا ثابتا للأسر الفقيرة، والأسر التي لديها أبناء يتعلمون.



وبالنظر لنسب التسرب على مستوى محافظات الجمهورية، نجد ما يلي:

- أن محافظات مطروح وجنوب سيناء ودمياط والاسكندرية وأسوان هي الأعلى في نسبة التسرب من التعليم عن باقي المحافظات والتي تراوحت بين (10% - 13%).
- تتقارب نسبة التسرب من التعليم في باقي محافظات وجه بحري ووجه قبلي وتتراوح بين (5% : 9%).

يلاحظ أن محافظة مطروح هي الأعلى على الإطلاق في كل من نسبة الأمية والتسرب من التعليم؟؟؟؟

م	المحافظة	التسرب	النسبة	الإجمالي
1	بنى سويف	190,524	7%	2,748,363
2	الفيوم	210,991	7%	3,089,210
3	المنيا	261,653	5%	4,853,225
4	أسيوط	282,573	7%	3,894,538
5	سوهاج	369,455	9%	4,327,653
6	قنا	223,438	8%	2,793,324
7	أسوان	124,743	10%	1,311,029
8	الأقصر	87,141	8%	1,117,675
9	البحر الأحمر	24,010	7%	321,903
10	الوادي الجديد	15,860	7%	219,007

-20-

بمرحلة التعليم الثانوي. الأمر الذي ينذر بانتشار ظاهرة التسرب وارتفاع معدلاتها، مما يؤكد على ضرورة التصدي لها.

أسباب التسرب:

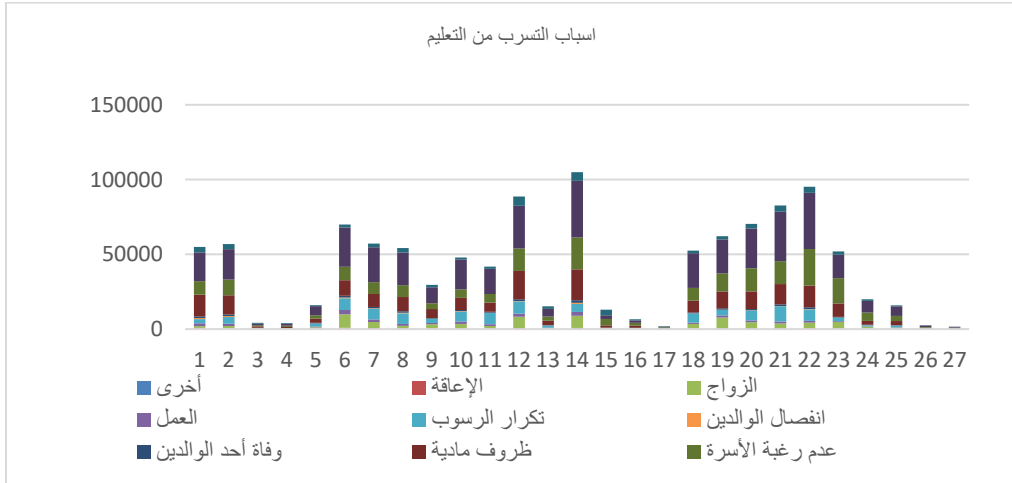
يوضح الجدول (1-8) «السكان المصريون المتسربين من التعليم طبقاً لسبب التسرب:

عدم رغبة الأسرة	ظروف مادية	وفاة أحد الوالدين	انفصال الوالدين	تكرار الرسوب	العمل	الزواج	الإعاقة	أخرى
8,943	14,552	1,128	748	2,740	1,955	1,188	500	260
10,466	12,819	1,140	587	4,567	1,504	1,624	338	69
792	998	55	34	179	134	394	51	11
908	762	71	47	274	101	114	44	22
2,232	2,845	387	139	1,890	608	971	184	20
8,979	10,379	1,154	591	7,721	2,984	8,994	732	119
7,894	8,692	891	363	7,144	1,692	4,025	635	94
7,900	9,561	940	478	7,003	1,333	1,626	420	133
3,852	6,001	433	134	2,752	846	2,901	322	63
5,721	8,067	747	391	6,617	1,541	3,009	454	62
5,787	6,122	546	232	7,544	1,119	1,695	387	43
14,921	18,922	1,190	291	8,220	2,047	7,566	532	162
2,806	2,873	224	116	1,412	311	492	131	67
21,346	20,667	1,745	708	5,358	2,562	8,129	648	150
4,253	1,499	67	25	415	274	237	19	4
1,964	1,392	56	9	343	168	208	85	37
575	263	18	3	283	8	15	12	5
8,573	7,751	634	189	6,054	810	3,134	339	48
12,125	11,253	872	283	3,667	1,371	7,303	362	64
15,411	11,792	899	232	6,496	1,210	3,972	539	114
15,308	13,569	1,025	170	10,314	1,231	3,216	482	101
24,479	14,539	1,170	204	7,722	1,211	3,608	552	125
16,915	8,974	465	156	2,331	494	4,338	374	73
5,521	2,610	203	79	884	183	1,320	151	74
3,407	2,660	208	65	1,282	173	870	141	24
452	371	32	23	299	39	104	41	14
438	388	3	8	69	24	48	34	6

ويلاحظ من الجدول ما يلي:

- أن هناك 37.2% من هذه النسبة يرجع لعدم رغبة الأفراد وهذا يفرض علينا الكثير من حملات التوعية وإيجاد بيئة تعليمية جاذبة للطلاب.

- وهناك نسب تسرب على مستوى الجمهورية 5.22% من الإجمالي يرجع لصعوبة الوصول للمدرسة وهذا يفرض علينا التوسع في إنشاء مدارس جديدة في هذه الأماكن أو إيجاد بدائل كمدارس الفصل الواحد أو غيرها.
- ونسبة 18.9% يرجع إلى عدم رغبة الأسرة، وهذه النسبة تتقارب مع نسب سبب تسرب التعليم للظروف المادية والتي تصل 17.8% وهذا يتطلب حملة توعية للأباء وتقديم تسهيلات أكثر للأسر الفقيرة التي لا تتحمل مصاريف تعليم أبنائهم، اما النسبة نتيجة وفاة أحد الوالدين أو انفصالهم فهي نسبة قليلة جدا.
- أما 9.2% من هذه النسبة يرجع لتكرار رسوب الطلاب مما يفرض علينا توفير برامج تعليمية تتناسب مع هذه الفئة واحتياجاتهم وخصائصهم.



ويلاحظ من الشكل السابق:

- وجود تشابه بين محافظات وجه قبلي ومحافظات وجه بحري من حيث أسباب التسرب من التعليم، فجاء ترتيب الأسباب بجميع محافظات مصر وبالتالي على مستوى الجمهورية ككل كالتالي:
- 1- عدم رغبة الفرد.
 - 2- عدم رغبة الأسرة.
 - 3- الظروف المادية والتي تكاد تتقارب في نسبتها مع عدم رغبة الأسرة.
 - 4- تكرار الرسوب.
 - 5- صعوبة الوصول إلى المدرسة.



و على مستوى محافظة القليوبية نجد أن نسب تسرب تصل إلى 5.5% من الإجمالي وهي تقريبا نفس النسبة

م	المحافظة	بوت الوصول للمدر	عدم رغبة الفرد	عدم رغبة الأسرة	ظروف مادية	وفاة أحد الوالدين	انفصال الوالدين	تكرار الرسوب	الحمل	الزواج	الإعاقه	اخرى
1	القاهرة	3,706	19,284	8,943	14,552	1,128	748	2,740	1,955	1,188	500	260
2	الاسكندرية	3,409	20,323	10,466	12,819	1,140	587	4,567	1,504	1,624	338	69
3	بورسعيد	660	927	792	998	55	34	179	134	394	51	11
4	السويس	296	1462	908	762	71	47	274	101	114	44	22
5	دمياط	626	6,101	2,232	2,845	387	139	1,890	608	971	184	20
6	الدقهلية	2,059	26,264	8,979	10,379	1,154	591	7,721	2,984	8,994	732	119
7	الشرقية	2,506	23,314	7,894	8,692	891	363	7,144	1,692	4,025	635	94
8	القليوبية	2,975	21,829	7,900	9,561	940	478	7,003	1,333	1,626	420	133
9	كفر الشيخ	1,657	10,676	3,852	6,001	433	134	2,752	846	2,901	322	63
10	الغربية	1,307	20,014	5,721	8,067	747	391	6,617	1,541	3,009	454	62
11	المنوفية	1,425	16,870	5,787	6,122	546	232	7,544	1,119	1,695	387	43
12	البحيرة	6,190	28,665	14,921	18,922	1,190	291	8,220	2,047	7,566	532	162
13	الاسماعيلية	1,695	5,155	2,806	2,873	224	116	1,412	311	492	131	67
14	الجيزة	5,832	37,812	21,346	20,667	1,745	708	5,358	2,562	8,129	648	150
15	مطروح	3,740	2,496	4,253	1,499	67	25	415	274	237	19	4
16	شمال سيناء	698	1,583	1,964	1,392	56	9	343	168	208	85	37
17	جنوب سيناء	277	500	575	263	18	3	283	8	15	12	5
18	بني سويف	1,648	23,306	8,573	7,751	634	189	6,054	810	3,134	339	48
19	الفيوم	2,142	22,684	12,125	11,253	872	283	3,667	1,371	7,303	362	64
20	المنيا	3,078	26,622	15,411	11,792	899	232	6,496	1,210	3,972	539	114
21	أسيوط	4,246	33,053	15,308	13,569	1,025	170	10,314	1,231	3,216	482	101
22	سوهاج	4,109	37,533	24,479	14,539	1,170	204	7,722	1,211	3,608	552	125
23	قنا	2,263	15,620	16,915	8,974	465	156	2,331	494	4,338	374	73
24	أسوان	1,069	7,829	5,521	2,610	79	203	884	183	1,320	151	74
25	الأقصر	631	6,398	3,407	2,660	208	65	1,282	173	870	141	24
26	البحر الأحمر	190	1,035	452	371	32	23	299	39	104	41	14
27	وادي الجديد	192	438	492	388	3	8	69	24	48	34	6

على مستوى الجمهورية مما يفرض على المحافظة و على الجامعة وبخاصة كلية التربية إيجاد سبل لتعويض ذلك النقص.

- في حين أن % 40.3 من هذه النسبة يرجع لعدم رغبة الأفراد وهذا يفرض علينا الكثير من حملات التوعية وتعظيم دور المؤسسات المجتمعية في ذلك وقطاع شئون البيئة وخدمة المجتمع بالجامعة وكلياتها المختلفة.
- ونسبة % 14.6 يرجع إلى عدم رغبة الأسرة، وهذه النسبة تتقارب مع نسب سبب تسرب التعليم للظروف المادية والتي تصل % 17.6 على مستوى الجمهورية، وهذا يؤكد على التوصيات السابقة الذكر.
- أما % 12.9 من هذه النسبة يرجع لتكرار رسوب الطلاب مما يفرض علينا توفير برامج تعليمية تتناسب مع هذه الفئة واحتياجاتهم وخصائصهم، مما يعظم دور كلية التربية هنا في وضع برامج تعليمية لهذه الفئة من الطلاب.

من خلال ما سبق عرضه يمكن اقتراح عدد من الاستراتيجيات والآليات للتقليل من مشكلة تدني معدلات الالتحاق بالتعليم الإلزامي:

- القيام بحملات للتوعية والتركيز من خلال وسائل الإعلام على نشر الوعي الثقافي بالعائد الاستثماري من التعليم داخل الأسر المصرية.
- سن القوانين والتشريعات التي تفرض عقوبة على كل ولي أمر يتسرب ابنه وخاصة من مراحل التعليم الإلزامي، أو التي وصل أبنائها إلى سن الإلزام ولم يلتحقوا بالمدرسة.
- نشر ثقافة التعليم بين الأسر المختلفة، وتوعيتهم بأهمية التعليم.
- توفير الدعم المادي لالتحاق أبناء الأسر الفقيرة بالمدارس وتخفيض الانفاق الأسري على التعليم.
- التوسع في إنشاء مدارس الفصل الواحد لجذب عدد كبير من الأفراد المتسربين خصوصاً المتسربين بسبب بعد المسافة بين البيت والمدرسة.
- التوسع في إنشاء مدارس وأبنية تعليمية جاذبة للطلاب، ولأسرهم.
- إعادة النظر في إعداد المناهج الدراسية بحيث تكون مراعية للفروق الفردية بين التلاميذ ومناسبة لهم جميعاً.
- ضرورة إعادة تدريب وتأهيل المعلم تربوياً؛ ليتفهم سيكولوجية الطلاب ويتعامل معهم بشكل سوي يحقق الهدف الأسمى من عملية التعليم: "إعداد المواطن الصالح الذي يخدم مجتمعه".

المستخلص:

- يلاحظ أن نسبة الأمية 25.8% في عام 2017 وهي وإن انخفضت عن عام 2006 بحوالي 4% إلا أنها لا تزال نسبة كبيرة جداً فأكثر من ربع المجتمع لا يجيد القراءة أو الكتابة.
- نجد أن 10.4% من نسبة السكان يقرأون ويكتبون فقط وهي تضاف بجانب نسبة الأمية لتوضح نسبة الفقد في التعليم فتصل إلى 36.2% أي 34,317,175.
- أما المؤهلات المتوسطة والمتمثلة في الدبلومات الفنية فهي أكبر نسبة حيث تبلغ 29.1% من الإجمالي ولذلك لابد من الاهتمام بتعليم هذه الفئة جيداً واستغلالها جيداً فهم الفنين والمهرة في المجالات المختلفة
- الحاصلون على مؤهلات عليا في مصر 12.4% ليس الأمر يدعو إلى الاهتمام والتفكير؟
- تم حصر نسبة الترتيبية الفكرية والمتمثلة في (0.3) وهذا يؤكد على حرص الحكومة واهتمامها بالأشخاص ذوي الإعاقة.



- أن محافظات البحيرة ومطروح وكفر الشيخ هي الأعلى في نسبة الأمية عن باقي المحافظات والتي تراوحت بين (29%-33%).
- في حين أن محافظات البحر الأحمر وبورسعيد والسويس والقاهرة وجنوب سيناء هي أقل المحافظات في نسب الأمية والتي تراوحت بين (12%-17%).
- ونجد هناك تشابه كبير في الحالة التعليمية بين محافظة القليوبية- وهي المجتمع المحيط بجامعة بنها- وبين جمهورية مصر العربية، فلقد بلغ العدد الإجمالي للسكان طبقاً للحالة التعليمية (10 سنوات فأكثر) - (4253233) وبلغ عدد الأميين (1009841) أي حوالي ربع عدد سكان محافظة القليوبية، وهي نسبة مشابهة لمثيلاتها على مستوى الجمهورية.
- نجد أن نسبة الفقد في التعليم في محافظات وجه قبلي كبيرة مقارنة بباقي المحافظات عدا محافظتي أسوان والوادي الجديد - الأمر الذي يدعو للتساؤل عن الأسباب وتسليط الضوء عليها.
- يتضح من جدول (4-1) عدد السكان المصريين طبقاً للحالة التعليمية وفئات السن للأفراد الذين يبلغ عمرهم 10 سنوات فأكثر ما يلي:
- زيادة أعداد الأميين في المناطق الريفية عنها في المدن بفارق يزيد عن الضعف.
- زيادة نسبة الأمية بين الإناث (10,638,476) أي بنسبة 57.7% أكثر من الذكور (7,795,114) أي بنسبة 42.3%، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة نشر الحملات التوعوية بأهمية التعليم ودوره في بناء المجتمع في المناطق الريفية، ولقد قامت جامعة بنها بالعديد من القوافل التوعوية في المناطق الريفية بمحافظة القليوبية ولقد كان لكلية التربية دور فعال بها، ونطمح بالمزيد .
- ومن النقاط الأخرى المثيرة للجدل هو ارتفاع نسب التربية الفكرية في الحضر (140,945) أكثر منها بالريف (59,157) ، الأمر الذي يحتاج فعلياً إلى دراسات تبحث في الأسباب؟
- وجد أن حوالي 7.2 % من جملة سكان مصر متسربين من التعليم، أي إن حوالي 6142146 متسرب من التعليم، الأمر إذا جُلل ويحتاج إلى وقفة.
- عدد المتسربين من التعليم في المناطق الريفية أعلى بكثير منها في المناطق الحضرية، وهذا يفسر غياب الوعي في الأماكن الريفية بأهمية التعليم.
- عدد المتسربين من الذكور أعلى من عدد المتسربين من الإناث، حيث تفضل الأسرة أن يعمل الذكر في أي عمل ليوفر عائداً مادياً للأسرة؛ ولذا لا بد من واضعي السياسة الاهتمام بتوفير عائداً مادياً ثابتاً للأسر الفقيرة، والأسر التي لديها أبناء يتعلمون.



□ وبالنظر لنسب التسرب على مستوى محافظات الجمهورية، نجد ما يلي:

- أن محافظات مطروح وجنوب سيناء ودمياط والاسكندرية وأسوان هي الأعلى في نسبة التسرب من التعليم عن باقي المحافظات والتي تراوحت بين (10% - 13%)
- تتقارب نسبة التسرب من التعليم في باقي محافظات وجه بحري ووجه قبلي وتتراوح بين (5% : 9%).
- يلاحظ أن محافظة مطروح هي الأعلى على الإطلاق في كل من نسبة الأمية والتسرب من التعليم؟؟؟؟
- بلغ إجمالي عدد المتسربين بمحافظة القليوبية (384586) أي حوالي 8%، وهي نسبة مقارنة لما هو عليه على مستوى الجمهورية.

□ وجود تشابه بين محافظات وجه قبلي ومحافظات وجه بحري من حيث أسباب التسرب من التعليم،

فجاء ترتيب الأسباب بجميع محافظات مصر وبالتالي على مستوى الجمهورية ككل كالتالي:

- 1- عدم رغبة الفرد.
- 2- عدم رغبة الأسرة.
- 3- الظروف المادية والتي تكاد تتقارب في نسبتها مع عدم رغبة الأسرة.
- 4- تكرار الرسوب.
- 5- صعوبة الوصول إلى المدرسة.

المحور الثاني: الصحة

يعرف التعداد العام للسكان بأنه، عد جميع الأفراد من المواطنين والأجانب، الموجودين على قيد الحياة، داخل الحدود الجغرافية للدولة خال فترة العد مع جمع بيانات الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لهم. كما يتضمن التعداد حصر جميع المباني وخصائصها ومكوناتها من وحدات سكنية وغير سكنية، وحصر جميع المنشآت الاقتصادية وخصائصها.

، ولقد قامت مصر بعمل 14 تعدادا منذ عام 1882 م حتى 2017، حيث قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بإجراء أول تعداد للسكان في السلسلة الحديثة للتعدادات السكانية - 1897-1907-1917-1927 - ثم أجريت بعد ذلك التعدادات العامة للسكان في السنوات: 1882-1937-1947-1960-1966-1976-1986-1996-2006-2017

ويمكن تلخيص أهداف التعداد في النقاط التالية:

- دراسة التركيب النوعي والعمرى والزواجى والمهني للسكان على مستوى التقسيمات الإدارية المختلفة .
- دراسة نمو السكان والوقوف على التغير الدورى في أعدادهم وخصائصهم
- دراسة تحركات السكان بين المناطق المختلفة للدولة .
- توفير ما يلزم من بيانات لتكون أساساً لرسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية
- توفير أطر للأسر والمنشآت لسحب العينات لأغراض إجراء المسوح الأسرية والاقتصادية .
- توفير بيانات عن الوحدات السكنية ومرافقها وخصائصها وأوضاعها ذات الصلة بالأحوال المعيشية،
- بالإضافة إلى كونها توفر الإطار الشامل والحديث للمباني والمساكن والأسر والمنشآت حسب التجمعات
- والتقسيمات الإدارية والذي يستخدم أساساً للمعاينة في الدراسات المتخصصة.

خصائص السكان المصريين

يمكن التعرف على طبيعة الهرم السكاني من خلال التعرف على حجم السكان ومعدلات نموه، وطبيعة التركيب العمرى والجنسى والبيئى لهذا الهرم.

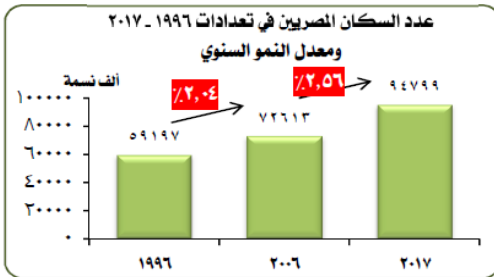
حجم السكان ومعدل النمو في مصر:



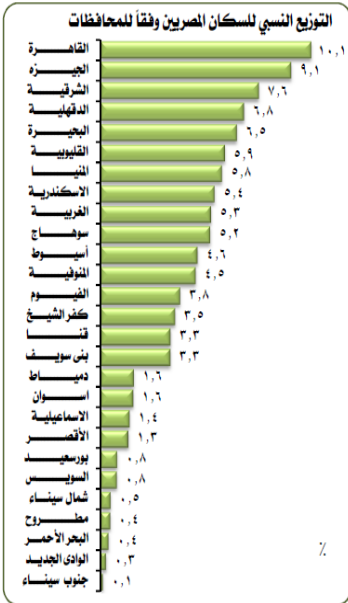
إن عدد سكان مصر قد شهد نمواً سريعاً ومتواصلاً حيث بلغ عدد السكان داخل مصر في 18 أبريل 2017 بلغ 94 مليوناً و798 ألفاً و827 نسمة، أما التعداد في الخارج فقد بلغ 9.4 مليوناً، وبذلك يكون مجموع سكان مصر بالداخل والخارج 104.2 مليون نسمة، وهذا يعني أن كل 10 من المصريين يتواجد منهم مصري في الخارج.

جدول (1-1) عدد السكان المصريين الكلي في تعدادات 1996-2017

البيان	1996	2006	2017
عدد السكان	61 مليون و492 ألف و919	76 مليوناً و480 ألفاً و426	104.2 مليون نسمة
السكان في الداخل	59 مليون و312 ألف و914	72 مليون و579 و30	94 مليوناً و798 ألفاً و827 نسمة
	2 مليون و180 ألف	3 ملايين و901 ألف و396	9.4 مليوناً
السكان في الخارج		30 مليوناً و949 ألفاً و689 بنسبة 42.64%	40046174
السكان بالحضر		41 مليوناً و26 ألفاً و579 بنسبة 57.36%	54572653
السكان بالريف		51.12%	2908680
الذكور		48.88%	2718740
الإناث		3.94	3.88
متوسط عدد أفراد الأسرة في الحضر	4.95	4.37	4.16



■ ارتفع معدل النمو السنوي للسكان المصريين من 2.04% خلال الفترة من 1996 - 2006 الي 2.56% خلال الفترة 2017- 2006

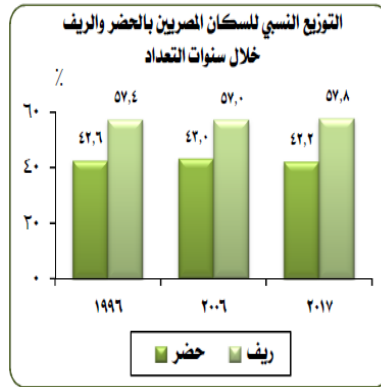


وتشير معدلات النمو الحالية في مصر إلى نسب مرتفعة 2.56% مقارنة مع الدول الأخرى، إذ تكون معدلات النمو في لبنان مثلاً 2.5 والدول الصناعية 1.7 ، وعموم العالم 2.517 مما جعل هذه الزيادة في معدلات نمو السكان بأن تشكل قوة ضاغطة على الموارد بالدولة.

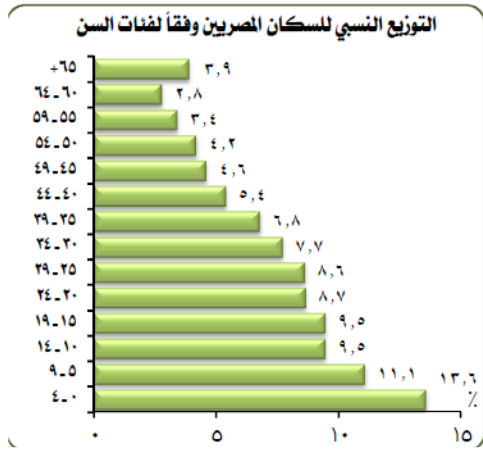
- إنه في حال مقارنة النمو السكاني بين تعداد 2006 و2017 يتضح أن من أكبر المحافظات زيادة في عدد السكان خلال السنوات العشر الأخيرة هي محافظة الجيزة التي زادت بحوالي 2ر8 مليون، تليها محافظة الشرقية 2 مليون، ثم القليوبية ثم القاهرة والدقهلية



نسبة الذكور ٥١,٦% ونسبة الإناث ٤٨,٤%
بلغت نسبة النوع ١٠٦ ذكر لكل ١٠٠ أنثى.



التركيب العمري للسكان المصريين:



- حول التوزيع العمري للسكان، تبين أن المجتمع المصري مجتمع شاب، وأن الفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة تشكل 2.18% من السكان، أما الفئة العمرية للشباب من 15 - 34 سنة فتشكل نحو 34,5%.
- كما شكلت الفئة العمرية (أقل من 15 سنة) حوالي ثلث السكان بنسبه 34,24%
- بلغت نسبة الشباب في الفئة العمرية (15-29 سنة) (26,8%)

- سجلت نسبة السكان المصريين في سن العمل (15 - 64 سنة) أعلى نسبة من إجمالي مجموع السكان المصريين حيث تبلغ 61,9%
 - 3,9% نسبة السكان المصريين كبار السن (65 سنة في أكثر)
 - عدد الإناث في سن الإنجاب (15-49) بلغ 25%
 - عدد الفئات الحرجة (vulnerable groups) التي تحتاج الى رعاية خاصة (رعاية امومة وطفولة) (MCH) = عدد الاطفال أقل من 15 سنة + عدد الإناث في سن الإنجاب (15-49) = 34,24% + 25% = 59,24% = 59%
 - نسبة الإعالة (Dependency Ratio) = عدد الاطفال أقل من 15 سنة + عدد كبار السن (65 سنة في أكثر) = $\frac{36124987}{58673840} \times 100 = 62$
- عدد السكان المصريين بين (15-65 سنة) 58673840
- وهذا يعنى انه يوجد 6.2 أشخاص معالين لكل 10 اشخاص في سن العمل

على مستوى محافظة القليوبية:

- حول التوزيع العمري للسكان في محافظة القليوبية، تبين أن المجتمع القليوبي مجتمع شاب، وأن الفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة تشكل 17.4% من سكان المحافظة، أما الفئة العمرية للشباب من 15 - 34 سنة فتشكل نحو 34,3%.
 - كما شكلت الفئة العمرية (أقل من 15 سنة) حوالي ثلث السكان بنسبه 36,34% = 34.4%
 - بلغت نسبة الشباب في الفئة العمرية (15-29 سنة) (8,25%)
 - سجلت نسبة السكان في سن العمل (15-64 سنة) أعلى نسبة من إجمالي مجموع السكان في المحفظة حث تبلغ 62.1%
 - 54,3% نسبة السكان كبار السن (65 سنة فأكثر) في محافظة القليوبية
 - عدد الإناث في سن الإنجاب (15-49) بلغ 25.7%
 - عدد الفئات الحرجة (vulnerable groups) التي تحتاج الى رعاية خاصة (رعاية امومة وطفولة) (MCH) = عدد الاطفال أقل من 15 سنة + عدد الإناث في سن الإنجاب (15-49) = 34.4% + 25.7% = 60.1% = 60.0% وهي تمثل عبئ كبير على عاتق صانع القرار.
 - نسبة الإعالة (Dependency Ratio) عدد الاطفال أقل من 15 سنة + عدد كبار السن (65 سنة في أكثر = $\frac{2132992}{61} = 3494428$ عدد السكان المصريين بين (15-65 سنة)
- وهذا يعنى انه يوجد 6.1 أشخاص معالين لكل 10 اشخاص في سن العمل
وهذه النسب تتماشى مع النسب العامة المذكورة سابقا على مستوى الجمهورية

تحليل واقع الهيكل العمري للسكان في مصر: -

أقترن النمو السريع للسكان في مصر بتغير كبير في التركيب العمري للسكان، فمن دراسة الهرم السكاني لمصر نلاحظ ارتفاع الأهمية النسبية للسكان دون سن العمل والذين هم في الفئة العمرية (أقل من سنة إلى 15 سنة) إذ بلغت نسبتهم (34.2%) وعلى أي حال فإن هذه الفئة من السكان لم تتجاوز نسبتها 20 % في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، ان مسالة ارتفاع هذه النسبة بين السكان يشكل عبئا اقتصادياً واجتماعياً يتمثل في تغطية متطلبات هذه الفئة كونها خارج حدود النشاط الاقتصادي

إن ارتفاع نسبة السكان صغيري السن في مجتمع ما يؤدي الى زيادة معدل الخصوبة الخام في هذا المجتمع من خلال إنجاب عدد أكبر من الاطفال بالمقارنة بباقي فئات السكان في المجتمع ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع نسبة السكان صغيري السن سوف يؤدي الى زيادة معدلات الهجرة الى الخارج، فكل عام يزيد عدد السكان الشباب في هذا المجتمع الذين ترتفع معدلات الهجرة فيما بينهم بسبب العلاقة بين الهجرة وعمر المهاجرين..

أما الفئة العمرية التي تمثل سن العمل (15-65) فقد بلغت نسبتهم (% 61.9 وارتفاع نسبة هذه الفئة العمرية يتطلب تبني سياسات اقتصادية واجتماعية مناصرة وواعدة للشباب من خلال توفير فرص العمل من أجل رفع نسبة مشاركتهم في النشاط الاقتصادي وهذا ما تتبناه الدولة في الوقت الحالي.

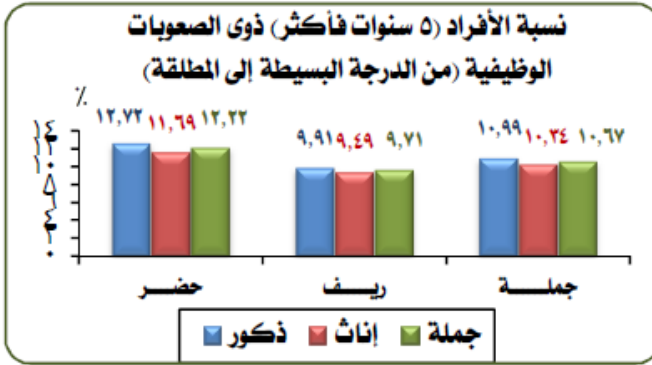
أما الفئة الخاصة بكبار السن (الأكثر من 65 سنة) فقد بلغت 3.86% وهذا يفسره مدى ضعف فاعلية السياسات الصحية، وبالتالي نرى انعكاس ذلك على معدلات توقع الحياة عند الولادة

أما بالنسبة الى معدل الإعالة فكلما زاد معدل الاعالة كلما عنى ذلك أن هناك عدد أكبر من السكان يجب أن يعالوا بواسطة كل شخص في سن العمل، والعكس كلما قل معدل الاعالة كلما عنى ذلك انخفاض عبء الاعالة الواقع على كل شخص في سن العمل.

ومن الواضح أن معدل الاعالة يعبر عن مدى العبء الذي يلقيه السكان في فئات عمرية معينة على باقي الفئات. أي أن في مصر هناك 0,62 معال في مقابل كل شخص في سن العمل. وبمقارنة هذا الرقم بمعدل الاعالة في ايران حيث توجد أعلى معدلات الخصوبة في العالم، فإننا نجد أن معدل الاعالة في ايران هو 0,92 أي 0,92 معال في مقابل كل شخص في سن العمل، وهو من أعلى معدلات الاعالة في العالم بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة. أما في الولايات المتحدة عام 1990 فقد كان معدل الاعالة 0,50 ، ويعني ذلك أن الفرد في سن العمل في الولايات المتحدة يعول نصف عدد الافراد الذين يعولهم الفرد في سن العمل في ايران.

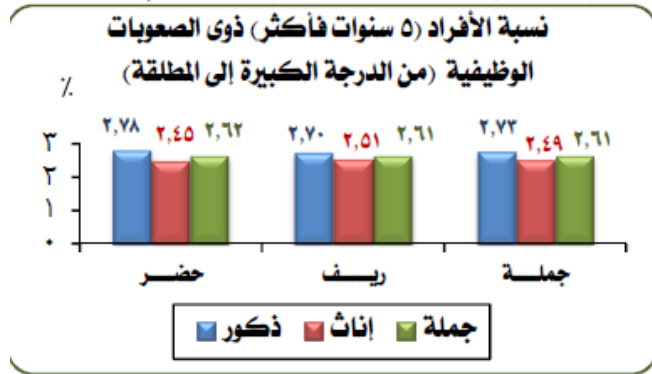
وبذلك بالنسبة للأفراد ذوي الاسر الكبيرة يكون العبء واضحا على الافراد في سن العمل في الاسرة وبهذا الشكل فإن الهيكل العمري الذي يتضمن الكثير من الافراد المعالين يعني أن الافراد العاملين سيدخرون بقدر أقل، لحاجتهم الى الانفاق على الاسرة، وكذلك فإن إيرادات الحكومة لا بد وأن تذهب نحو الانفاق على مشاريع توفير الغذاء، والتعليم، بدلا من الانفاق على مشروعات البنية الاساسية مثل الطرق، والسكك الحديدية الخ.

توزيع السكان المصريين (5 سنوات فأكثر) ذوي الصعوبات الوظيفية في تعداد 2017



- وعن حالات الإعاقة في مصر بلغت نسبة الأفراد (5 سنوات فأكثر) الذين لديهم أي صعوبة (من البسيطة إلى المطلقة) 10,67%

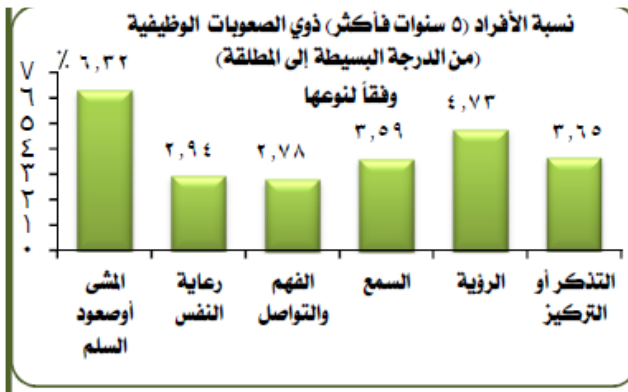
- وبلغت النسبة 10,99% للذكور مقابل 10,34% للإناث



- وبلغت النسبة 12,22% في الحضر مقابل 9,71% في الريف

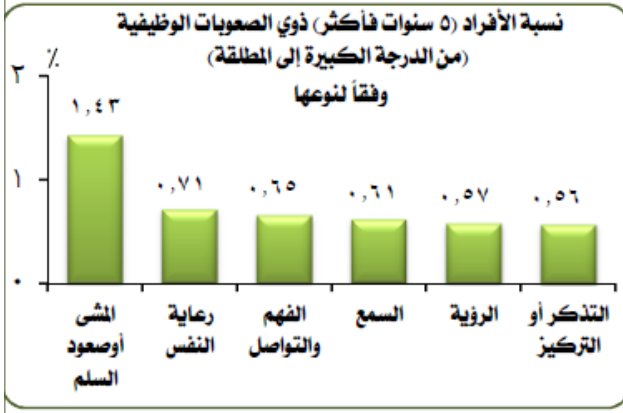
- بلغت نسبة الأفراد (5 سنوات فأكثر) الذين لديهم أي صعوبة (من الكبيرة إلى المطلقة) 2,61%

- بلغت النسبة 2,73% للذكور مقابل 2,49% للإناث



- بلغت النسبة 2,62% في الحضر مقابل 2,61% في الريف

- أكبر نسبة لذوي الصعوبات الوظيفية (من الدرجة البسيطة إلى المطلقة) هي للأفراد الذين

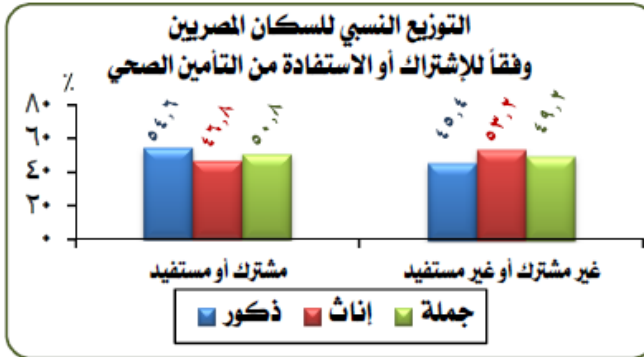


- يعانون من صعوبة في المشي أو صعود السلالم 6.32%
- أقل نسبة كانت لصعوبة الفهم والتواصل 2.78%
- أكبر نسبة لذوي الصعوبات الوظيفية (من الدرجة الكبيرة إلى المطلقة) هي

للأفراد الذين يعانون صعوبة في المشي أو صعود السلالم 1.43%

- أقل نسبة كانت لصعوبة التذكر أو التركيز 0.56%

توزيع السكان المصريين وفقاً للاشتراك أو الاستفادة من التأمين الصحي في تعداد 2017



- وبالنسبة للتأمين الصحي، تبين أن حوالي نصف إجمالي السكان المصريين مشترك أو مستفيد من التأمين الصحي (54,6%)

للذكور مقابل 46,8% للإناث)

التوزيع النسبي للسكان المصريين المشتركين أو المستفيدين من التأمين الصحي حسب نوعه



- معظم المشتركين أو المستفيدين من القطاع الحكومي بنسبة 93,3% من إجمالي المشتركين أو المستفيدين، مقابل 5,8% بالقطاع الخاص

على مستوى محافظة القليوبية

- وبالنسبة للتأمين الصحي، تبين أن 53.7% من إجمالي السكان المصريين على مستوى محافظة القليوبية مشترك أو مستفيد من التأمين الصحي وأن 46.3% غير مشترك أو مستفيد من التأمين الصحي

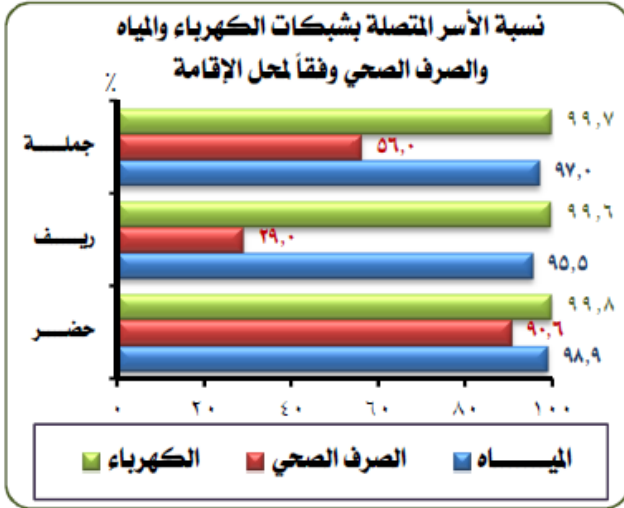
تحليل واقع الحالة الصحية:

تعد الصحة هدفاً من أهداف التنمية وسيلة لتحقيق ما يتصل برفع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ويعد متوسط العمر المتوقع عند الولادة (أي متوسط عدد السنين التي يتوقع أن يعيشها طفل مولود حديثاً) من أبسط مؤشرات الصحة إلا أنه لم تتم الإشارة في النتائج النهائية لتعداد 2017 الى مؤشرات الحالة الصحية ونسبة انتشار الامراض، وعدد المنشآت الصحية وما بها من قوى بشرية ونسبة التغطية بالخدمة على مستوى لجمهورية، وتمت الإشارة فقط الى نسبة المشاركة في التأمين الصحي وانها تغطي حوالى 50% من السكان (54.6% للذكور مقابل 46.8% للإناث)، وأن القطاع الحكومي يغطي نسبة 93.3% من المشتركين. وهذه النسبة 50% فقط تعتبر منخفضة وتشكل عائقاً تمواليا وإداريا نحو ما يتم الاعداد له من تغطية شاملة لكل المواطنين بمظلة للتأمين الصحي الشامل على مستوى الجمهورية وتعكس واقع الحالة الصحية في مصر.

عدد الأسر والأفراد المصريين حسب الاتصال بالشبكات العامة (الكهرباء والمياه والصرف الصحي) في

تعداد 2017

ومن الاتصال بالشبكات العامة تبين أن:



• 99,7% من الأسر

متصلون بالشبكة العامة

للكهرباء (99,8%)

بالحضر، 99,6%

(بالريف)

• 97,0% من الأسر

متصلون بالشبكة العامة

للمياه (98,9% بالحضر،

95,5% بالريف)

• 56,0% من الأسر

متصلون بالشبكة العامة للصرف الصحي (90,6% بالحضر، 29,0% بالريف)

تحليل واقع الانتفاع بالمرافق العامة (الكهرباء والمياه والصرف الصحي):

ومن أبرز النسب التي تضمنها التقرير أيضاً، نسب الأسر المتصلة بالمرافق العامة، ولم يكن هناك مشاكل كبيرة في نسب الأسر المتصلة بشبكة المياه (97%) أو الكهرباء (99.7%)، ولكن المشكلة الأكبر كانت في تقلص نسبة الأسر المتصلة بشبكة الصرف الصحي، وبالأخص في الريف؛ إذ بلغت نسبة الأسر المتصلة بشبكة الصرف الصحي إجمالاً 56%، وتقلصت تلك النسبة بشدة في الريف لتصل إلى 29% فقط. وبحسب نتائج التعداد، يوجد من إجمالي 23.5 مليون أسرة بالمجتمع، نحو 7 ملايين يعتمدون في الصرف الصحي لهم على “الترنشات”، في حين يوجد 85.8 ألف أسرة آخريين يستخدمون “الأراضي الفضاء”، و41.7 ألف أسرة يعتمدون على وسائل أخرى للتخلص من الصرف الصحي، بينما بلغ عدد الأسر المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي 13.1 مليون أسرة، و11.1 مليون أسرة آخريين متصلون بالشبكات الأهلية. وهنا تكمن المشكلة؛ إذا يلجأ الكثيرون إلى إلقاء الصرف الصحي في مياه النيل وهو ما يؤدي إلى تلوثه وإصابة شاربيه بالصرف الصحي. بالأمراض، أو إلقائها في مياه الترغ والتي يعتمد عليها الريف في ري أراضيهم

التي تنتج خسروات وفاكهة ومحاصيل ملوثة، ويمثل ذلك عقبة أمام الصادرات من المحاصيل و المنتجات الزراعية.

الخلاصة

تُعتبر الزيادة السكانية من المشاكل الاجتماعية، والتي لها أبعاد سلبية متعددة والتي تواجهها الجمهورية المصرية، حيث إنها ترتبط بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، بالإضافة لتأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و تعتبر مصر من أكثر الدول العربية التي تعاني من آثار الزيادة السكانية، حيث يبلغ عدد سكان مصر الموجودين داخل وخارج مصر قرابة 104.8 مليون نسمة، منهم (9.5) ملايين خارج مصر بحيث يمكن تعريف المشكلة على أنها عدم التوازن بين عدد السكان والخدمات والموارد المتاحة، أي زيادة عدد السكان دون الزيادة في المرافق الصحية وفرص التعليم والعمل وغيرها من الموارد.

يجب ألا ينظر إلى الزيادة السكانية كمشكلة في حد ذاتها ولكن ينظر إليها في ضوء عدم التوازن بين السكان من ناحية والموارد ومعدلات التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى. ومن المعروف أن المحافظة على مستويات المعيشة تتطلب أن يكون معدل النمو الاقتصادي ثلاثة أضعاف معدل النمو السكاني حتى تتحقق التنمية التي يشعر بها المواطن..

ويمكن بلورة المشكلة السكانية في ثلاثة أبعاد رئيسية متداخلة ومترابطة، وهي:

البعد الأول: النمو السكاني السريع : ومن المعروف أن معدل النمو السكاني هو محصلة تفاعل ثلاث عمليات رئيسية هي المواليد، والوفيات، والهجرة الخارجية.

البعد الثاني: التوزيع الجغرافي غير المتوازن للسكان.

البعد الثالث: تدنى الخصائص السكانية: لعل من أهم مظاهر انخفاض مستوى الخصائص السكانية:

• اختلال التركيب العمري للسكان وارتفاع نسبة الأطفال:

أوضح تقرير “مصر في أرقام” 2015، إن نصف سكان مصر أقل من 25 سنة و1.3% أعلى من 75 عاما، وهذا المؤشر السكاني يظهر بوضوح من مناظرة الهرم السكاني. لمصر مع دول العالم. (الهرم السكاني هو التوزيع النسبي للسكان حسب العمر والنوع، حيث تكون القاعدة هي صغار السن الذين يمثلون

السكان الذين تتم اعالثهم، وكلما اتسعت قاعدة الهرم السكاني كلما ارتفع معدل الاعالة، وهذا يرتبط بمعدل المواليد ومعدل الوفيات ت)،

وفى تعداد مصر 2017 تم الإعلان عن أن نسبة الذكور من إجمالي عدد سكان مصر 51.6%، مقابل 48.4% نسبة الإناث، فيما بلغت نسبة النوع 106 ذكر لكل 100 أنثى، ويعتبر المجتمع المصري شابًا و«فتيًا» على حد تعبير التقرير الذي أفاد بأن الفئة العمرية الأقل من 15 سنة تبلغ نحو ثلث السكان بنسبة 34.2%.

• ارتفاع معدل وفيات الأطفال الرضع:

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في بيان له عن النشرة السنوية لإحصاءات المواليد والوفيات، أنه بلغ معدل الوفيات الخام 6.5 في الألف عام 2015 مقابل 6.1 في الألف عام 2014. ويعنى مصطلح “الوفيات الخام” معدل الوفيات لكل 1000 من السكان.

• انخفاض معدل وفيات الإمهات:

إلى 45.9 سيدة لكل مائة ألف مولود حتى عام 2016 مقارنة ب 49 سيدة لكل مائة ألف مولود حتى عام 2015 أي بنسبة انخفاض 3.1 % عن العام السابق.

• ارتفاع معدل الخصوبة:

تعرف الخصوبة بنسبة عدد الاطفال المولودين الى عدد النساء؛ (يتم قياس معدل الخصوبة العام من خلال قسمة عدد المواليد خلال عام على عدد النساء في سن 15 الى 49 عاما في منتصف تلك السنة)؛ وأعلن رئيس قطاع السكان بوزارة الصحة إن معدل الخصوبة في مصر وصل إلى ٣,٥ طفل/ سيدة خلال عام 2015. وبتاريخ 2016/8/13 أعلن وزير الصحة عن خطة لخفض الخصوبة الى 2.4 طفل/ سيدة مصرية بحلول عام 2030.

• تدنى مؤشرات الخدمات بالريف المصري:

، نشر موقع “الشروق” بحثا بتاريخ 2016/1/9 تناول تقريراً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عن مسح ميداني بعنوان «أهم الخدمات التي تحتاجها القرى»، ذكر التقرير أن عدد القرى في مصر 4655 قرية، تبين أن نحو 60% من القرى تحتاج إلى إنشاء مدارس و37% يحتاج إلى مركز ثقافي.. وأظهر المسح أن 74.3% من قرى مصر لا يوجد بها صرف صحي، في حين أن 21% من القرى بها صرف صحي متصل لمعظم المنازل. ورغم ضآلة النسبة التي يوجد بها صرف صحي في قرى مصر، فإن 52.6% من القرى التي يوجد بها صرف تعاني من انسداد في شبكتها.

وبالتالي يمكن بلورة المشكلة السكانية في مصر تحت النقاط التالية:

أولاً- أبعاد الزيادة السكانية في مصر: -

- الارتفاع المتزايد وغير المنتظم في معدل النمو السكاني.
- عدم التوازن في التوزيع السكاني الجغرافي، حيث إنّ ما نسبته (5.3%) من مساحات الجمهورية المصرية مأهولة بالسكان.
- الانخفاض بالخصائص السكانية من الناحية البيئية والدينية والاجتماعية والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي والديموجرافي بين فئات السكان.

ثانياً- الخصائص السكانية في مصر: -

- معظم سكان الجمهورية المصرية يعيشون في الأرياف.
- أغلب السكان المصريون من صغار السن وغير القادرين على العمل.
- انخفاض معدل الزواج وارتفاع سن الزواج نتيجة التكاليف المرتفعة للمعيشة، والصعوبة في الحصول على السكن.
- الخدمات التعليمية والصحية لا تقدر على مواكبة الزيادة الهائلة في عدد السكان من حيث النوعية والكمية.
- ندرة فرص العمل بسبب ازدياد عدد السكان، ممّا أدى لهجرة الكثير من السكان إلى الخارج.

ثالثاً- نتائج الزيادة السكانية في مصر: -

- امتصاص جميع عائدات الإنتاج والتنمية، ممّا سيؤثر على انخفاض الدخل القومي وتدني مستوى المعيشة.
- عدم الكفاية في الإسكان والمدارس والمستشفيات والغذاء والبنية الأساسية ككل.
- انخفاض المستوى التعليمي وضعف في الإمكانات التعليمية.
- ازدياد نسبة الأمية في مصر.
- انتشار العشوائيات الإسكانية.
- انخفاض في الرقعة الزراعية نتيجة الكثافة السكانية والعمران.
- ازدياد مستوى البطالة والفقر.
- انتشار الأمراض والأوبئة نتيجة عدم كفاية المرافق الصحية.

المستخلص:

كيفية مواجهة المشكلة السكانية من المنظور الصحي

أولاً: على المدى القصير:

- وضع المشكلة السكانية وموضوع تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية على أولويات الشؤون الصحية على المستوى المحلي والقومي.
- عمل ندوات تثقيفيه صحية في جميع الهيئات والمؤسسات المتاحة حالياً.
- عمل فرق صحية متحركة وقوافل طبية تستهدف في الأساس الريف والعشوائيات.
- دعم مراكز الرعاية الصحية الأولية ومراكز رعاية الأمومة والطفولة.

ثانياً: على المنظور البعيد:

- زيادة مظلة التأمين الصحي لتغطي جميع المواطنين على مستوى الجمهورية.
- زيادة المخصصات المالية اللازمة للصحة وذلك بما يتماشى مع الموازنة العامة ونص الدستور.
- انشاء هيئات صحية جديدة ومراكز للرعاية الصحية.
- زيادة عدد مراكز الإحصاء الطبي المتخصصة ودمجها ضمن برامج الرعاية الصحية الأولية.
- دمج الموضوعات ذات العلاقة بتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية ضمن المناهج الدراسية.

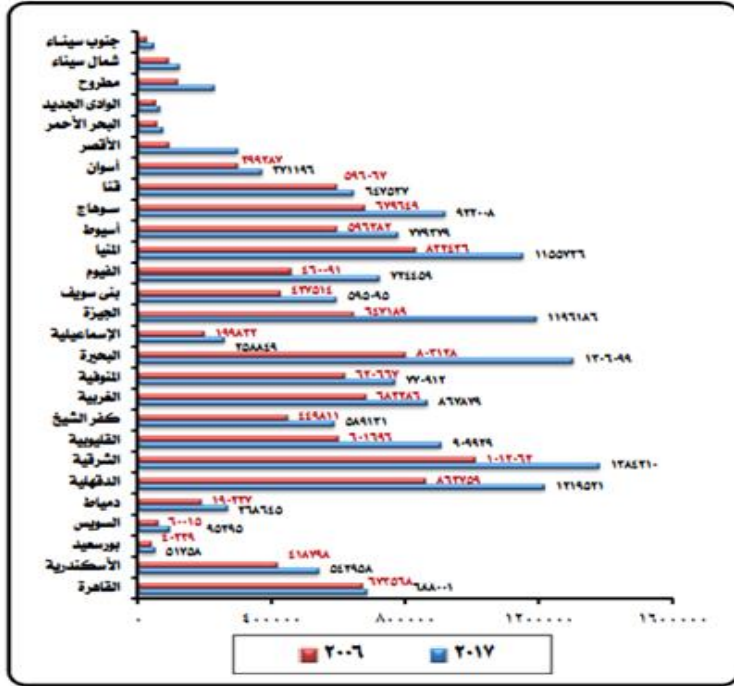
المحور الثالث: المنشآت والمرافق

في ظل النمو السكاني والعمراني الهائل، تدخل مصر مرحلة جديدة في سياسات تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يتطلب دراسة ورصد النمو السكاني والعمراني للواقع المصري كما يظهر في مذكرة تعداد السكان 2017 وتداعيات هذا النمو على رفاهية المجتمع وتقدمه. وفي مساعي جامعة بنها لخدمة المجتمع وإطارها الإقليمي (محافظة القليوبية)، قامت الجامعة بعمل ورش عمل لتحليل البيانات الواردة في التعداد من منظور اجتماعي اقتصادي، مستندة على محاور التنمية الواردة في رؤية مصر 2030 وفي إطار تعاوني بين جميع كليات الجامعة في سابقة هي الأولى من نوعها بالجامعة للخروج بمستخلصات وتوصيات تساعد أصحاب القرار على اتخاذ الاجراءات اللازمة في تحسين الاوضاع الراهنة بالدولة.

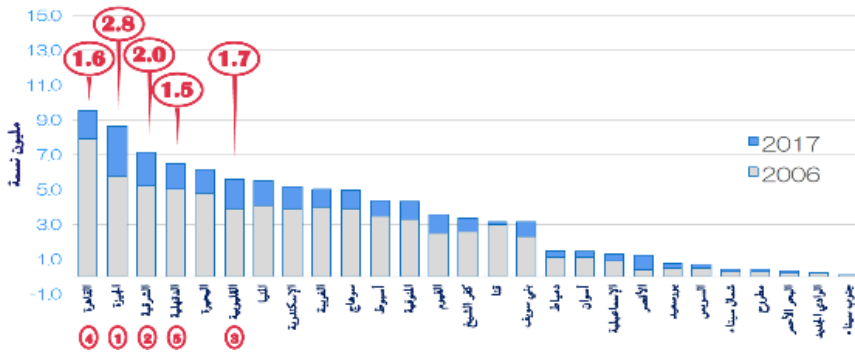
وتعتبر محافظة القليوبية محافظة محورية رابطة لكافة محافظات الجمهورية، وتتطلب تنميتها دراسة فاحصة لوضعها الإقليمي والنابع من معطياتها ومؤثراتها الداخلية. لذا يتناول هذا الجزء من الدراسة تقريراً وافياً للوضع الراهن لقطاع المنشآت والمباني والمرافق بمحافظة القليوبية، من خلال تحليل بيانات جداول التعداد الخاصة بالظروف السكنية (من 1-2 الى 12-2) وجداول المباني والوحدات (من 1-3 الى 15-3) و جداول المنشآت (من 1-4 الى 7-4). وقد تمت الدراسة في إطار تحليل رباعي (SWOT ANALYSIS) على مستويين رئيسيين؛ المستوى الإقليمي: من خلال مقارنة المحافظة مع باقي محافظات الجمهورية، والمستوى المحلي: من خلال تحليل بيانات المحافظة نفسها وربط ذلك كله بمحاور قضايا البيئة والتنمية العمرانية، العدالة الاجتماعية، والاقتصاد الواردين بمذكرة رؤية مصر 2030.

أولاً محور البيئة والتنمية العمرانية

من خلال تتبع التطور العمراني لأعداد المباني لتعدادي 2006، 2017، وجد أنه زادت أعداد المباني بتعداد 2017 حيث وصلت إلى ما يقرب من 51% من تعداد 2006 (شكل 1)، في حين انه لنفس الفترة شهدت المحافظة زيادة بنسبة 32% من عدد السكان لتعداد نفس العام (شكل 2)



شكل 1. توزيع أعداد المباني على مستوى محافظات الجمهورية عام 2006 في مقابل تعداد 2017



شكل 2. توزيع السكان على مستوى الجمهورية لتعداد عام 2006 في مقابل تعداد 2017

هذا وقد تم عمل الدراسات التحليلية لمباني محافظة القليوبية وفقا للمحاور التالية:

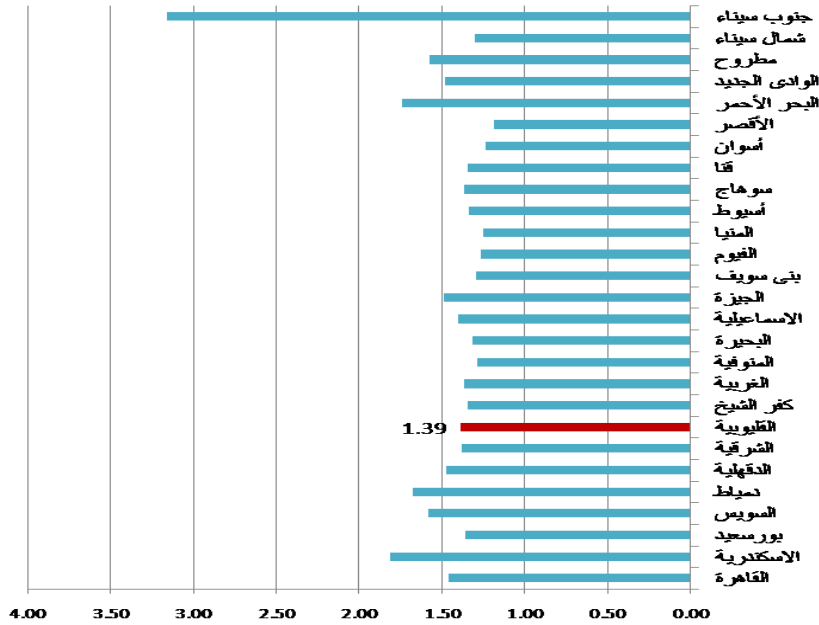
1- مباني المأوى والعمل

بدراسة قطاع المباني لتعداد 2017، نجد أن أعداد المباني السكنية تمثل نسبة 85.2% من إجمالي مباني المحافظة، في حين أن مباني العمل تمثل فقط 4.9% من إجمالي المباني (شكل 3)، لكن هذا المؤشر يستلزم

المستوى الإقليمي:

Category	Percentage
أرض مملوكة غير منتجة	7.33%
مبنى غير واضح المعالم	1.06%
المباني الجوازية	1.47%
مباني عالية للعمل	4.93%
مباني عالية للسكن	85.21%

شكل 3. رسم بياني يبين نسب المباني طبقا للنوع



شكل 4. رسم بياني يبين معدل امتلاك الأسرة

المخاطر- التهديدات Threats

- تحتل المنازل الريفية المركز الثاني بواقع 7% من العدد الإجمالي وهي النسبة التي تعد منخفضة بين باقي المحافظات، على الرغم من أن المحافظة ذات طبيعة ريفية، وهذا بدوره يؤثر على الهوية والطبيعة الريفية بالمحافظة.
- انخفاض في معدل مباني المولات، ما يجعل القاهرة والجيزة محور استقطاب هام لقاطني محافظة القليوبية.
- مؤشر نصيب الأسرة بالمحافظة من الوحدات المتاحة (سكن أو عمل) يمثل 1.39 وحدة/ أسرة، والذي بالكاد يقارب المتوسط لنفس المؤشر على مستوى الجمهورية والبالغ 1.48 وحدة/ أسرة (شكل 4)، وهذا مؤشر يدل على قلة معدل تملك الاسر للوحدات مقارنة بباقي المحافظات، على

الرغم من وجود فائض بالوحدات، وبالتالي فهو أحد أوجه عدم العدالة الاقتصادية والاجتماعية بعمران المحافظة.

المستوى المحلي:

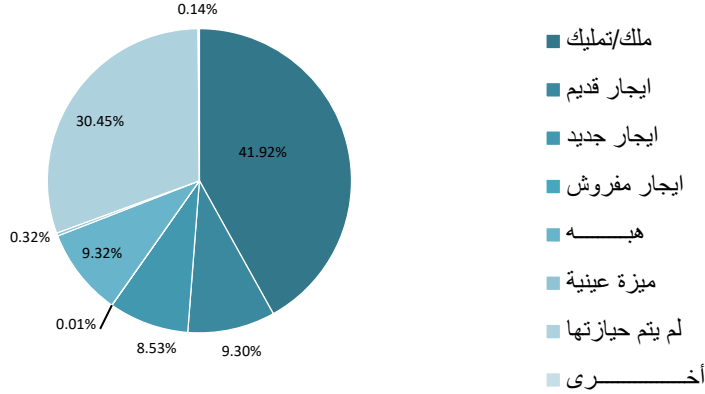
نقاط القوة Strengths:

- تستحوذ المنازل والعمارات المخصصة للسكن على النسبة الأكبر بين المباني السكنية، حيث تبلغ النسبة نحو 92% تليها المنازل الريفية، لذا فالامتداد الرأسي واضح بسبب قلة نسبة البيت الريفي، وهذا ضروري لطبيعة النشاط الزراعي بالمحافظة، كما في شكل 5.
- تصل نسبة التملك على مستوى المحافظة إلى 41.9 %، وتعد مؤشر جيد على مستوى معيشة الأسر بالمحافظة، كما يوجد عدد من الوحدات التي لم يتم حيازتها بعد تمثل ما يقرب من 30% من إجمالي الوحدات؛ وهو فائض يوفر فرصة للسكن المستقبلي، كما موضح بشكل 5
- تنتشر مباني العمل الغير متخصصة بالمحافظة، حيث تعدت 78% من جملة مباني العمل.

نقاط الضعف Weaknesses:

- يغلب الاستخدام السكني على مباني محافظة القليوبية بشكل واضح، ولا تتجاوز نسبة المباني المخصصة لأغراض العمل والنشاطات الأخرى نسبة 5%، على الرغم من أن القاعدة الاقتصادية للمحافظة تبنى على الزراعة والصناعة، لذا يجب دراسة هذا الأمر من حيث المساحة المخصصة وليس العدد لأنه مؤشر قد لا يكون صحيح.

- دراسة السبب وراء عدم حيازة 30% من الوحدات حتى وقت التعداد، حيث أنها تمثل فرصة لمن يملكون القدرة على تملك تلك الوحدات من محافظات الجوار وتقويت الفرصة على قاطني المحافظة الأقل دخلا من حقهم في السكن الآمن.



شكل 5. نسب وحدات المباني العادية طبقاً لنوع الحيازة بمحافظة القليوبية.

2- البيانات الغير آمنة للمأوى والعمل

بدراسة البيانات الواردة في تعداد 2017، نجد أن البيانات الغير آمنة بالمحافظة تصل إلى نسبة 9.86% من إجمالي مباني المحافظة (برجاء الرجوع إلى شكل 2)، في حين أنها تتمثل في أراضي فضاء غير مستغلة، مباني جوازية، ومباني غير واضحة المعالم. وفيما يلي نستعرض التحليل الرباعي لمباني للبيانات الغير آمنة للمأوى والعمل على مستويهما الإقليمي والمحلي.

المستوى الإقليمي:

الفرص: Opportunities:

- تسجل المباني الغير آمنة «الجوازية» نسبة ضئيلة بين مباني المحافظة، والتي لا تتجاوز 1.5% وهي ما تعد نسبة تدل على انخفاض نسبة المباني الغير آمنة للسكن أو العمل.
- تنصدر القليوبية في المراكز الأولى في نسبة الأراضي الغير المسورة والغير مستغلة بالمقارنة بباقي المحافظات، حيث تبلغ نسبتها 71% من المناطق الغير آمنة، لذا تعد هذه البيانات سهلة التعامل معها نحو تطويرها الآمن.

- تتوسط المحافظة نسب المحافظات الأخرى في نسب الأكشاك والعشش والأحواش المخصصة للمأوى أو العمل، وهذا مؤشر جيد للتخلص الآمن من المباني الغير آمنة.

المخاطر- التهديدات Threats

- نسب المباني الجازية بالمحافظات المحيطة (المنوفية - الشرقية الجيزة - القاهرة) عالية وهذا يعطي مؤشر على أنه قد يتم اهمال هذا الامر بالمحافظة؛ برجاء الرجوع لشكل 2.
- معدل انبعاثات الملوثات من البيئات غير الأمانة -وخاصة بمنطقة الزرائب الخصوص- يمثل خطر على البيئة على وجه العموم، وعلى حياة القاطنين بالمنطقة على وجه الخصوص (شكل 6).



شكل 6 . أحد المناطق الغير آمنة بالمحافظة (منطقة الزرائب-الخصوص) وتهديدها للبيئة والعمران المحيط.

المستوى المحلي:

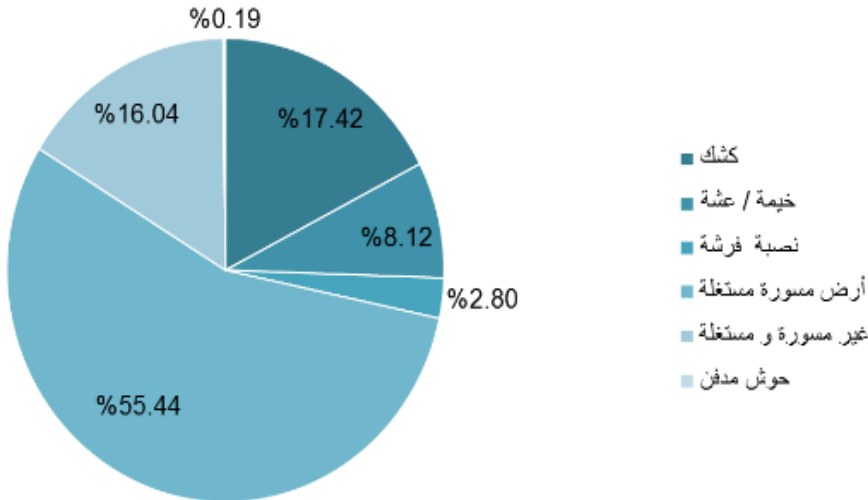
الجدير بالذكر أنه في إطار بروتوكول تعاوني بين كلية الهندسة بشبرا (ممثل عنها قسم العمارة) ووزارة الدولة لتنمية العشوائيات سابقا، تم رصد مناطق العشش والأكشاك على مستوى المحافظة، وتمثلت في أربعة مناطق رئيسية:

1. منطقة الزرائب بالخصوص
2. منطقة البكري بشبرا الخيمة
3. منطقة حديد- جانب الراعي بقلوب
4. منطقة شارع الجامع بالقناطر الخيرية

وفيما يلي نستعرض تحليل أهم العوامل الداخلية للبيئات غير الآمنة على مستوى المحافظة،

نقاط القوة Strengths:

- تتجاوز نسبة الأراضي المسورة المستغلة في المحافظة حد النصف، في حين تقتارب نسب الأكشاك والعشش والتي تتجاوز 28% من إجمالي المناطق الغير آمنة، وهذه النسب تعزز قدرة المحافظة في الوضع الراهن من التعامل الآمن مع تلك المناطق؛ كما في شكل 7.
- تتجاوز نسبة الأراضي المسورة غير المستغلة نسبة 7% من إجمالي مباني المحافظة، في حين تتشاطر مباني العشش والأكشاك والخيم وغير واضحة المعالم نسبة الـ 3% المتبقية (برجاء الرجوع لشكل 2)، وهو مؤشر جيد يمكن الدولة من التعامل الآمن معها.



شكل 7. نسب البيئات الغير آمنة من حيث النوع على مستوي المحافظة

نقاط الضعف Weaknesses:

- الواضع الراهن للمناطق الغير آمنة يهدد زيادة نسبتها، حيث أن نسبة المسطحات الفضاء العالية قد تكون محل وضع يد squatter settlements ونافذة أخرى لمناطق غير آمنة يصعب التعامل معها في المستقبل.

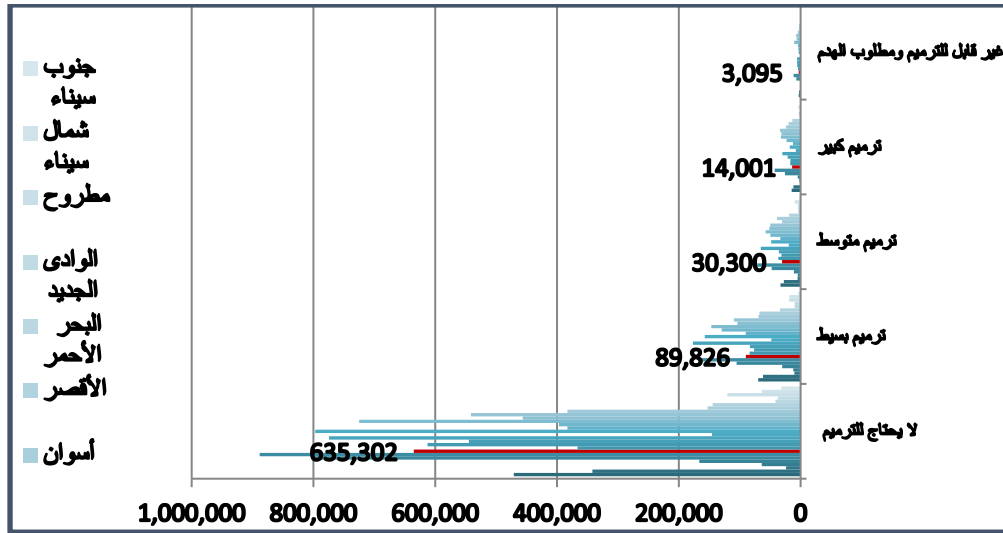
3- حالة المباني

بدراسة قطاع المباني لتعداد 2017، نجد أن حالات المباني الجيدة بالمحافظة ذات نسبة، وفيما يلي نستعرض التحليل الرباعي لحالات المباني على مستويهما الإقليمي والمحلي.

المستوى الإقليمي:

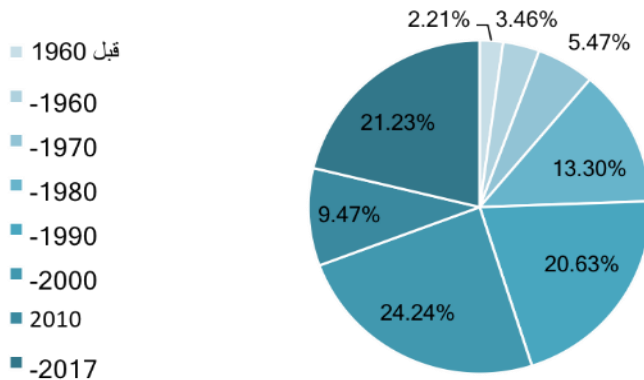
الفرص Opportunities

- تعد محافظة القليوبية أحد المحافظات ذات النسبة العالية من المباني التي لا تحتاج إلى الترميم حيث تعدت نسبتها 82 % في مقابل متوسط الجمهورية البالغ 75 %، مما يدل على حالة المباني الجيدة جداً؛ كما في شكل 8.



شكل 8. موقف حاجة المباني العادية من الترميم بمحافظة القليوبية ومقارنتها بالمتوسط العام لمحافظة الجمهورية

المستوى المحلي:



شكل 9. رسم بياني يبين توزيع المباني العادية طبقاً لسنة بناء أقدم جزء بمحافظة القليوبية

نقاط القوة Strengths:

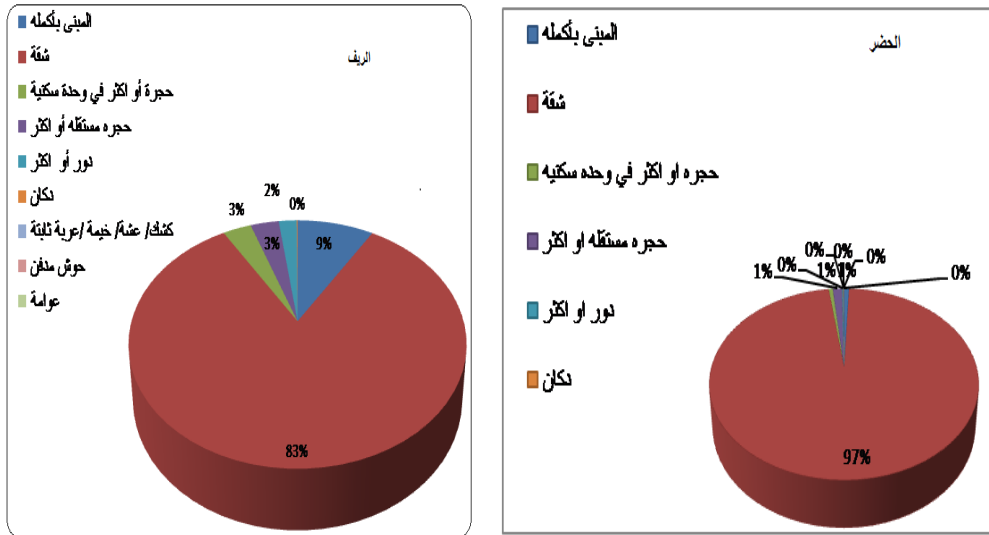
- تشهد المحافظة خلال الثلاث عقود الأخيرة، نسبة تعدت 55 % من المباني المنشأة حديثاً، مما يدل على التطور والامتداد العمراني الأفقي الهائل؛ كما في شكل 9.
- تعد محافظة القليوبية أحد المحافظات ذات النسبة العالية من المباني التي تعطى فرصة بالامتداد الراسي في المستقبل نظراً لأن حوالي 70% من جمالة المباني بالمحافظة لم تتعدى الثلاث طوابق.

نقاط الضعف Weaknesses:

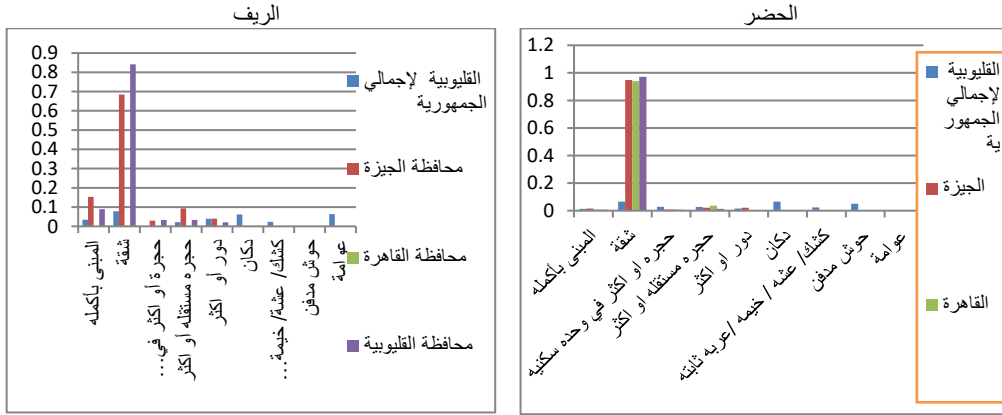
تحتاج المحافظة إلى التدخل الفوري لترميم المباني الغير آمنة من حيث الحالة حيث بلغت 6.1 % من جملة المباني.

تمثل المباني القديمة الإنشاء-لا تقل عن 30 سنة- نسبة 45% من مباني المحافظة، وهي نسبة كبيرة تدل على قابلية المباني للتدهور إن لم تتم صيانتها بشكل جيد.

كما ان هناك بيانات بالتعداد تقوم بحصر اعداد الافراد والاسر تبعا لنوع المسكن وقد تم تحليل بيانات محافظة القليوبية بهذا الشأن ومقارنتها بإجمالي الجمهورية ومحافظة القاهرة والجيزة (شكل 10-13)



شكل 10. توزيع اعداد أسر القليوبية حسب نوع الوحدة السكنية



شكل 11. توزيع الأسر ببعض المحافظات حسب نوع الوحدة السكنية

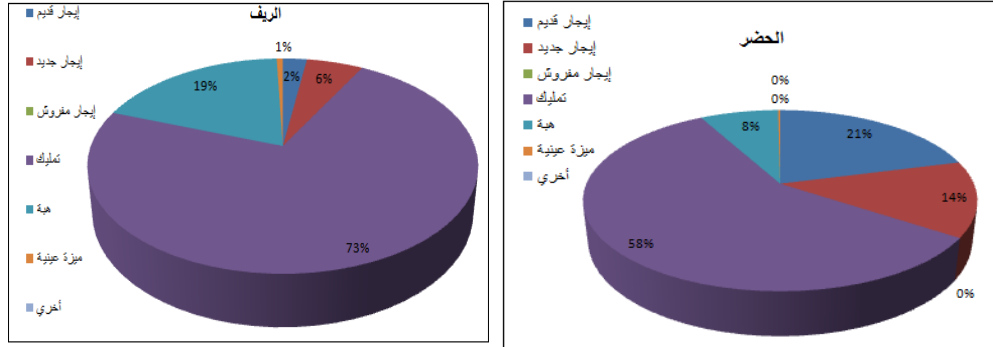
نقاط القوة

- تستحوذ الشقق على النسبة الأعظم من أنواع الوحدات السكنية حيث يقطن بها 97% من إجمالي عدد أسر الحضر بالمحافظة مقارنة لنسبتها في الريف حيث يقطن بها 9% من إجمالي عدد الأسر بريف القليوبية وهو ما يعطي مؤشر إلى أن الأسر في الحضر ذو دخول متوسطة
- السكن في غرفة مستقلة أو أكثر يعد الاختيار الثاني للأسر، حيث يقطن بها 1.3% من إجمالي عدد الأسر في الحضر بالمحافظة
- تساؤل نسب الأسر في محافظة القليوبية التي تقطن وحدات سكنية من نوع (كشك/ عشه / خيمه / عربه ثابتة-دكان مدفن)
- وجود 38 أسرة تقطن حوش/مدافن من إجمالي عدد أسر يبلغ في الحضر 628,301 مع الاحتفاظ بحق هؤلاء في سكن ملائم في حين تنعدم في الريف.
- ارتفاع نسبة الأسر التي تشغل المبنى بأكمله مقارنة بنسبتها في الحضر بالمحافظة.
- ثبات نسب أعداد الأسر قاطني الوحدات السكنية كشك/ عشة/ خيمة / عربة ثابتة – دكان مقارنة بمثيلاتها في الحضر
- ارتفاع نسبة عدد الأسر بالريف التي تقطن مباني بأكملها مقارنة بنظيرتها في محافظة الجيزة، حيث تتراوح في القليوبية 8.9% من إجمالي عدد الأسر بريف المحافظة في حين لا تتجاوز النسبة 1.53% بريف الجيزة

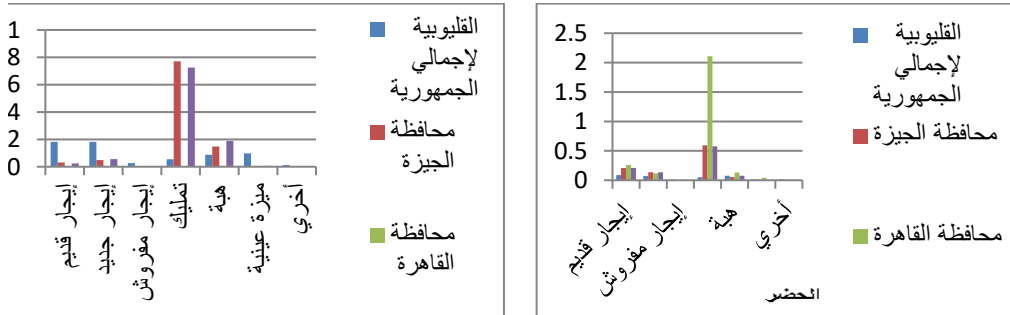
نقاط الضعف

- تضائل نسبة اجمالي الأسر التي تقطن المبنى بأكمله والتي تصل الى 0.07% من اجمالي عدد الأسر في الحضر بالمحافظة وهو ما يؤكد طبيعة الدخول المتوسطة للأسر.
- تضائل نسبة اجمالي الأسر التي تقطن دور أو أكثر والتي تصل الى 0.02% من اجمالي عدد الأسر في الحضر بالمحافظة
- انخفاض نسبي لأعداد قاطني الشقق بالريف مقارنة بالحضر وهو ما يؤكد على السمات الاجتماعية التي تميز أسر الريف والمرتبط بتفضيلهم السكن في منازل مستقلة
- ارتفاع عدد الأسر التي تقطن وحدة سكنية (دكان) بريف المحافظة مقارنة بإجمالي الجمهورية حيث تصل النسبة الى 6.2%

اما فيما يخص نوع حيازة المسكن فقد تم تحليل البيانات الواردة بالتعداد لمحافظة القليوبية ومقارنتها بإجمالي الجمهورية ومحافظتي القاهرة والجيزة (شكل 12-13).



شكل 12. عدد الأسر بالقليوبية حسب نوع حيازة المسكن الريفي



شكل 13. عدد الأسر ببعض المحافظات حسب نوع حيازة المسكن

نقاط القوة

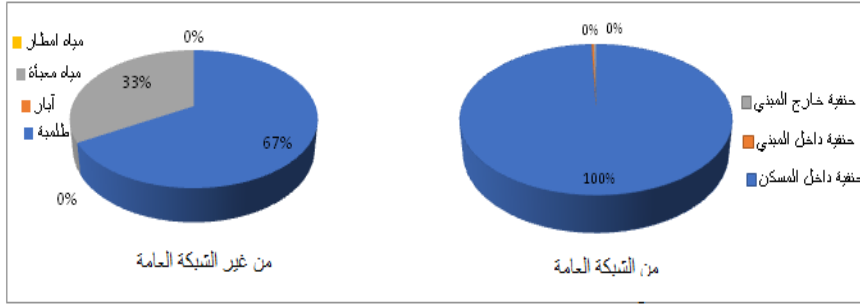
- ارتفاع نسبة عدد الأسر بالريف المالكين للمسكن حيث تصل النسبة الى 72% بالنسبة لإجمالي عدد الأسر وهي أعلى من نسبة المالكين في الحضر والتي تبلغ 58% وهو مؤشر للسماة الاجتماعية المميزة للمجتمع الريفي
- نسبة عدد الأسر بالحضر الذين يمتلكون المسكن وفقا للهباء تسجل 8% بالنسبة لإجمالي عدد السكان وهي نسبة عالية مقارنة بنسبة عدد الأسر بمحافظتي القاهرة والجيزة والتي تبلغ 1.3% 5.4% على التوالي في حين أن نسبة عدد الأسر بالريف الذين يمتلكون المسكن وفقا للهباء تحقق معدلات عالية تصل الى 18.9% بالنسبة لإجمالي عدد السكان وهو مؤشر للسماة الاجتماعية التي تميز المجتمع الريفي
- نسبة عدد الأسر في الريف بمحافظة القليوبية المستأجرين ايجار مفروش ضئيلة جدا حيث تصل النسبة الى صفر وذلك لطبيعة وسمات المحافظة الاجتماعية التي يتضاءل فيها مثل هذا النوع من حيازة المسكن

نقاط الضعف:

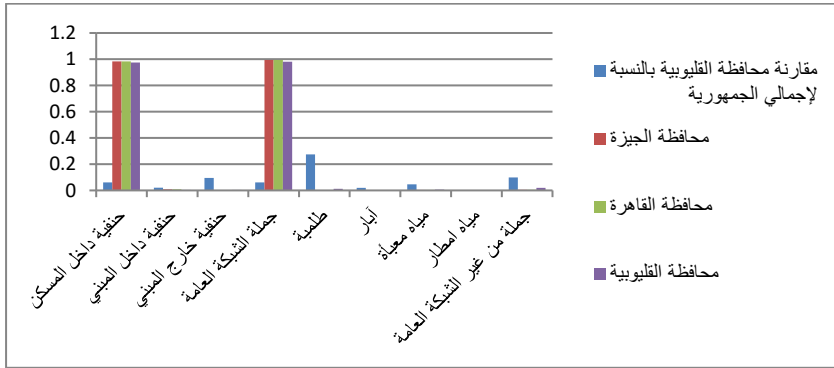
- ارتفاع نسبة عدد الأسر في الحضر المستأجرين ايجار قديم مقارنة بالمستأجرين ايجار جديد
- ارتفاع نسبة عدد الأسر في الحضر بمحافظة القليوبية المستأجرين ايجار مفروش عن الريف
- ارتفاع نسبة عدد الأسر في الريف المستأجرين ايجار قديم أو جديد مقارنة بالتمليك

ثانيا محور العدالة الاجتماعية

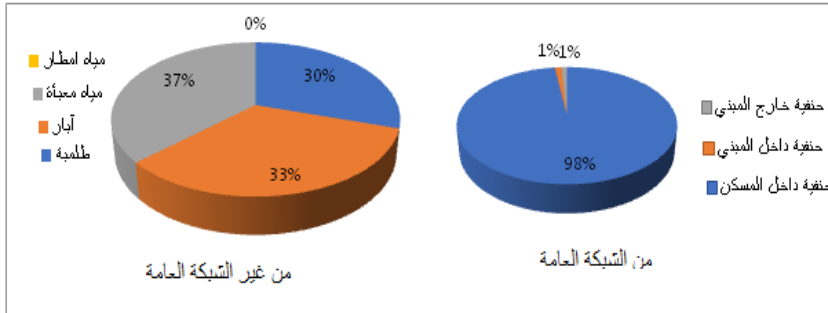
تشير بعض بيانات التعداد الى بعض المؤشرات الهامة في محور العدالة الاجتماعية وذلك من خلال حصر اعداد الافراد والاسر طبقا لتوافر مياه للشرب او لاتصالها بشبكات الصرف الصحي عدد الأسر والأفراد المصريين طبقا لمصدر مياه الشرب أو اتصالها بشبكات الصرف الصحي أو الكهرباء والغاز الطبيعي أو عدد وسائل الانتقال الخاصة بكل أسرة أو تبعا لتواجد بعض المنافع الهامة كالمطبخ والحمام داخل المساكن أو توافر بعض الاجهزة الكهربائية به. وقد تم تحليل بيانات محافظة القليوبية ومقارنتها بإجمالي الجمهورية ومحافظتي القاهرة والجيزة (شكل 14-24)



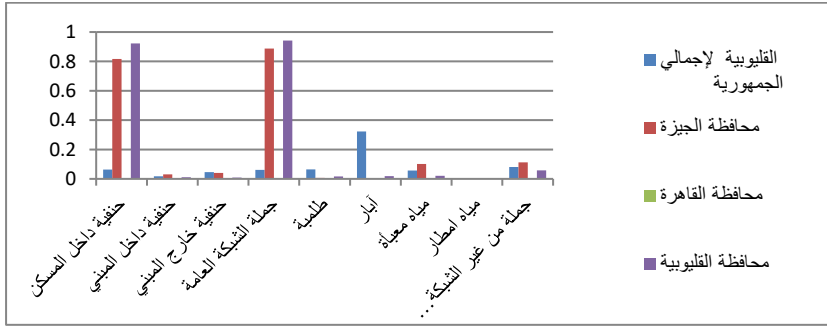
شكل 14. عدد الأسر بالقليوبية حسب مصدر مياه الشرب (الحضر)



شكل 15. عدد الأسر ببعض المحافظات حسب مصدر مياه الشرب (الحضر)



شكل 16. عدد الأسر بالقليوبية حسب مصدر مياه الشرب (الريف)



شكل 17. عدد الأسر ببعض المحافظات حسب مصدر مياه الشرب (الريف)

نقاط القوة

- انخفاض نسبة استخدام مصدر الشرب (حنفية داخل المبنى وحنفية خارج المبنى) حيث تصل نسبة الاستخدام في كليهما الى 0.03% وهي مؤشر لضعف الامكانيات ومرتبطة بنوع الوحدات السكنية غير المستقرة او ذات المستوى الاقتصادي المتدني
- ارتفاع نسبة الاعتماد على مصدر شرب (حنفية داخل المسكن) الى 97.5% وهو مرتبط بارتفاع نسبة الشقق وهي الاختيار الأمثل للحضر بالمحافظة.

نقاط الضعف:

- الاعتماد بنسبة غير ضئيلة على مصادر من غير الشبكة العامة وفي هذا مؤشر خطر نظرا لحالة الشبكة العامة والحاجة الي التطوير والتحديث لذا يجب التطلع والتوسع في ايجاد مصادر أخرى أمنة للشرب
- يتم الاعتماد على الظلمة كمصدر للشرب من غير الشبكة العامة بنسبة 30 % في الريف وهي نسبة مرتفعة الي حد ما.
- يعتمد الحضر والريف على المياه المعبأة بنسبة كبيرة وهي 33 % و 37 % على التوالي وهذا مؤشر عدم ثقة في الشبكة العامة كمصدر للمياه
- اما البيانات الواردة بالتعداد والخاصة باتصال المباني بشبكة صرف صحي (الشبكة العامة والشبكة الأهلية والترنشات والأرض الفضاء والوسائل الأخرى) والمبينة بشكل رقم 18 فهي كالآتي:

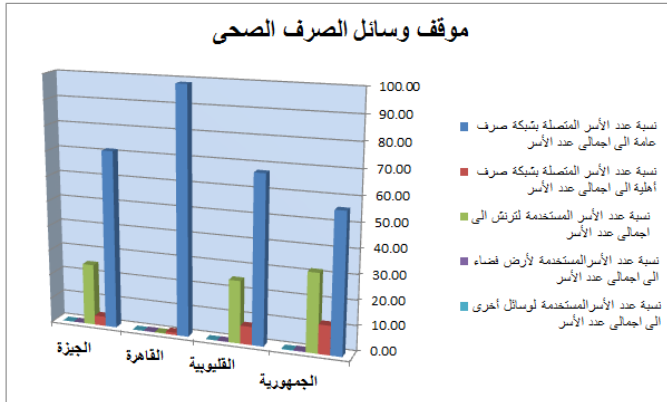
نقاط القوة والفرص

- نسبة عدد الأسر المتصلة بشبكة صرف عامة الى إجمالي عدد الأسر تصل الى 67.42 %

- نسبة عدد الأسر المتصلة بشبكة صرف أهلية الى إجمالي عدد الأسر تصل الى 7.32 % وهي أقل من المتوسط العام للجمهورية الذي يبلغ 11.71 % وهي حوالى ضعف نظيرتها بمحافظة الجيزة، بينما تكاد تنعدم هذه النسبة بمحافظة القاهرة.
- نسبة عدد الأسر المستخدمة لأرض فضاء فى الصرف الى إجمالي الأسر حوالى 0.13 %
- نسبة عدد الأسر المتصلة بشبكة صرف أهلية بالمحافظة أقل من المتوسط العام للجمهورية والذي يبلغ 11.71 %
- نسبة عدد الأسر المتصلة بشبكة صرف عامة بالمحافظة أعلى من نظيرتها المتوسطة للجمهورية والتي تبلغ 56.05 %، بينما تقترب هذه النسبة من محافظة الجيزة حيث تبلغ 71.24 %.
- نسبة عدد الأسر المستخدمة لأرض فضاء في عملية الصرف بالمحافظة أقل من المتوسط العام للجمهورية ولمحافظة القاهرة حيث تبلغ 0.37 % و 0.22 % على التوالي. ونلاحظ أن هذه النسبة تكاد تتساوى مع نظيرتها بمحافظة الجيزة حيث تبلغ 0.15 %.
- نسبة عدد الأسر المستخدمة لوسائل أخرى الى إجمالي عدد الأسر بالمحافظة تكاد تنعدم بكل من محافظات القليوبية والقاهرة والجيزة وهي أقل من المتوسط العام للجمهورية.
- نسبة عدد الأسر المستخدمة لترانش بالمحافظة أقل من المتوسط العام للجمهورية بحوالى 6.6 %، وقريبة من نظيرتها بمحافظة الجيزة والتي تبلغ 24.78 %.

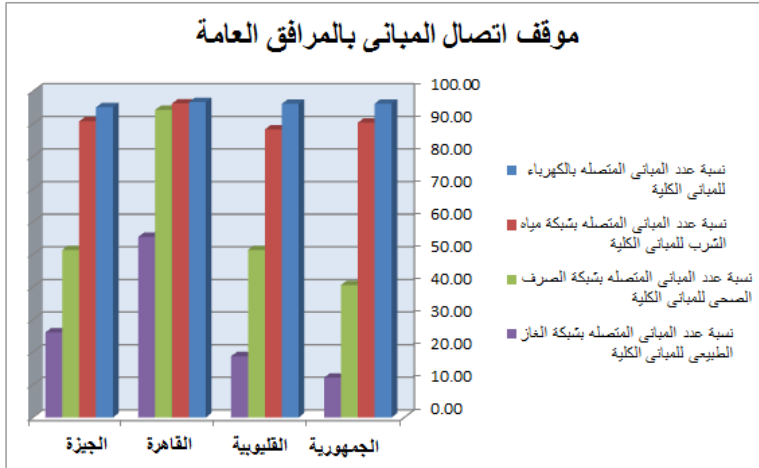
نقاط الضعف والتهديدات:

- نسبة عدد الأسر المستخدمة لترنش الى إجمالي عدد الأسر تصل الى 25.1 % وهذا يؤشر بأن حوالى ربع عدد الأسر بمحافظة القليوبية يقوم بالصرف على ترنشات.



- نسبة عدد الأسر المتصلة بشبكة صرف عامة بالمحافظة تقل كثيرا عن نظيرتها بالقاهرة والتي تبلغ 98.55 %.
- نسبة عدد الأسر المتصلة بشبكة صرف أهلية بالمحافظة حوالي ضعف نظيرتها بمحافظة الجيزة، بينما تكاد تنعدم هذه النسبة بمحافظة القاهرة.

شكل 18: موقف وسائل الصرف الصحي بالقلوبية وبعض المحافظات



اما عن توزيع المرافق العامة (شبكة الكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي والغاز الطبيعي) فهي موضحة بجدول التعداد رقم (9-3). ولتوضيح موقف محافظة القليوبية الإقليمي بالنسبة لغيرها

من بعض المحافظات المجاورة وباقي الجمهورية تم حساب نسب أعداد المباني المتصلة بكل مرفق من هذه المرافق الى عدد المباني الكلية لمحافظة القليوبية و القاهرة و الجيزة و الجمهورية (شكل رقم 19). وقد جاءت النتائج بالملاحظات الآتية:

- نسبة عدد المباني المتصلة بشبكة الكهرباء العامة الى إجمالي عدد المباني بمحافظة القليوبية تصل الى 96.20 % وهي نسبة تكاد تساوى نظيرتها المتوسطة للجمهورية ولكل من محافظتي القاهرة والجيزة. ويؤشر ذلك الى حاجة توصيل نسبة 3.8 % من المباني العادية بالمحافظة بشبكة الكهرباء.
- نسبة عدد المباني المتصلة بشبكة مياه الشرب للمباني الكلية بمحافظة القليوبية تصل أقل قليلا من المتوسط العام لكل من الجمهورية والجيزة القاهرة.
- يوجد حوالي 12 % من نسبة المباني بالمحافظة غير متصل بشبكة مياه للشرب وهي نسبة ليست بالقليلة وبحاجة الى توصيلها بمرفق مياه الشرب كي تصل لمتوسط نسب المباني بالجمهورية.

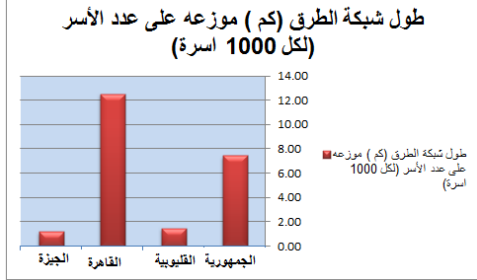
- نسبة عدد المباني المتصلة بشبكة الصرف الصحي للمباني الكلية بمحافظة القليوبية تصل أعلى من المتوسط العام للجمهورية بحوالي 10.79 %، وقريبة من نظيرتها بالجيزة والتي ولكنها تقل كثيرا عن نظيرتها بالقاهرة. ويؤشر ذلك الى الحاجة الملحة لمحافظة القليوبية الى توصيل المباني العادية بمرفق الصرف الصحي حيث أن نسبة 48.61 % من المباني العادية غير متصل بشبكة الصرف الصحي.

- نسبة عدد المباني المتصلة بشبكة مياه الشرب الى المباني غير المتصلة بالصرف الصحي تصل الى 181.77 %، بما يؤشر الى الحاجة الملحة الى التوصيل بشبكة الصرف الصحي.

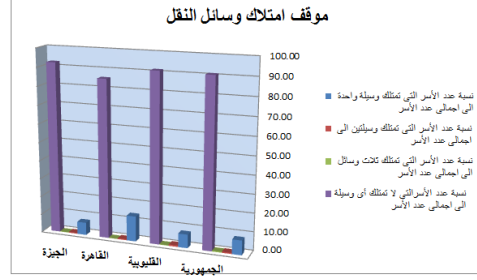
- نسبة عدد المباني المتصلة بشبكة الكهرباء العامة الى إجمالي عدد المباني بمحافظة القليوبية تكاد تساوى نظيرتها للمتوسطة للجمهورية ولكل من محافظتي القاهرة والجيزة.

- نسبة عدد المباني المتصلة بشبكة الغاز الطبيعي للمباني الكلية تصل الى 18.8 % وهي أعلى من المتوسط العام للجمهورية الذي يبلغ 12.20 % ولكنها أقل من نظيرتها في كل من محافظتي القاهرة والجيزة حيث تبلغان 55.39 % و 26.09 % على التوالي. ونلاحظ حاجة نسبة 81.2 % من المباني العادية بالمحافظة الى التوصيل بشبكة الغاز الطبيعي.

ولتوضيح موقف وسائل النقل يوضح جدول رقم (9-2) بيانات عن توزيع الأسر حسب ملكية وسائل الانتقال والتي تضمنت الملكية لسيارة خاصة واحدة أو سيارتين أو ثلاثة فأكثر، وكذلك بالنسبة لملكية كل من الموتوسيكلات والدراجات والوسائل الأخرى. وبدراسة البيانات المحتواه بالجدول المذكور أمكن حساب نسبة عدد الأسر التي تمتلك وسيلة واحدة أو اثنين أو ثلاثة من وسائل الانتقال او التي لا تمتلك اي وسيلة الى عدد الأسر الكلية بمحافظة القليوبية. وقد تم حساب نفس النسب للجمهورية ومحافظتي القاهرة والجيزة ورسم تلك النسب بيانيا بشكل رقم 20. ولإعطاء مؤشر عن نصيب الأسر من طول شبكة الطرق بمحافظة القليوبية فقد تم الاستعانة بإحصاء سابق للجهاز المركزي للإحصاء ودراسة للجايكا اليابانية في مصر وباستخدام معامل نمو سنوي ملائم. وقد قام فريق العمل بحساب نسب توزيع شبكة الطرق بالقليوبية والجمهورية ومحافظتي القاهرة والجيزة على الاسر محسوبا لكل 1000 أسر، ورسمها بيانيا بشكل رقم 21.



شكل رقم 21: شكل بياني لتوزيع شبكة الطرق على عدد الأسر

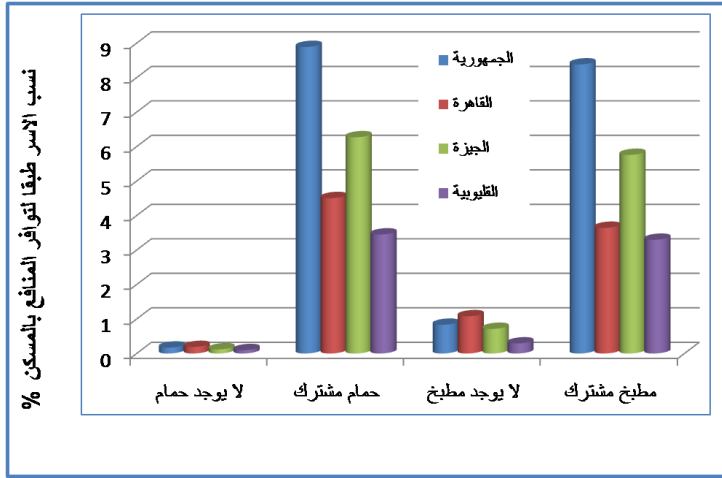


شكل رقم 20: شكل بياني لتوزيع ملكية الأسر لوسائل الانتقال

وبتحليل النتائج المبينة بالشكلين تبين الآتي:

- نسبة عدد الأسر التي تمتلك وسيلة واحدة إلى إجمالي عدد الأسر قريبة من نظيرتها المتوسطة للجمهورية بينما تقل عن مثيلاتها بالجيزة وتعد نصف نظيرتها بالقاهرة.
- نسبة عدد الأسر التي تمتلك وسيلتين إلى إجمالي عدد الأسر أعلى قليلا من المتوسط العام للجمهورية وحوالي ضعف نظيرتها بمحافظة الجيزة وأعلى قليلا من نظيرتها بمحافظة القاهرة.
- نسبة عدد الأسر التي تمتلك ثلاث وسائل فأكثر إلى إجمالي عدد الأسر ضئيلة جدا وهي حوالي نصف المتوسط العام للجمهورية وقريبة من نظيرتها بالجيزة والتي تبلغ 0.20 %. وأعلى القاهرة حيث تبلغ 0.09 %.
- نسبة عدد الأسر بمحافظة القليوبية التي لا تمتلك أي وسيلة إلى إجمالي عدد الأسر أعلى قليلا من المتوسط العام للجمهورية وأقل من نظيرتها بالقاهرة والجيزة. ونلاحظ زيادة هذه النسب بجميع أنحاء الجمهورية بما فيها محافظة القليوبية بدرجة كبيرة جدا عن الثلاثة أنواع السابقة بما يعد مؤشرا على ضعف ملكية وسائل الانتقال (السيارات الخاصة) على مستوى الجمهورية ويدل على اعتمادهم على وسائل أخرى مثل وسائل النقل الجماعي العامة والخاصة والتاكسي وأي أنواع أخرى.
- نصيب الأسر بمحافظة القليوبية من شبكة الطرق ضعيف جدا حيث يبلغ 1.47 كم/1000 أسرة ويكاد يتساوى مع نظيره بمحافظة الجيزة الذي يبلغ 1.19 كم/1000 أسرة، ويقل عن المتوسط العام للجمهورية الذي يبلغ 7.46 كم/1000 أسرة، ويقل كثيرا عن نصيب الأسرة من الطرق بمحافظة القاهرة والذي يبلغ 12.52 %. كما تبلغ نسبة الطرق إلى عدد سكان المحافظة حوالي 0.38 كم/1000 نسمة ويؤشر ذلك إلى الحاجة إلى زيادة طول شبكة الطرق بمحافظة القليوبية.

اما عن توافر بعض المنافع من مطبخ وحمام بالمسكن مصنفة الى خاص ومشارك وغير موجود فقد جاءت بياناتها بجدول 2-7 بالتعداد و قد تم حساب نسب الاسر المصرية ممن لديهم منافع مشتركة او ليس لديهم منافع لإجمالي الاسر بالمناطق المذكورة و رسمها بيانيا في شكل رقم 22.

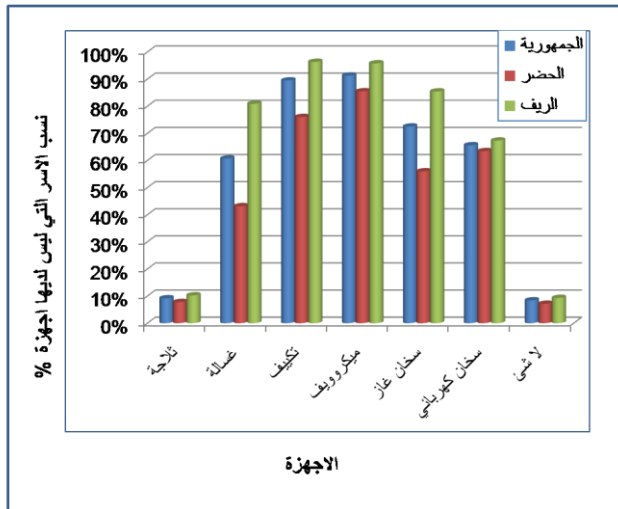


شكل رقم 22: نسب الاسر ممن ليس لديهم منافع بمحافظة القليوبية وبعض المحافظات والجمهورية

وبتحليل تلك البيانات يتبين ان:

- هناك نحو أكثر من 1.9 مليون اسرة مصرية لديها مطبخ مشترك بواقع 7.6 مليون فرد وأكثر من 2 مليون اسرة تستخدم حماما مشتركا بواقع 8 مليون فرد.
- هناك أكثر من 195 ألف اسرة مصرية ليس لديها مطبخ وحوالي 40 ألف اسرة ليس لديهم حمام وتتمثل النسبة الاكبر منهم في محافظة القاهرة مقارنة بالجيزة والقليوبية.
- وبتحليل بيانات محافظة القليوبية ومقارنتها بالمتوسط العام للجمهورية وكل من محافظتي القاهرة والجيزة نجد ان:
- نسبة عدد الأسر بمحافظة القليوبية ممن ليس لديهم مطابخ او لديهم مطابخ مشتركة اقل بكثير عن المتوسط العام للجمهورية والذي يبلغ 0.83% و 8.4% على الترتيب واقل من نظيرتها بمحافظتي القاهرة والجيزة.

- نسبة عدد الأسر بمحافظة القليوبية ممن ليس لديهم حماما او لديهم حماما مشتركا اقل بكثير عن المتوسط العام للجمهورية والذي يبلغ 0.17% و 8.9% على الترتيب واقل من نظيرتها بمحافظتي القاهرة والجيزة.
 - وجود نسبة ولو قليلة من أسر المحافظة يعانون من نقص في المنافع الهامة بمساكنهم من مطبخ وحمام.
 - تواجد نسبة من الاسر ممن لم يتوفر لديهم تلك المنافع يؤدي الى انتشار الامراض الاجتماعية والابوئة حيث ان الشخص الذي يستخدم حماما مشتركا او عاما لعدم توافره بالمنزل يصاب بالأمراض الجلدية والدوستاريا وغيرها من الامراض المزمنة التي تنتقل في تلك الاماكن. هذا ويعمل عدم توفر تلك المنافع بالمنازل الى تعطل شبكات الصرف الصحي بتلك المناطق واضرار اهلها لاستخدام الترع والمصارف في تنظيف متاعهم او قضاء حوائجهم بها.
- وقد ورد بمذكرة التعداد (جدول 2-11) عدد الاسر المصرية في الحضر والريف طبقا لتواجد بعض الاجهزة الكهربائية الهامة والضرورية موزعة حسب نوع المبنى (مبنى كامل – شقة – متجر – مدفن... الخ) وبحساب نسب الاسر ممن ليس لديهم اجهزة ومقارنة تلك النسب للريف والحضر والجمهورية كي تعطي مدلولاً على نسب مستوى الفقر بين الحضر والريف. وقد تم رسم تلك النسب بيانياً بشكل رقم 23 وجاءت نتائج التحليل بالآتي:



شكل رقم 23: نسب الأسر المصرية في الريف والحضر ممن ليس لديهم اجهزة كهربائية

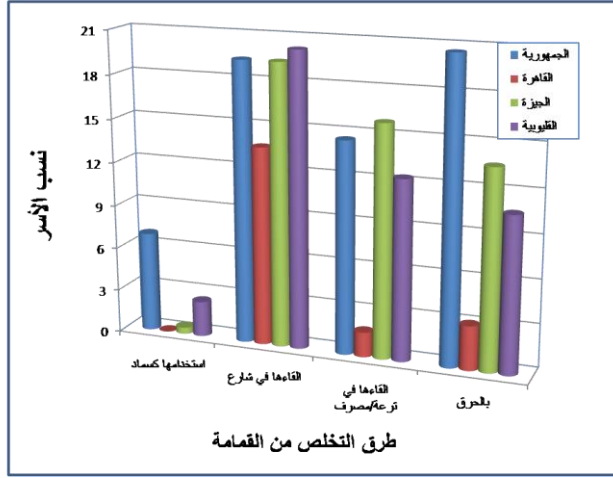
- هناك ما يزيد على 1.9 مليون أسرة لا تمتلك أي أجهزة كهربائية واغلبهم في الريف وبنسبة تقدر بحوالي 62.42 % من اجمالي اسر الجمهورية الذين لا يمتلكون اجهزة وبنسبة 9.3 % من اجمالي الأسر المتواجدة بالريف.
- هناك عدد من الاسر المصرية (خاصة في الحضر) ليست بالقليلة تقطن وتمارس حياتها اليومية داخل احواش المدافن او في عشش وعربات. فقد اشارت الارقام بأن هناك نحو 660 اسرة مصرية تسكن في المدافن وهذا لا يجوز دينيا ولا نفسيا. كما ان هناك ما يزيد على 13,570 اسرة مصرية تعيش عيشة غير ادمية في العشش والمساكن الغير امنة بالرغم من تواجد اعداد كبيرة من الوحدات السكنية الخالية.

ثالثا محور الحفاظ على البيئة

تعد مشكلة القمامة وعملية التخلص منها من أبرز المشاكل البيئية الكبرى التي تواجه المدن والتجمعات البشرية لما لها من تأثير ضار على البيئة ومواردها الطبيعية وكذلك على صحة الإنسان وسلامته. هذا وبالإضافة الى تأثيرها السلبي الملحوظ على المظهر العام والحضاري للدولة والذي ينعكس على ظروفها الاجتماعية والاقتصادية. لذلك تهتم الدولة اهتماماً ملحوظاً بهذا الملف فقد قام جهاز الاحصاء بإعداد احصائية شاملة لتعداد السكان والمنشآت لعام 2017، وقد تضمنت تلك الاحصائية الطرق التي تتبعها الاسر المصرية في التخلص من القمامة (جدول 2-12). وبتحليل النتائج الواردة بهذا الجدول ورسم بيانات اسر القليوبية ومقارنتها بالأسر المصرية واسر القاهرة والجيزة خاصة في اتباعها للطرق السلبية للتخلص من القمامة شكل رقم 24 تبين ان:

- أكبر نسبة للتخلص من القمامة كانت لمتعهد جمع القمامة (52.77%)، بينما يحرق 20.58% من الأسر قماماتهم. كما يقوم 19.35% من الاسر بإلقاء القمامة في الشارع في حين يقوم 17.67% منهم بإلقائها في الترع والمصارف او دفنها في الارض.
- تمثل تلك الطرق الخمسة الجانب الأكبر من سلوك المصريين في التعامل مع "القمامة". بينما يلجأ عدد قليل جدا من الأسر (حوالي 6.92%) للتخلص من القمامة باستخدامها كسماد خاصة في الريف، وتمثل الطرق الاخرى 0.82% من النسبة الاجمالية للأسر.
- نسب الاسر التي تتخلص من القمامة بشكل صحيح بمحافظة القليوبية (من خلال متعهد لجمع القمامة او إلقاءها في صناديق القمامة) تمثل النسبة الأكبر من اجمالي الاسر بالمحافظة مقارنة

بنسب الاسر التي تتخلص من القمامة عن طريق القاءها في الشارع او الترع والمصارف او بالحرق. التي تعد بانها اعلى من نظيرتها بمحافظةي القاهرة والجيزة وكذلك اعلى من المتوسط العام للجمهورية.



شكل رقم 24. نسبة اجمالي اسر بعض المناطق وكيفية القاءهم للقمامة

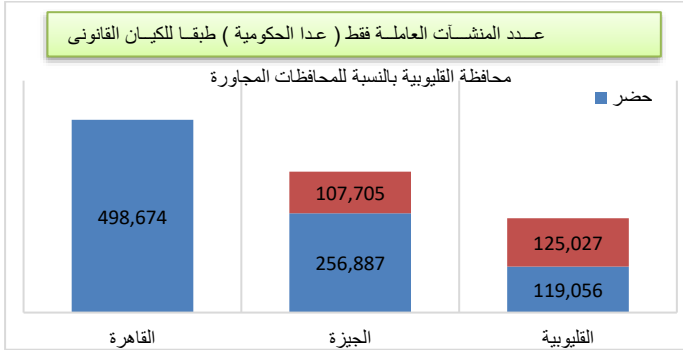
- هناك أكثر من 4% من نسب الاسر بريف القليوبية تستخدم القمامة كسماد. اعلى نسبة على المستوى الاقليمي حيث تمثل تلك النسبة ثلث نسب الاسر المصرية عامة وهي وبذلك تعتبر الاعلى مقارنة بمحافظتي القاهرة والجيزة. يعتبر هذا المؤشر دليل على وعي المزارعين بمحافظة القليوبية ومعرفتهم بأهمية بعض النفايات (خاصة مخلفات الماشية) في تحسين المحاصيل الزراعية عند استخدامها كسماد.

** ويترتب على استخدام طرق غير صحيحة للتخلص من القمامة انتشار الامراض والحشرات بتلك المناطق. كما ان اللجوء لحرق القمامة بالمحافظة يعكس مدى الاضرار البيئية التي تعانيها المحافظة جراء ذلك السلوك ومدى تأثر المجتمع والصحة وكذلك البيئة الزراعية من الانبعاثات الحرارية الناتجة عن حرق القمامة في تلك المحافظة.

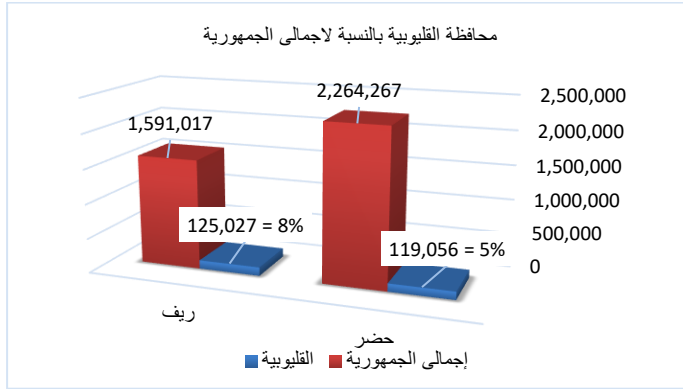
رابعا محور الاقتصاد

احتوى جدول التعداد رقم (4-5) بيانات عن انواع المنشآت العاملة (عدا الحكومية) وعدد كل من هذه المنشآت لكل محافظات مصر، وبدراسة البيانات المحتواه بالجدول المذكور أمكن حساب نسب المنشآت العاملة (عدا الحكومية) طبقا لملكية المنشآت والكيان القانوني بالنسبة لمحافظة القليوبية للريف والحضر،

وذلك لتحديد مؤشر كمي لكيفية الصرف الصحي يوضح مدى توزيع المنشآت حسب الملكية على مستوى المحافظة. ولتوضيح موقف المحافظة بالنسبة لغيرها من بعض المحافظات المجاورة وباقي الجمهورية، فقد تم تكرار عملية حساب النسب لإجمالي الجمهورية وكل من محافظتي القاهرة والجيزة ورسمها بشكل رقم 25 و 26.



شكل 25: نسبة عدد المنشآت العاملة فقط للريف والحضر للمحافظات المجاورة



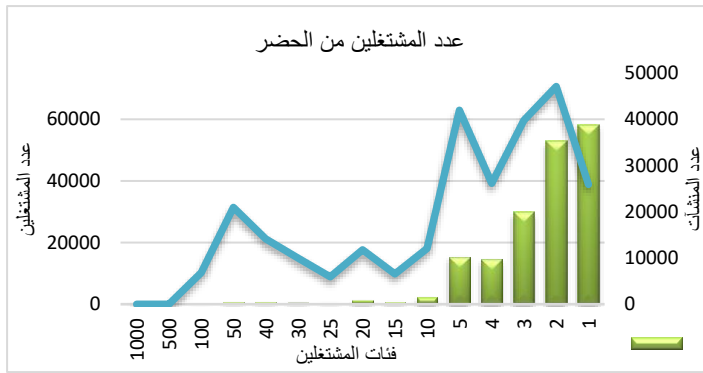
شكل 26: نسبة عدد المنشآت العاملة بالقليوبية بالنسبة للجمهورية

وبتحليل نتائج محافظة القليوبية ومقارنتها بالمتوسط العام للجمهورية وكل من محافظتي القاهرة والجيزة نجد الاتي:

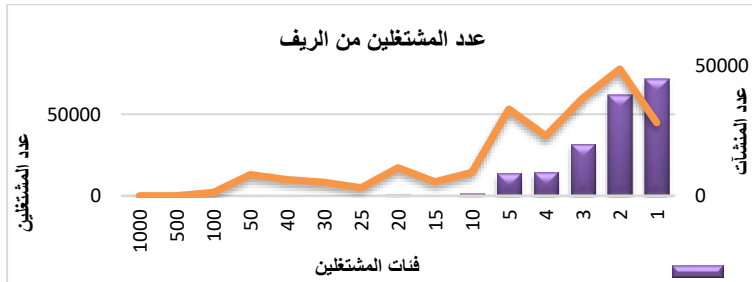
- هناك تساوى بين نسبة المنشآت العاملة لمحافظة القليوبية بين الريف والحضر
- المنشآت ذات الملكية الفردية تسيطر تماما على المنشآت العاملة لمحافظة القليوبية مع غياب كامل تقريبا لباقي الملكيات
- نسبة المنشآت العاملة للقليوبية 6.3 % بالنسبة للمنشآت العاملة للدولة

- نصيب محافظة القليوبية من المنشآت العاملة اقل بكثير من نظيراتها بالمحافظات المجاور ولا تتناسب مع إجمالي عدد السكان للمحافظة.

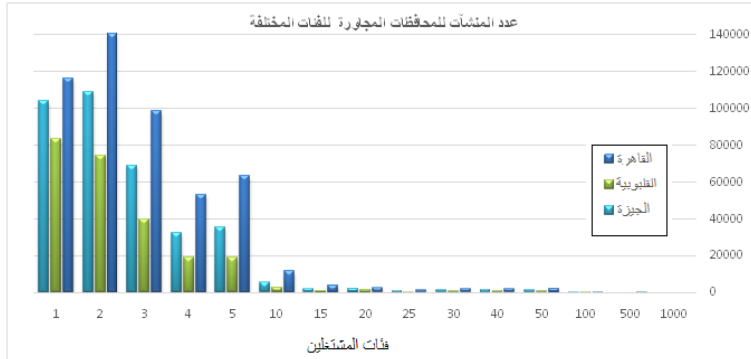
جدول التعداد رقم (4-6) يوضح توزيع عدد المشتغلون من الريف والحضر بالمحافظات المختلفة على الفئات المختلفة للمنشآت العاملة وتصنيفها من منشآت صغيرة تشمل على عامل او عاملين الى منشآت تحتوي على 1000 عامل (مشتغل). وايضا إجمالي عدد المنشآت للمحافظات المختلفة. وقد تم رسم بعض من تلك البيانات بالأشكال من 27- 32 نجد ان:



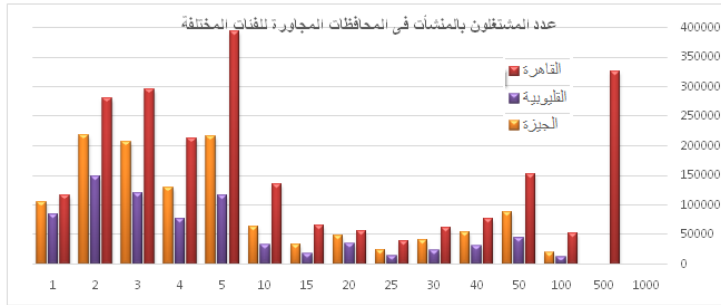
شكل رقم 27: شكل بياني لتوزيع المشتغلين والمنشآت على الفئات المختلفة للحضر



شكل رقم 28: شكل بياني لتوزيع المشتغلين والمنشآت على الفئات المختلفة للريف

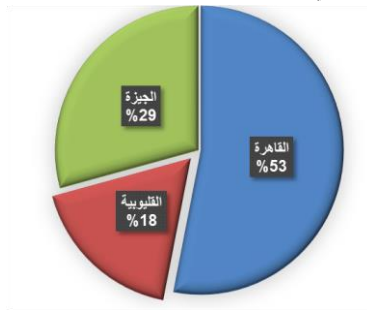


شكل رقم 29 شكل بياني لتوزيع المنشآت للفئات المختلفة للمحافظات الثلاث

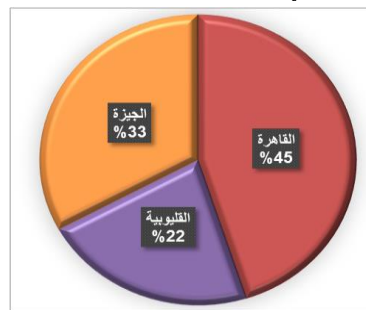


شكل رقم 30 شكل بياني لتوزيع عدد المشتغلين للفئات المختلفة للمحافظات الثلاث

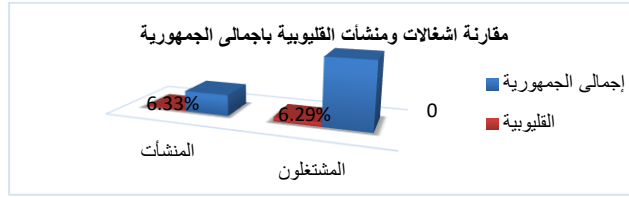
إجمالي نسب المشتغلين بالمنشآت بالمحافظات الثلاثة



إجمالي نسب المنشآت بالمحافظات الثلاثة



شكل رقم 31 شكل بياني لنسب عدد المشتغلين والمنشآت للمحافظات الثلاث

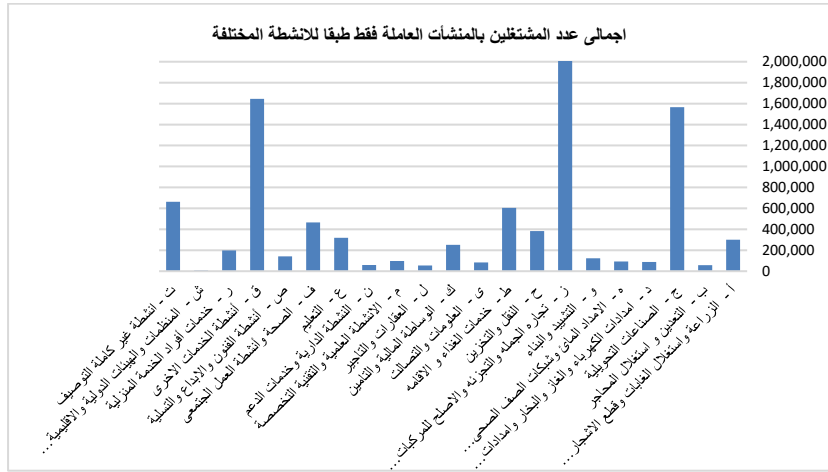


شكل رقم 32 شكل بياني لنسب عدد المشتغلين والمنشآت بالقليوبية نسبة الى الجمهورية

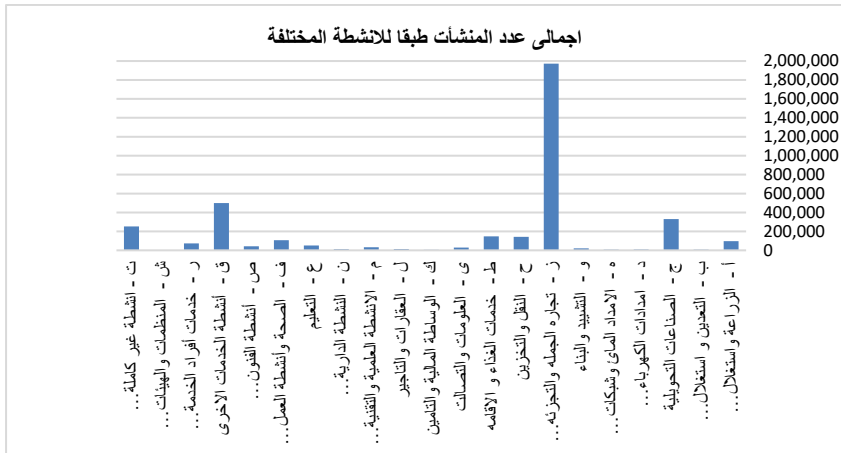
وبتحليل نتائج محافظة القليوبية ومقارنتها بالمتوسط العام للجمهورية وكل من محافظتي القاهرة والجيزة بها نجد الآتي:

- تتساوى النسبة بين الحضر والريف كعدد المشتغلين وتوزيعهم بالنسبة للمنشآت
- في محافظة القليوبية وكذلك ايضا للمحافظات المجاورة القاهرة الجيزة أكثر من 75 % يعملون في منشآت صغيرة ومتناهية الصغر ذات فئات 5 عمال او اقل
- لا توجد منشآت عاملة عملاقة فئة ال 500 وال 1000 عامل بالمحافظات الثلاث باستثناء عدد 497 منشأة فئة ال 500 عامل في محافظة القاهرة
- نسبة المشتغلين بجميع المنشآت لمحافظة القليوبية لإجمالي الجمهورية تمثل 6.29% فقط
- نسبة المنشآت العاملة عدا الحكومية لمحافظة القليوبية لإجمالي الجمهورية تمثل 6.33% فقط

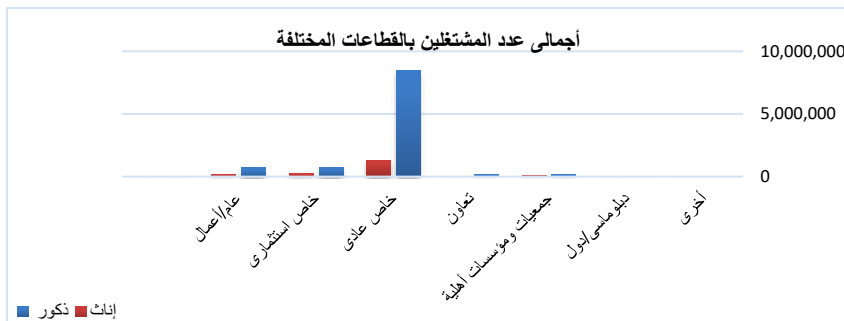
احتوى جدول التعداد رقم (4-7) بيانات عن توزيع المنشآت العاملة او المغلقة عدا الحكومية لمحافظات الجمهورية وتوزيعها بالنسبة للأنشطة المختلفة من تجارية وصناعية وزراعية واخرى. بدراسة البيانات المحتواه بالجدول المذكور تم عمل احصائيات لتوزيع المنشآت العاملة المختلفة على الأنشطة المختلفة. وايضا إجمالي عدد المشتغلين على القطاعات المختلفة من قطاع عام او خاص. وكذلك نسب الاناث والذكور العاملين كما هو موضح بالأشكال رقم (33 - 35).



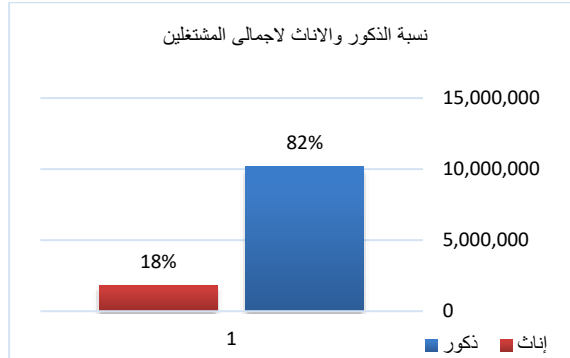
شكل رقم 33: شكل بياني يوضح عدد المشتغلين بالمنشآت العاملة طبقا للأنشطة المختلفة



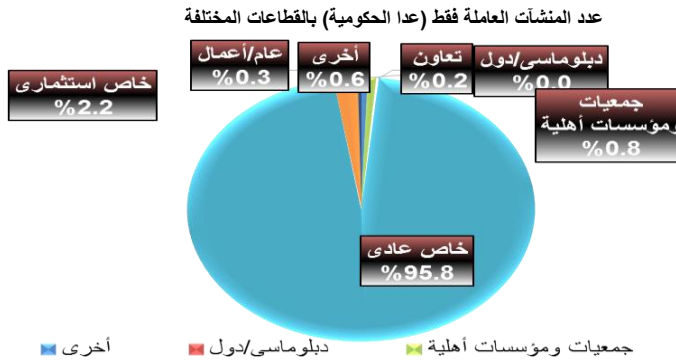
شكل رقم 34: شكل بياني يوضح عدد المنشآت العاملة طبقا للأنشطة المختلفة



شكل 35: عدد المشتغلين (ذكور وإناث) بالمنشآت العاملة طبقاً للأنشطة المختلفة



شكل رقم 36: شكل بياني يوضح نسبة الذكور والإناث بالمنشآت العاملة



شكل رقم 37: شكل بياني يوضح نسب المنشآت العاملة طبقاً للقطاعات المختلفة

وقد تم تحليل نتائج توزيع المنشآت العاملة او المغلقة عدا الحكومية لم محافظات الجمهورية وتوزيعها بالنسبة للأنشطة المختلفة من تجارية وصناعية وزراعية واخرى وتحديد نقاط القوى والضعف وكذلك الفرص والمخاطر نجد الاتي:

- أكبر عدد للمنشآت المغلقة مؤقتاً موجود بمحافظات القاهرة والجيزة والبحيرة والقليوبية
- يمثل القطاع الخاص بنوعيه العادي والاستثماري نسبة 98 % من إجمالي عدد المنشآت العاملة.



- حوالي 96% من إجمالي المشتغلين يعملون في القطاع الخاص بنوعيه العادي والاستثماري وقطاع الاعمال
- 71% من إجمالي عدد الاناث يعملون بالقطاع الخاص العادي
- يمثل تجارة الجملة والتجزئة والصناعات التحويلية نسبة 60% من إجمالي عدد المنشآت و 53% من إجمالي عدد المشتغلين بالمنشآت العاملة فقط (عدا الحكومية)
- إجمالي عدد المنشآت المغلقة مؤقتا حوالي 269000 منشأة بنسبة 4% من إجمالي المنشآت الكلي بمصر.

المحور الرابع: السكان والآثار المجتمعية

سوف نتناول فيما يلي المؤشرات الاجتماعية للتعداد العام للسكان 2017، في كل من جمهورية مصر العربية بشكل عام ومحافظة القاهرة والقليوبية بشكل خاص.. حيث تبين من التعداد العام للسكان 2017 أن تعداد سكان جمهورية مصر العربية 94,798,827، وتعداد محافظة القاهرة 9,539,673، وتعداد محافظة القليوبية 5,627,420. وفي هذه القراءة للمؤشرات الاجتماعية لتعداد السكان 2017 سنتناول موضوعين هامين وهما: التعليم والحالة الزوجية.

أولاً: التعليم

- ويتضمن ثلاثة محاور أساسية وهي: 1- الحالة التعليمية، 2- التسرب من التعليم، 3- أسباب التسرب من التعليم.
- ونتناول فيما يلي هذه المحاور بشي من التفصيل:

1- الحالة التعليمية

يوضح الجدول التالي رقم (1) الحالة التعليمية في جمهورية مصر العربية (10 سنوات فأكثر) (من جدول 1- 3 ص 14 - 16)

م	الحالة التعليمية	ج م ع	%
1	أمي	18,433,590	25,82
2	يقرأ ويكتب	7,056,381	9,89
3	محو أمية	391,105	0,55
4	تربية فكرية	200,102	0,28
5	ابتدائية	7,107,230	9,96
6	إعدادية	6,345,275	8,89
7	ثانوي عام/ أزهرى	4,907,930	6,88
8	ثانوي فني	15,864,292	22,22
9	مؤهل فوق المتوسط	2,245,318	3,15
10	مؤهل جامعي	8,435,731	11,82
11	دبلوم عالي	187,768	0,26
12	ماجستير	112,365	0,16
13	دكتوراه	82,166	0,11
	الإجمالي	71,369,235	% 100

تبين من الجدول 1- 3 ص 14 – 16، فيما يتعلق بالحالة التعليمية ما يلي:

- أولاً: تعداد الأميين في مصر 18,433,590 بنسبة 25,82 % من إجمالي عدد سكان الجمهورية (10 سنوات فأكثر)، وهي نسبة كبيرة بالنسبة لمكانة مصر. مما يستدعي بذل الجهد في هذا المجال وإجراء تغيير في الاستراتيجيات ومشاركة الجامعات والمجتمع المدني في هذا المجال.. وعمل معززات من أجل القضاء على الأمية.
- ثانياً: تعداد كل من (الأميين، يقرأ ويكتب، محو أمية، تربية فكرية، الابتدائية، الإعدادية) على مستوى الجمهورية 39,533,665 بنسبة 55,39 % من تعداد سكان مصر (10 سنوات فأكثر) مما يشير إلى أن نسبة كبيرة للغاية قد تسربت من التعليم خلال العقود الماضية، مما يستدعي إجراء دراسة على المستوى القومي للتعرف على الأسباب النوعية للتسرب من التعليم في كل محافظة على حدة وكيفية معالجتها وتسهيل إجراءات عودة الطلاب المتسربين للمدارس مرة أخرى.
- ثالثاً: تعداد الحاصلين على الشهادة الثانوية الفنية 15,864,292، وتعداد الحاصلين على مؤهل فني فوق المتوسط 2,245,318 وإجمالي عددهم 18,109,610 بنسبة 25,37 % من تعداد سكان مصر (10 سنوات فأكثر) ومع ذلك تفتقد مصر إلى العمالة الحرفية المدربة مما يستدعي النظر بجدية في برامج التعليم الفني وتطويرها، بحيث يكون التركيز فيها على التدريب المهني لتخريج عمالة حرفية.
- رابعاً: تعداد الحاصلين على مؤهل عالي في جمهورية مصر العربية 8,435,731 بنسبة 11,82 % من تعداد سكان مصر (10 سنوات فأكثر).. في حين أن الحاصلين على (دبلوم عالي وماجستير ودكتوراه) عددهم 382,299 بنسبة 0,54 % منهم 82,166 حاصلًا على درجة الدكتوراه، بنسبة 0,12 % من تعداد سكان مصر (10 سنوات فأكثر).
- ونلاحظ مما سبق أن تعداد الحاصلين على تعليم جامعي فأعلى في جمهورية مصر العربية لا يتناسب مع مكانة مصر وقيمتها.. ومن ثم ضرورة تيسير أمر المواطنين الذين تسربوا من التعليم الجامعي واكتفوا بالثانوية (العامة أو الأزهرية أو الفنية) وكذا الحاصلين على مؤهل فني فوق المتوسط وعددهم الإجمالي 23,017,540 بنسبة 32,25 % من تعداد سكان مصر (10 سنوات فأكثر) ، للالتحاق بالجامعة وخاصة من لم يتمكن منهم في الحصول على فرصة عمل ، وذلك لشغل وقت فراغهم حماية لهم من الوقوع في الانحراف ، وحتى لا تستقطبهم الجماعات التكفيرية الإرهابية ، لأن

- مرحلة المراهقة هي المرحلة التي تنسم بعدم النضج الفكري والتذبذب الانفعالي والإيحاء الديني مما يجعلهم في سن خطرة ، ومن واجب الدولة الحفاظ عليهم من الانحراف ..
- إن إتاحة الفرصة أمام الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة والأزهرية والفنية وكذا الحاصلين على مؤهل فوق المتوسط، لاستكمال تعليمهم الجامعي سيحقق أهداف متعددة منها:
- 1- التعليم المستمر يجب أن يكون منهج حياة لدى المواطنين، والتعليم الجامعي يعد الحد الأدنى المقبول للتعليم المستمر.
 - 2- إتاحة فرصة التعليم الجامعي سيقال نسبة الزواج المبكر، حيث تفضل أغلبية الأسر أن تؤجل زواج ابنتهم لحين انتهاء بنتهم من التعليم الجامعي.. ويترتب على ذلك أيضاً تأجيل الإنجاب، وبالتالي تقليل عدد أفراد الأسرة، ومن ثم الحد من الزيادة السكانية.
 - 3- شغل وقت الفراغ للشباب الذين توقفوا عند التعليم الثانوي العام والأزهرى والفني وكذا الحاصلين على مؤهلات فوق المتوسط الذين لا يجدون عملاً وحمايتهم من الوقوع في الانحراف.
 - 4- تجديد الأمل لدى ملايين المواطنين الذين يرغبون في تحسين وضعهم التعليمي والوظيفي، مما يساعد الشباب في الخروج من حالة الإحباط لعدم استكمال تعليمهم.. خاصة الذين ليس لديهم عمل يرتزقون منه، وأيضاً الذين لا يستطيعون الزواج.

وبوضح الجدول التالي رقم (2) مقارنة بين محافظة القاهرة ومحافظة القليوبية في الحالة التعليمية (10 سنوات فأكثر) (من جدول 1- 3 ص

(16 – 14

م	الحالة التعليمية	القاهرة	%	القليوبية	%
1	أمي	1,259,579	16,22	1,009,841	23,74
2	يقرأ ويكتب	667,645	8,59	398,676	9,38
3	محو أمية	34,431	0,44	21,468	0,50
4	تربوية فكرية	30,831	0,40	22,399	0,53
5	ابتدائية	592,856	7,63	435,973	10,25
6	إعدادية	681,886	8,78	410,883	9,66
7	ثانوي عام/ أزهرى	783,502	10,09	276,686	6,51
8	ثانوي فني	1,370,419	17,64	1,044,626	24,56
9	مؤهل فوق المتوسط	423,693	5,45	140,874	3,31
10	مؤهل جامعي	1,799,481	23,17	470,806	11,07
11	دبلوم عالي	60,036	0,77	12,208	0,29
12	ماجستير	36,302	0,47	5,209	0,12
13	دكتوراه	27,355	0,35	3,584	0,08
	الإجمالي	7,768,016	% 100	4,253,233	% 100

- بالرجوع للجدول رقم (1- 3 ص 14 – 16) وبعقد مقارنة سريعة بين محافظة القاهرة وتعدادها 9,539,673 ومحافظة القليوبية وتعدادها 5,627,420 في الحالة التعليمية نجد ما يلي:
أولاً: أن تعداد الأميين في محافظة القليوبية 1,009,841 بنسبة 23,74 % من تعداد سكان القليوبية، بينما تعداد الأميين في محافظة القاهرة 1,259,579 بنسبة 16,21 % من تعداد سكان القاهرة (10 سنوات فأكثر).. وهذا يشير إلى أن نسبة الأمية بمحافظه القليوبية أكبر بشكل ملحوظ من نسبة الأمية في محافظة القاهرة، مما يستدعي التعرف على أسباب ذلك، والعمل على جذب المواطنين بمحافظه القليوبية لفصول محو الأمية.

ثانياً: تعداد كل من (الأميين، يقرأ ويكتب، محو أمية، تربية فكرية، الابتدائية، الإعدادية) في محافظة القليوبية 2,299,240 بنسبة 54,06 % من تعداد سكان القليوبية، بينما تعدادهم في محافظة القاهرة 3,267,228 بنسبة 42,06 % من تعداد سكان القاهرة (10 سنوات فأكثر) .. مما يشير إلى أن هناك نسبة كبيرة من الطلاب تتسرب من التعليم قبل الثانوي في المحافظتين، كذلك تبين أن هناك زيادة ملحوظة في محافظة القليوبية عن محافظة القاهرة مما يستدعي التعرف على الأسباب ومعالجتها.

ثالثاً: تعداد طلاب التنمية الفكرية بمحافظه القليوبية 22,399 بنسبة 0,53 % من تعداد سكان القليوبية، في حين تعدادهم في محافظ القاهرة 30831 بنسبة 0,40 % من تعداد سكان القاهرة (10 سنوات فأكثر).. مما يشير إلى أن هناك زيادة ملحوظة في أعداد المصابين بالتخلف العقلي بالقليوبية مقارنة بمحافظه القاهرة، مما يستدعي دراسة أسباب ذلك وكيفية الوقاية منه.

رابعاً : ابتداء من التعليم الجامعي والدبلومات العليا والماجستير والدكتوراه نجد تفوقاً واضحاً لمحافظة القاهرة ، حيث بلغ تعداد الحاصلين على مؤهل جامعي في محافظة القليوبية 470,806 بنسبة 11,07 % من تعداد سكان القليوبية ، بينما عددهم في محافظة القاهرة 1,799,481 بنسبة 23,17 % من تعداد سكان القاهرة ، كذلك فإن تعداد الحاصلين على الدبلوم والماجستير والدكتوراه في محافظة القليوبية 21,001 بنسبة 0,49 % من تعداد سكان محافظة القليوبية ، بينما تعدادهم في محافظة القاهرة 123,693 بنسبة 1,59 % من تعداد سكان محافظة القاهرة (10 سنوات فأكثر) .. ويدل ذلك على قلة ملحوظة في عدد الحاصلين على مؤهل جامعي فأعلى بمحافظه القليوبية مقارنة بمحافظه القاهرة مما يستدعي دراسة المعوقات أما أبناء محافظة القليوبية التي تحول دون استكمال تعليمهم الجامعي وفوق الجامعي.

2- التسرب من التعليم

يوضح الجدول التالي رقم (3) الالتحاق والتسرب من التعليم في مصر والقاهرة والقليوبية (4 سنوات فأكثر) (من جدول 1- 5 ص 28

(30 –

م	الالتحاق والتسرب من التعليم	ج م ع	القاهرة	%	القليوبية	%
1	التحق وأنهى	30,067,167	4,232,616	48,24	1,856,620	36,66
2	ملتحق حالياً	25,507,096	2,373,081	27,05	1,588,327	31,37
3	التحق وتسرب	6,142,146	479,448	5,46	384,586	7,59
4	لم يلتحق	22,641,378	1,688,527	19,25	1,234,377	24,38
	الإجمالي	84,357,760	8,773,910	% 100	5,063,910	% 100

بالنظر للجدول السابق رقم (3) نجد ما يلي :

أولاً: أن عدد الذين التحقوا وتسربوا من التعليم في جمهورية مصر العربية 6,142,146 بنسبة 7,28 % من تعداد سكان مصر (4 سنوات فأكثر).

ثانياً: إن نسبة المتسربين من التعليم في محافظة القليوبية (7,59 %) أكبر من نسبة المتسربين من التعليم في محافظة القاهرة (5,46 %) ، مما يستدعي التعرف على أسباب ذلك والعمل على عودة المتسربين مما يستدعي التعرف على أسباب ذلك والعمل على عودة المتسربين إلى المدارس مرة أخرى .

ويوضح الجدول التالي رقم (4) التسرب من التعليم وفقاً للمرحلة التعليمية بالجمهورية وبمحاظتي القاهرة والقليوبية (6 – 20 سنة) (من جدول 1- 6 ص 37 – 39)

م	المتسربون من التعليم وفقاً للمرحلة التعليمية	ج م ع	القاهرة	%	القليوبية	%
1	المرحلة الابتدائية	321,788	13,950	25,36	17,016	31,40
2	المرحلة الإعدادية	451,662	19,219	34,94	20,888	38,54
3	المرحلة الثانوية	349,016	21,835	39,70	16,294	30,06
	الإجمالي	1,122,466	55,004	% 100	54,198	% 100
		84,357,760	8,773,910		5,063,910	

وتجدر الإشارة إلى أنه في الجدول 1 – 6 بالصفحة 37، قد تم حصر تعداد السكان المصريين المتسربين من التعليم طبقاً للمرحلة والصف ما بين 6 – 20 عامًا، في ثلاث صفوف (ابتدائية – إعدادية – ثانوية) وتم تجاهل التسرب من التعليم في المرحلة الجامعية.

وبعقد مقارنة سريعة بين محافظة القاهرة وتعدادها 9,539,673 ومحافظة القليوبية وتعدادها 5,627,420 في التسرب من التعليم وفقًا للمرحلة التعليمية كما هو موضح في جدول 1-6 ص 37 – 39 نجد ما يلي: أولاً: أن نسبة المتسربين من المرحلتين الابتدائية والإعدادية في محافظة القليوبية أكبر من نسبة المتسربين في نفس المرحلتين التعليميتين بمحافظه القاهرة. ثانياً: أن نسبة المتسربين من المرحلة الثانوية في محافظة القاهرة أكبر من نسبة المتسربين في هذه المرحلة في محافظة القليوبية..

مما يستدعي إجراء دراسة للتعرف على الأسباب القائمة وراء تسرب التلاميذ من المرحلتين الابتدائية والإعدادية في محافظة القليوبية، وأيضاً الأسباب الكامنة وراء تسرب التلاميذ من المرحلة الثانوية في محافظة القاهرة.

3- أسباب التسرب من التعليم

يوضح الجدول التالي رقم (5) أسباب التسرب من التعليم في مصر والقاهرة والقليوبية (6 – 20 سنة) .. (من جدول 1 – 7 ص 57 – 59) .

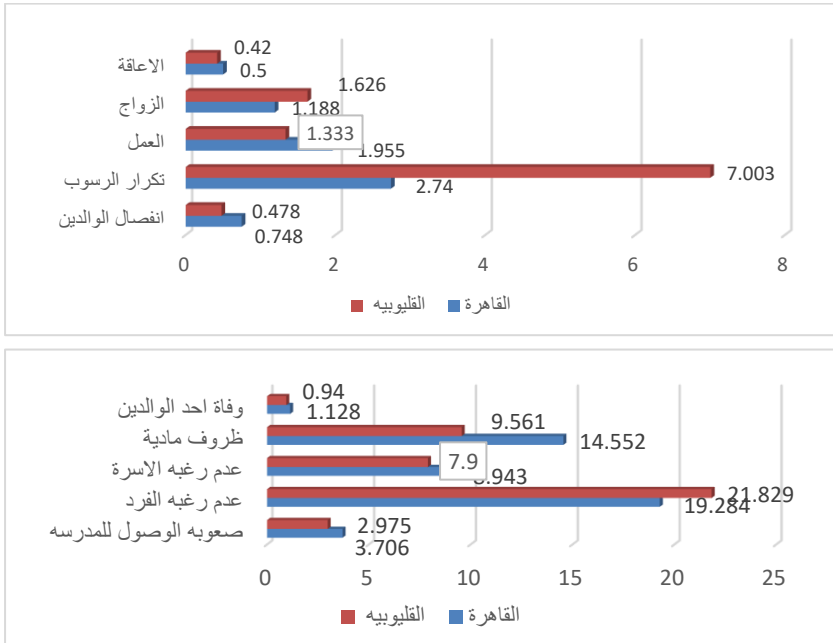
م	السبب الرئيس للتسرب	ج م ع	%	القاهرة	%	القليوبية	%
1	صعوبة الوصول للمدرسة	58,626	5,23	3,706	6,74	2,975	5,49
2	عدم رغبة الفرد	417,847	37,23	19,284	35,06	21,829	40,28
3	عدم رغبة الأسرة	211,968	18,88	8,943	16,26	7,900	14,58
4	ظروف مادية	200,321	17,85	14,552	26,46	9,561	17,64
5	وفاة أحد الوالدين	16,303	1,45	1,128	2,05	940	1,73
6	انفصال الوالدين	6,305	0,56	748	1,36	478	0,88
7	تكرار الرسوب	103,580	9,23	2,740	4,98	7,003	12,92
8	العمل	25,942	2,31	1,955	3,55	1,333	2,46
9	الزواج	71,101	6,33	1,188	2,16	1,626	3,00
10	الإعاقة	8,509	0,76	500	0,91	420	0,77
11	أخرى	1,964	0,17	260	0,47	133	0,25
	الإجمالي	1,122,466	% 100	55,004	% 100	54,198	% 100

وبلاحظ من الجدول 1 – 7 ص 57 – 59، ما يلي:

أولاً: هناك أربعة أسباب رئيسة للتسرب من التعليم في جمهورية مصر العربية وهي : 1- عدم رغبة الفرد بنسبة 37,23 % ، 2- عدم رغبة الأسرة بنسبة 18,88 % ، 3- ظروف مادية بنسبة 17,85 % ، 4- تكرار الرسوب وذلك بنسبة 9,23 % من سكان مصر (في المرحلة العمرية ما بين 6 – 20 سنة)

ثانياً: هناك 417,847 تلميذاً تسرب من التعليم لعدم رغبة الفرد في الانتظام بالمدرسة بنسبة 37,23 % من تعداد المتسربين على مستوى الجمهورية.. وحيث أن التلميذ كان منتظماً في المدرسة ثم تسرب، فإننا لا نستطيع أن نقول بشكل عام أن تسربه كان بناء على رغبته، فقد تكون المدرسة هي سبب تسربه بما فيها من مناهج تعليمية صعبة عليه، وطرق تدريس لا تناسبه، ومدرسين غير مشجعين ومعاقبين له. ويوضح الشكل التالي مقارنة بين محافظة القاهرة ومحافظة القليوبية من حيث أسباب التسرب من التعليم وأعداد المتسربين (6 – 20 سنة)

- إجمالي عدد المتسربين من التعليم في محافظة القاهرة 55,004
- إجمالي عدد المتسربين من التعليم في محافظة القليوبية 54,198



وبعقد مقارنة بين محافظة القاهرة ومحافظة القليوبية من حيث تعداد وأسباب التسرب من التعليم يتضح من الأشكال التالية ما يلي:

أولاً: أن تعداد المتسربين من التعليم في محافظة القليوبية 54,198 بنسبة 1,07 % من سكان القليوبية، بينما تعداد المتسربين في محافظة القاهرة 55,004 بنسبة 0,62 % من سكان القاهرة (من 6 – 20 سنة)، فإذا وضعنا في الاعتبار أن عدد سكان القاهرة حوالي ضعف سكان القليوبية، فذلك يشير إلى أن نسبة التسرب من التعليم في القليوبية ما يقرب من ضعف المتسربين في محافظة القاهرة، مما يستدعي بحث الأسباب النوعية التي أدت إلى تسرب التلاميذ من المدارس بمحافظة القليوبية.

ثانياً: من حيث الأسباب الرئيسية الأربعة للتسرب من التعليم فإن السببين الفارقين للتسرب في محافظة القاهرة هما: ظروف مادية بنسبة 26,46 % وعدم رغبة الأسرة بنسبة 16,26 %، بينما السببين الفارقين للتسرب في محافظة القليوبية هما: عدم رغبة الفرد بنسبة 40,28 % وتكرار الرسوب بنسبة 12,92 %. ثالثاً: يجب دراسة الأسباب الكامنة وراء هذه الأسباب الأربعة والعمل على إذالتها أو الحد من تأثيرها.. ومن ثم:

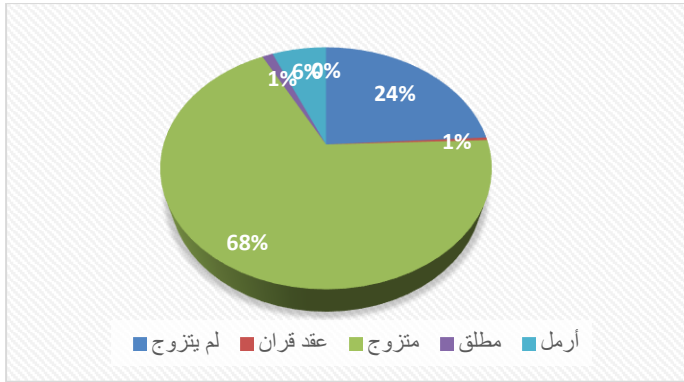
- 1- فيما يتعلق بتسرب التلميذ لعدم رغبته.. يجب دراسة لماذا لا يرغب الطفل في استكمال تعليمه والأسباب الحقيقية وراء تسربه؟
- 2- فيما يتعلق بعدم رغبة الأسرة في تعليم ابنها، يجب بحث وتحديد الأسباب الحقيقية التي دفعت الأسرة إلى سحب ابنها من المدرسة؟
- 3- فيما يتعلق بالظروف المادية، ضرورة أن تساعد الدولة غير القادرين مادياً وتحسين ظروفهم وأن تتكفل الدولة بمصروف شهري للتلميذ المتسرب لظروف مادية، من أجل استمراره في التعليم.
- 4- فيما يتعلق بتسرب التلميذ نظراً لتكرار الرسوب، يجب العمل على تشجيع الطفل المتسرب على الاستمرار في التعليم لا أن تقوم المدرسة برفده نهائياً.. وعلى الدولة أن تستوعب الطالب الراسب في المسار التعليمي المناسب لقدراته في حالة تكرار الرسوب.

ثانياً الحالة الزوجية

وتتضمن خمسة محاور أساسية وهي:

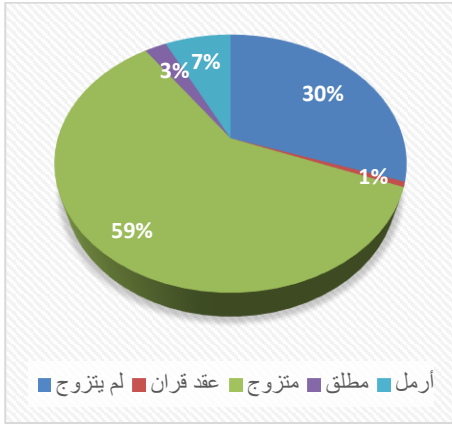
- لم يتزوج، 2- عقد قران، 3- متزوج، 4- مطلق، 5- أرمل
- يوضح الجدول التالي رقم (6) تعداد ونسب الحالة الزوجية بمحاورها الخمسة في جمهورية مصر العربية - (18 سنة فأكثر) (من جدول 1 - 10 ص 69)

م	الحالة الزوجية	مصر	%
1	لم يتزوج	13,689,205	24,03
2	عقد قران	205,662	0,36
3	متزوج	38,728,122	68,00
4	مطلق	710,850	1,25
5	أرمل	3,622,696	6,36
	الإجمالي	56,956,535	% 100

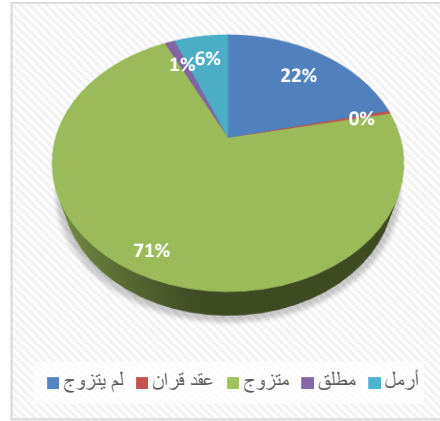


ويوضح الجدول التالي رقم (7) مقارنة بين محافظتي القاهرة والقليوبية من حيث تعداد ونسب الحالة الزوجية الخمسة (18 سنة فأكثر) (من جدول 1- 10 ص 69 – 71)

م	الحالة الزوجية	القاهرة	%	القليوبية	%
1	لم يتزوج	1,959,921	30,32	718,983	21,37
2	عقد قران	41,623	0,64	11,894	0,35
3	متزوج	3,836,323	59,34	2,395,051	71,17
4	مطلق	154,914	2,40	37,379	1,11
5	أرمل	471,699	7,30	201,785	6,00
	الإجمالي	6,464,480	% 100	3,365,092	% 100



توزيع محافظة القليوبية



توزيع محافظة القاهرة

وبالرجوع للجداول رقم (1- 10 ص 69 - 71) نلاحظ ما يلي:

- (أ) نسبة العزاب الذين لم يسبق لهم الزواج في جمهورية مصر العربية 24%، ونسبة العزاب في محافظة القاهرة 30,3 %، بينما نسبتهم في محافظة القليوبية 21,37 % . وهذا يعني أن ما يقرب من ربع تعداد السكان (18 سنة فأكثر) لا يستطيعون الزواج، كما أن نسبة العنوسة في القاهرة تزيد عن نسبتها بالقليوبية.. مما يستدعي التعرف على أسباب ارتفاع نسبة العنوسة بمحافظة القاهرة.
- (ب) نسبة المتزوجين في جمهورية مصر العربية 68,00 %، ونسبة المتزوجين بين سكان محافظة القليوبية 71,17 %، بينما نسبتهم بين سكان محافظة القاهرة 59,34 %، ويدل ذلك على أن هناك صعوبات تحول دون الزواج في محافظة القاهرة، مما يستدعي التعرف على أسباب ذلك.
- (ج) نسبة الطلاق في جمهورية مصر العربية 1,25 %، ونسبة الطلاق في محافظة القاهرة 2,4 % ونسبة الطلاق في محافظة القليوبية 1,11 %، مما يشير إلى زيادة واضحة في نسب الطلاق في محافظة القاهرة مقارنة بمحافظات القليوبية، مما يستدعي التعرف على أسباب زيادة الطلاق في القاهرة.
- (د) نسبة حالات الأرمال في الجمهورية 6,36 %، ونسبتهم في محافظة القاهرة 7,30 %، بينما نسبتهم في محافظة القليوبية 6,00 %، مما يستدعي التعرف على أسباب ارتفاع نسبة الأرمال في محافظة القاهرة.

وفيما يلي نعرض للدلالات الخاصة بالحالة الزوجية وفقاً لما يلي:

أولاً: الحالة الزوجية في جمهورية مصر العربية.

ثانياً: حالات عدم الزواج في الريف والحضر.

ثالثًا: حالات الطلاق في الريف والحضر.

1- الحالة الزوجية في جمهورية مصر العربية

يوضح الجدول التالي رقم (8) نسبة كل فئة عمرية إلى إجمالي كل حالة زوجية على حدة (أقل من 15 سنة وحتى فوق 75 سنة) (من جدول 1-11 ص 78 - 80)

- بالنسبة لحالات عدم الزواج في ج.م.ع ، فإنه بالرجوع للجدول رقم (1-11 ص 78 - 80) (نلاحظ ما يلي :

1- أن أعلى نسبة لعدم الزواج في جمهورية مصر العربية تتركز في الفئة العمرية 20- 24 سنة بنسبة 41,50%، ثم 25- 29 سنة بنسبة 19,55%، ثم 18 سنة بنسبة 13,26% ، ثم

م	مدى الفئة العمرية	لم يتزوج	%	عقد قران	%	متزوج	%	مطلق	%	أرمل	%
1	أقل من 15 - 17	0	0,00	6,951	3,38	122,464	0,32	1,341	0,19	1,525	0,04
2	18	1,814,559	13,3	8,659	4,21	171,890	0,44	1,890	0,27	687	0,02
3	19	1,276,507	9,32	8,497	4,13	206,837	0,53	3,878	0,55	680	0,02
4	24 - 20	5,681,140	41,5	64,059	31,2	2,426,852	6,27	49,078	6,90	9,727	0,27
5	29 - 25	2,676,760	19,6	67,395	32,8	5,303,655	13,7	92,258	12,9	24,431	0,68
6	34 - 30	1,057,492	7,73	32,136	15,6	6,086,122	15,7	113,133	15,9	53,860	1,49
7	39 - 35	421,848	3,08	11,443	5,56	5,845,627	15,1	108,351	15,2	92,504	2,55
8	44 - 40	242,124	1,77	3,243	1,58	4,645,411	12,0	95,572	13,4	168,535	4,65
9	49 - 45	148,281	1,08	1,446	0,70	3,909,823	10,1	80,701	11,3	249,821	6,90
10	54 - 50	121,185	0,89	565	0,28	3,376,173	8,72	60,799	8,55	436,986	12,1
11	59 - 55	94,326	0,69	584	0,28	2,607,806	6,73	46,711	6,57	510,058	14,1
12	64 - 60	64,404	0,47	276	0,13	1,930,529	4,98	27,734	3,90	625,790	17,3
13	69 - 65	42,473	0,31	199	0,10	1,124,585	2,90	16,698	2,35	536,555	14,8
14	74 - 70	20,088	0,15	80	0,04	562,474	1,45	7,057	0,99	426,277	11,8
15	+ 75	28,018	0,20	129	0,06	407,874	1,05	5,649	0,79	485,260	13,4
	الإجمالي	13,689,205	100	205,662	100	38,728,122	100	710,850	100	3,622,696	100

19 سنة بنسبة 9,32% ، ثم 30 - 34 سنة بنسبة 7,73% ، ثم 35- 39 سنة بنسبة 3,08% .

2- لدينا 12,928,306 شاب تتراوح أعمارهم بين 18- 39 سنة بنسبة 94,44% من إجمالي حالات عدم الزواج في الفئة العمرية من 18 سنة وحتى فوق 75 سنة لم يتزوجوا بعد، مما يستدعي التعرف على المعوقات التي تحول دون زواج الشباب وتوفير فرص العمل لمن لا يعمل منهم.

- أما عن حالات عقد القران في ج.م.ع ، فقد تبين من الجدول (1- 11) أن إجمالي حالات عقد القران 205,662 بنسبة 0,36% من إجمالي الحالة الزوجية بجمهورية مصر العربية ومقدارهم 56,956,535 (أقل من 15 سنة وحتى فوق 75 سنة) ، منهم 163,591 في الفئة العمرية من 20 - 34 بنسبة 80% من إجمالي حالات عقد القران .. وبالتأكيد الظروف المادية هي الحائل بين هؤلاء الشباب وإتمام الزواج.

م	لم يتزوج	ج م ع	%	حضر	%	ريف	%
1	18	1,814,559	13,26	802,775	11,13	1,011,784	15,62
2	19	1,276,507	9,32	586,422	8,13	690,085	10,65
3	24 - 20	5,681,140	41,50	2,853,536	39,57	2,827,604	43,66
4	29 - 25	2,676,760	19,55	1,526,249	21,16	1,150,511	17,76
5	34 - 30	1,057,492	7,73	673,144	9,33	384,348	5,93
6	39 - 35	421,848	3,08	278,363	3,86	143,485	2,22
7	44 - 40	242,124	1,77	154,047	2,14	88,077	1,36
8	49 - 45	148,281	1,08	96,818	1,34	51,463	0,80
9	54 - 50	121,185	0,89	76,906	1,07	44,279	0,68
10	59 - 55	94,326	0,69	62,051	0,86	32,275	0,50
11	64 - 60	64,404	0,47	43,324	0,60	21,080	0,33
12	69 - 65	42,473	0,31	28,838	0,40	13,635	0,21
13	74 - 70	20,088	0,15	11,782	0,16	8,306	0,13
14	+ 75	28,018	0,20	18,050	0,25	9,968	0,15
	الإجمالي	13,689,205	% 100	7,212,305	%100	6,476,900	%100

- بالنسبة لحالات المتزوجين في ج.م.ع ، فقد تبين من الجدول (1- 11) أن أعلى نسبة زواج في ج.م.ع تتركز في الفئة العمرية 25 - 44 سنة بنسبة 56,51% من إجمالي حالات الزواج بالجمهورية ، وتقل نسب الزواج تدريجياً أدنى وأعلى هذه الفئة العمرية ، ويدل ذلك على تأخر سن الزواج في جمهورية مصر العربية .
- بالنسبة لحالات الطلاق في ج.م.ع ، فقد تبين من الجدول (1- 11) أن أعلى نسبة طلاق في ج.م.ع تركزت في الفئة العمرية 25 - 49 سنة بنسبة 68,94% من إجمالي حالات الطلاق بالجمهورية ، وتقل نسب الطلاق تدريجياً أدنى وأعلى هذه الفئة العمرية ، ويدل ذلك على وجود خلل في بناء الأسرة المصرية ، وعدم قدرة الزوجين على الصمود لمشكلات الحياة الزوجية .. والكارثة أن هناك 1341 حالة طلاق في سن أقل من 15 - 17 سنة.

- بالنسبة لحالات الأرمال في ج.م.ع ، فقد تبين من الجدول (1- 11) أن حالات الأرمال قد تركزت في الفئة العمرية 50 - فوق 75 سنة بنسبة 83,38% من إجمالي حالات الأرمال في الجمهورية .. وذلك يعد طبيعياً وفقاً لمنحنى العمر.. لكن مع الأسف نجد هناك 1525 حالة ترمل في الفئة العمرية أقل من 15 - 17 سنة.

حالات عدم الزواج في الريف والحضر

يوضح الجدول التالي رقم (14) حالات عدم الزواج في الحضر والريف في جمهورية مصر العربية (18 سنة فأكثر) (من جدول

(11-1 ص 79)

* فيما يتعلق بعدم الزواج والعنوسة في جمهورية مصر العربية بشكل عام، وأيضًا بمقارنة الحضر بالريف، فإنه بالرجوع لجدول رقم (1- 11 ص 79) نلاحظ ما يلي:

- 1- إجمالي عدد غير المتزوجين على مستوى الجمهورية هو 13,689,205 وتمثل عدد غير المتزوجين في الفئة العمرية ما بين 15 عامًا فأقل إلى 75 عامًا فأكثر.. ولكن يتبين أيضًا أن 12,506,458 من غير المتزوجين يتركزون في المرحلة العمرية ما بين 18 - 34 سنة بنسبة 91,36%، بما ينبئ عن زيادة سكانية ضخمة في حال زواجهم خلال السنوات القليلة القادمة.
 - 2- فيما يتعلق بالمقارنة بين الحضر والريف بخصوص عدم الزواج، يلاحظ أن نسبة غير المتزوجين في الفئة العمرية من 18 - 24 سنة كانت في الحضر 58,83%، بينما كانت في الريف 69,93%.. مما يدل على تأخر سن الزواج في الريف وتراجع لجوئهم للزواج المبكر.
- في حين نجد أن نسبة غير المتزوجين في المرحلة العمرية من 25 فما فوق 75 سنة في الحضر هي 41,17%، بينما كانت في الريف 30,07%، ويدل ذلك على ازدياد العنوسة في الحضر في هذه المرحلة العمرية مقارنة بالريف.

3- حالات الطلاق في الريف والحضر

يوضح الجدول التالي رقم (15) حالات الطلاق في الحضر والريف في جمهورية مصر العربية (18 سنة فأكثر) (من جدول 11-1

ص 80)

م	حالات الطلاق	ج م ع	%	حضر	%	ريف	%
1	أقل من 15 - 17	1,341	0,19	281	0,07	1,060	0,38
2	18	1,890	0,27	399	0,09	1,491	0,53
3	19	3,878	0,55	2,157	0,50	1,721	0,62
4	20 - 24	49,078	6,90	27,285	6,32	21,793	7,80
5	25 - 29	92,258	12,98	51,570	11,95	40,688	14,57
6	30 - 34	113,133	15,92	64,444	14,93	48,689	17,43
7	35 - 39	108,351	15,24	65,487	15,18	42,864	15,35
8	40 - 44	95,572	13,45	61,024	14,14	34,548	12,37
9	45 - 49	80,701	11,35	53,555	12,41	27,146	9,72
10	50 - 54	60,799	8,55	38,913	9,02	21,886	7,84
11	55 - 59	46,711	6,57	31,282	7,25	15,429	5,52
12	60 - 64	27,734	3,90	17,782	4,12	9,952	3,56
13	65 - 69	16,698	2,35	10,414	2,41	6,284	2,25
14	70 - 74	7,057	0,99	4,033	0,93	3,024	1,08
15	75 +	5,649	0,79	2,914	0,68	2,735	0,98
	الإجمالي	710,850	% 100	431,540	% 100	279,310	% 100

- فيما يتعلق بحالات الطلاق نلاحظ ما يلي:

- 1- يلاحظ من الجدول رقم (10-1 ص 69) أن نسبة الطلاق في جمهورية مصر العربية 1,25%، كذلك نلاحظ من الجدول رقم (10-1 ص 69 - 71) أن نسبة الطلاق في محافظة القاهرة 2,4% ونسبة الطلاق في محافظة القليوبية 1,11%، مما يشير إلى زيادة واضحة في نسب الطلاق في محافظة القاهرة مما يستدعي التعرف على أسباب ذلك .
- 2- يلاحظ من الجدول رقم (1-11 ص 80) وجود حالات طلاق لسن أقل من 15 سنة، ورغم قلة عدد حالات الطلاق في هذه المرحلة العمرية (وعددهم 1341 حالة طلاق) إلا أنها تمثل كارثة اجتماعية، ومن ثم يجب أن تكون هناك عقوبات رادعة للأشخاص الذين يتزوجون تحت السن القانونية.
- 3- يلاحظ من الجدول رقم (1-11 ص 80) أيضًا أن نسب الطلاق أكثر في الريف عن الحضر في المرحلة العمرية من 15 فأقل - 39 سنة، بينما نسب الطلاق في الحضر أكثر من الريف في المرحلة العمرية من 40 - 69 سنة.. ثم ابتداء من سن 70 سنة وحتى فوق سن 75 سنة فإن نسبة الطلاق في الريف أعلى منها في الحضر.

المستخلص

- التوسع في المشاركة المجتمعية في مجال محو الأمية وتكليف طلاب الجامعة بذلك مقابل مكافأة رمزية.
- التوعية بخطورة الزواج المبكر، وضروه اجتياز الشباب لدورات في الإرشاد الزواجي والأسري قبل عقد القران.
- مساعدة الأسر الفقيرة ماديا حتى يستمر أبناءهم في المدارس.
- تجريم عمل الأطفال وتطبيق أقصى عقوبة على من يسيء إليهم.
- تطوير النظام المدرسي، وتفعيل حصص النشاط والرسم والموسيقى والألعاب حتى تكون المدرسة جاذبة للطلاب.
- توفير المدارس في كافة القرى على مستوى الجمهورية.
- توفير وسائل المواصلات لسهولة الذهاب للمدرسة.
- تشجيع الطلاب المتسربين للعودة مرة أخرى للمدرسة، مع دعمهم معنويا وماديا.
- العمل مع الأسر التي لا تشجع استمرار ابنائهم في المدارس وتوعيتهم بأهمية التعليم لأبنائهم.

- عدم السماح بالفصل النهائي للطلاب، حتى في حالة الرسوب المتكرر.. وتوفير برامج تعليمية مهنية مبسطة للطلاب الراغبين.
- توفير رعاية خاصة للمعاقين، وتذليل الصعاب أمامهم من أجل استمرارهم في التعليم.
- تلتزم الدولة بمد يد العون لأبناء الأسر المتصدعة بالطلاق أو الانفصال أو بوفاة أحد الوالدين وتكفلهم ماديا وتعليميا.
- العمل على أن تكون المدرسة جاذبة لا طاردة.

بحوث مقترحة

- لوحظ أن أعلى نسبة طلاق وأعلى نسبة عزاب تركزت في محافظة القاهرة، مما يستدعي عمل دراسة للتعرف على الأسباب النوعية التي أدت إلى ارتفاع حالات الطلاق والعنوسة في محافظة القاهرة.
- هناك عدد 22,399 طالب تنمية فكرية بمحافظة القليوبية بنسبة 11,19% من تعداد طلاب التنمية الفكرية على مستوى الجمهورية وهي نسبة مرتفعة بشكل ملحوظ، مما يستدعي دراسة أسباب ذلك في محافظة القليوبية.
- إن نسبة المتسربين من التعليم في محافظة القليوبية في مراحلها المختلفة نسب مرتفعة، مما أدى إلى ارتفاع نسبة محو الأمية بالمحافظة مقارنة بمحافظات القاهرة، مما يستدعي إجراء بحث للتعرف على الأسباب التي أدت إلى ذلك، ووضع الحلول التي تشجع تلاميذ محافظة القليوبية على الاستمرار في التعليم.
- تبين أن التسرب في التعليم يتركز في محافظة القليوبية في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، بينما التسرب في التعليم بمحافظة القاهرة يتركز في المرحلة الثانوية، ويتطلب ذلك عمل دراسة للتعرف على أسباب التسرب من المرحلتين الابتدائية والإعدادية بمحافظة القليوبية، وأسباب التسرب من المرحلة الثانوية بمحافظة القاهرة.

المحور الخامس: السكان والآثار الاقتصادية

أهم النقاط

- أولاً: أهمية التعداد السكاني في صياغة استراتيجيات وإعداد خطط التنمية المستدامة في الاقتصادات المتقدمة والناشئة والنامية: بيانات أفضل لحياة أفضل.
- ثانياً: استراتيجية التنمية المستدامة في مصر 2030: الرؤية – المحاور
- ثالثاً: المحور الاقتصادي: الاقتصاد والطاقة
- رابعاً: الدلالة الاقتصادية لنتائج ومؤشرات تعداد مصر لعام 2017 فيما يخص المحور الاقتصادي.
- خامساً: أوجه استخدام نتائج ومؤشرات التعداد السكاني في مجالات المحور الاقتصادي
- سادساً: تعليقات ختامية وتوصيات

أولاً: أهمية التعداد السكاني في صياغة استراتيجيات وإعداد خطط التنمية المستدامة

- يعدّ التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت بمثابة العمود الفقري لخطط وسياسات التنمية المستدامة.
- يسمح التعداد برصد ما يلي:
 - 1- (المباني ومكوناتها) (وحدات سكنية وغير سكنية) .
 - 2- حجم وخصائص السكان وظروفهم السكنية.
 - 3- كل الأنشطة الاقتصادية وخصائصها.
- يوفر التعداد قاعدة بيانات مهمة.
- يمدنا التعداد بمجموعة مؤشرات اقتصادية وديموجرافية واجتماعية.
- وهكذا، يمكن للتعداد أن يحسن ويرشد آلية اتخاذ القرار وصنع السياسات.

ثانياً: استراتيجية التنمية المستدامة في مصر 2030:

الرؤية:

أن تكون مصر - بحلول عام 2030 - قائمة على العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة ذات اقتصاد تنافسي ومتنوع، يعتمد على الابتكار والمعرفة، يستثمر عبقرية المكان والانسان ويرقى بجودة الحياة للمصريين.

المحاور:

ثالثا: المحور الاقتصادي (الاقتصاد والطاقة):

المضمون

اقتصاد سوق منضبط باستقرار اوضاع الاقتصاد الكلى، وقادر على تحقيق نمو احتوائي مستدام، ويتميز بالتنافسية والتنوع ويكون لاعبا فاعلا في الاقتصاد العالمي، قادر على التكيف مع المتغيرات العالمية، وتعظيم القيمة المضافة، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج، ويصل بنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي الى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع

الأهداف: أهداف محور الاقتصاد

- أن تصبح نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في حدود 50%
- الحفاظ على استقرار مستوى الأسعار بحيث يتراوح معدل التضخم بين 3% إلى 5%
- تحقيق الاقتصاد لمعدل نمو 7% في المتوسط
 - تحقيق نمو متوازن إقليميا
- زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل
- زيادة مساهمة الصادرات إلى نحو 25% من معدل النمو المستهدف
- توفير فرص عمل لائق ومنتج وخفض معدل البطالة ليصل إلى 5%

الطاقة: المضمون

قطاع الطاقة قادر على تلبيه متطلبات التنمية المستدامة من الطاقة وتعظيم الاستفادة من موارد الطاقة المحلية (تقليدية ومتجددة) والمساهمة الفعالة في دفع الاقتصاد والتنافسية الوطنية، ويتميز بالقدرة على التنبؤ والتأقلم مع المتغيرات المحلية والدولية في مجال الطاقة والابتكار، والريادة في مجالات الطاقة المتجددة.

أهداف محور الطاقة:

- تأمين موارد الطاقة المحلية
- زيادة الاعتماد على الموارد المحلية
- خفض كثافة استهلاك الطاقة

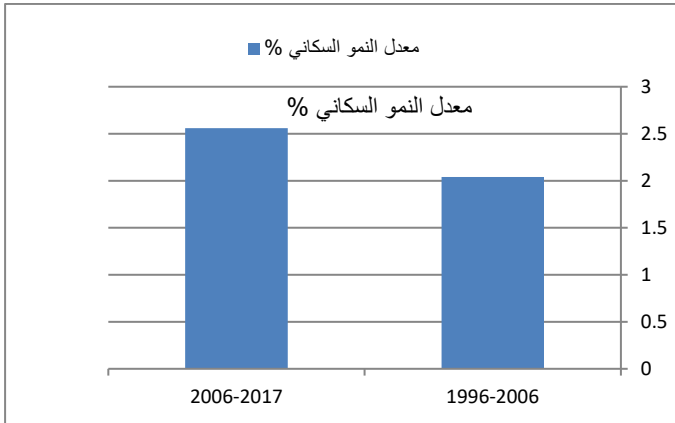
- زيادة المساهمة الفعلية الاقتصادية للقطاع في الدخل القومي

رابعاً: الدلالة الاقتصادية لنتائج ومؤشرات تعداد مصر لعام 2017 فيما يخص المحور الاقتصادي:

- عدد السكان في تعدادات 1996، 2006، 2017 ارتفع عدد السكان المصريين من 59.2 مليون نسمة عام 1996 إلى 72.6 مليون نسمة عام 2006، ثم إلى 94.8 مليون نسمة عام 2017، بالداخل يضاف إليهم 9.4 مليون بالخارج.
- نسب السكان في الريف والحضر في تعدادات 1996، 2006، 2017
- ثبات نسبة السكان في الحضر والريف تقريباً.
- أكثر من نصف عدد السكان يعيشون بالريف: التنمية المستدامة بالريف ضرورة ملحة

- معدل النمو السكاني

ارتفع معدل النمو السنوي للسكان المصريين من 2.04% خلال الفترة من 1996 - 2006 إلى 2.56% خلال الفترة 2006 - 2017 (وذلك يؤدي إلى زيادة الانفاق مما يؤثر على نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي)



المصريون في الخارج:

- البعد الاقتصادي: تحويلات المصريين بالخارج والاستفادة منها في زيادة موارد النقد الأجنبي
- يوجد 9.4 مليون مصري بالخارج، منهم 6.2 مليون مصري في الدول العربية

المصريون في الدول العربية

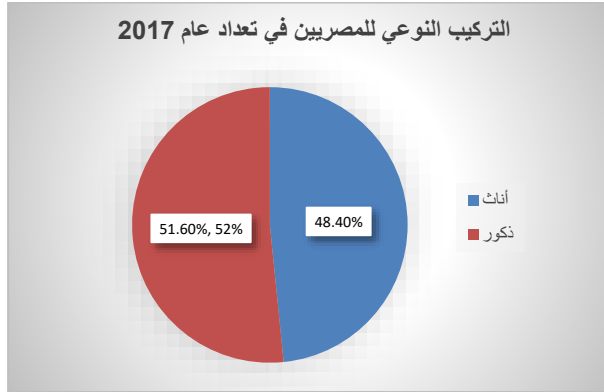
- موزعين على السعودية (بنسبة 46.9%)، الأردن (بنسبة 18.4%)، الإمارات (بنسبة 12.3%)،
- الكويت والسودان (بنسبة 8%) لكل منهما، وأن أقل نسب للمصريين توجد في كل من موريتانيا وتونس واليمن.

المصريون في الدول الأجنبية (غير العربية)

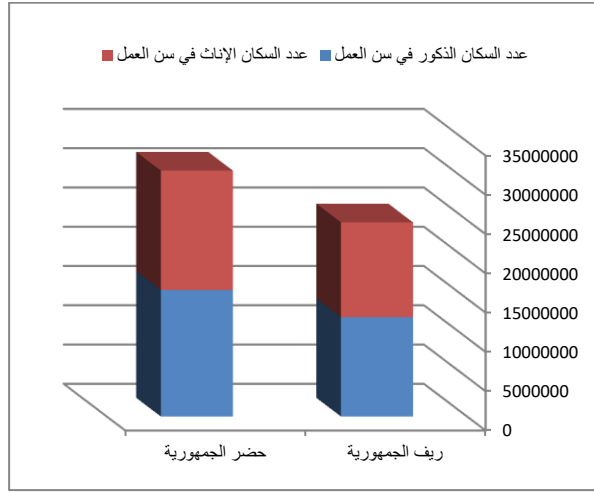
- يتركز المصريون في الدول الأجنبية (غير العربية) في الأمريكتين والدول الأوروبية.

المصريون طبقاً لفئات السن والنوع والتوزيع: المستوى القومي فيما يتعلق بالتركيب النوعي للسكان

- يمثل الذكور 51.6% من إجمالي عدد السكان بينما يمثل الإناث 48.4%



- المصريون في سن العمل وفقاً للنوع: المستوى القومي
- نسبة الذكور في سن العمل (51.3%) إلى إجمالي السكان في سن العمل أكبر من نسبة الإناث (48.7%)
- عدد الذكور في سن العمل أكبر من عدد الإناث سواء في الريف أو الحضر:



المصريون في محافظة القليوبية:

- يبلغ عدد السكان في محافظة القليوبية أكثر من خمسة ملايين ونصف المليون (5.627.420) بنسبة 5.9% من إجمالي عدد السكان المصريين.
- يسكن بریف المحافظة نحو مليونين ونصف المليون بنسبة 42.7% من إجمالي عدد السكان بالمحافظة.
- فيما يتعلق بالتركيب النوعي للسكان بالمحافظة: يمثل الذكور نحو 51.6% من سكان المحافظة بينما تمثل الإناث نحو 48.4%.



المصريون في محافظة القليوبية: (نحو ثلثي السكان في سن العمل):

عدد الأسر والأفراد المصريين طبقا لنوع الوحدة السكنية: (مستوى معيشة الأفراد على مستوى الجمهورية) المستوى القومي

- 78% من الأسر يعيشون في شقة.
- 7.10% من الأسر يعيشون في مبنى بأكمله.
- 4.6% من الأسر يعيشون في حجرة مستقلة أو أكثر.
- 6.2% من الأسر يعيشون في حجرة أو أكثر في وحدة سكنية.
- 2.2% من الأسر يعيشون في دور أو أكثر.
- 1.0% من الأسر يعيشون في العشوائيات.

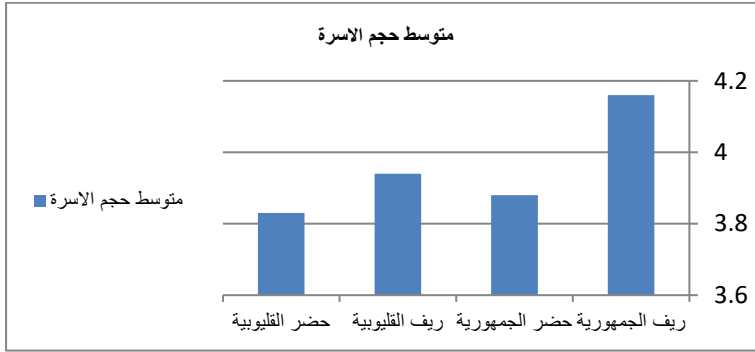
عدد الأسر والأفراد المصريين طبقا لنوع الوحدة السكنية: (مستوى معيشة الأفراد في محافظة القليوبية)

- 89.9% من الأسر يعيشون في شقة.
- 3.5% من الأسر يعيشون في مبنى بأكمله.
- 2.4% من الأسر يعيشون في حجرة مستقلة أو أكثر.
- 1.1% من الأسر يعيشون في حجرة أو أكثر في وحدة سكنية.
- 1.2% من الأسر يعيشون في دور أو أكثر.
- 1.0% من الأسر يعيشون في العشوائيات.

عدد الاسر والافراد المصريين طبقا لعدد الحجرات ومتوسط حجم الاسرة:

المستوى القومي & محافظة القليوبية

ينخفض متوسط حجم الأسرة بالقليوبية سواء في الريف او الحضر عن نظيرة القومي في الريف او الحضر



توزيع الأسر حسب نوع حيازة المسكن: المستوى القومي:

- 80% من الأسر يعيشون في مسكن ملك/تمليك
- 8.10% من الأسر يعيشون في مسكن هبة
- 4.7% من الأسر يعيشون في مسكن إيجار قانون قديم
- 7.1% من الأسر يعيشون في مسكن إيجار قانون جديد
- 1.0% من الأسر يعيشون في مسكن إيجار مفروش

توزيع الأسر حسب نوع الحيازة المسكن: محافظة القليوبية:

- 66.3% من الأسر يعيشون في مسكن ملك/تمليك
- 14.1% من الأسر يعيشون في مسكن هبة
- 10.5% من الأسر يعيشون في مسكن إيجار قانون قديم
- 9.09% من الأسر يعيشون في مسكن إيجار قانون جديد
- 0.01% من الأسر يعيشون في مسكن إيجار مفروش

عدد الأسر والأفراد المصريين طبقا لمصدر مياه الشرب: المستوى القومي:

محافظة القليوبية:

تعد الشبكات العامة المصدر الرئيس لمياه الشرب في الريف والحضر على مستوى الجمهورية وفي محافظة القليوبية.

عدد الأسر والأفراد المصريين طبقا لاتصال المسكن بمرفق الصرف الصحي:

المستوى القومي & محافظة القليوبية

- 70% من الأسر في الريفي المصري لا يتصل مسكنها بشبكات الصرف الصحي العامة
- أكثر من 90% من الأسر بحضر القليوبية يتصل مسكنها بشبكات الصرف الصحي العامة.

عدد أسر المصريين طبقا لنوع الوقود المستخدم أساسا في الطهي: المستوى القومي

- 74% من الأسر يستخدمون أنبوبة البوتاجاز في الطهي بينما 7.25% يستخدمون الغاز الطبيعي.
- 0.2% من الأسر يستخدمون الكهرباء في الطهي بينما 03.0% يستخدمون الكيروسين.
- نحو 0.01% من الأسر يستخدمون الطاقة الشمسية في الطهي.
- لا زالت مصادر الطاقة التقليدية المصدر الرئيس للطهي لدى الأسر المصرية

عدد أسر المصريين طبقا لنوع الوقود المستخدم أساسا في الطهي (محافظة القليوبية):

- 66.8% من الأسر بمحافظة القليوبية يستخدمون أنبوبة البوتاجاز في الطهي بينما 32.9% يستخدمون الغاز الطبيعي.
- 0.2% من الأسر يستخدمون الكهرباء في الطهي بينما 02.0% يستخدمون الكيروسين،
- 0.02% من الأسر يستخدمون الطاقة الشمسية في الطهي.

خامسا: أوجه استخدام نتائج ومؤشرات التعداد في مجالات المحور الاقتصادي

- يمكن استخدام نتائج ومؤشرات التعداد لحساب مجموعة من المؤشرات اللازمة لقياس مدى تحقق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة 2030.
- وعلى سبيل المثال، يمكن استخدام نتائج التعداد لحساب معدل البطالة على المستوى القومي وعلى مستوى الأقاليم، وحسب النوع (ذكور وإناث)، وحسب المستوى التعليمي، وذلك بهدف تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية بتخفيض معدل البطالة وتمكين المرأة...إلخ.

الهدف	مؤشرات القياس	أوجه الاستفادة من مؤشرات التعداد
استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي		
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في حدود 50%	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	حساب متوسط نصيب الفرد من الدين العام بهدف وضع سياسات مالية لاستهداف الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بما يحقق استدامة التنمية والحفاظ على رفاهية الأجيال المستقبلية
الحفاظ على استقرار مستوى الأسعار بحيث يتراوح معدل التضخم بين 3 إلى 5%: معدل التضخم السنوي	معدل التضخم السنوي	حساب متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الكلي مع رسم السياسات اللازمة لترشيد الاستهلاك بما يتواءم مع نمو العرض الكلي للوصول إلى المعدل المستهدف للتضخم
نمو احتوائي مستدام		
تحقيق الاقتصاد لمعدل نمو 7% في المتوسط	معدل النمو الحقيقي	حساب النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج لتقدير الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدل النمو المستهدف
النمو في الأقاليم	معدل النمو الحقيقي في الأقاليم الاقتصادية المختلفة	التوزيع الإقليمي للاستثمارات بما يحقق النمو المتوازن بين الأقاليم وتنمية المناطق الأشد فقرا
التنافسية والتنوع		
زيادة مساهمة الصادرات إلى 25% من معدل النمو المستهدف	زيادة مساهمة الصادرات إلى نحو 25% من معدل النمو المستهدف	حساب إنتاجية العامل في القطاعات المختلفة وسبل زيادتها.
توفير فرص عمل لائق ومنتج		
خفض معدل البطالة ليصل إلى 5%	خفض البطالة ليصل إلى 5%	حساب معدل البطالة على مستوى الأقاليم، والنوع، والمستوى التعليمي بما يحقق المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل

الخلاصة:

- ارتفع معدل النمو السنوي للسكان المصريين من 2.04% خلال الفترة من 1996 - 2006 إلى 2.56% خلال الفترة 2006 - 2017 (وذلك يؤدي إلى زيادة الانفاق مما يؤثر على نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي)
- أكثر من نصف عدد السكان يعيشون بالريف: التنمية المستدامة بالريف ضرورة ملحة
- يوجد 9.4 مليون مصري بالخارج، منهم 6.2 مليون مصري في الدول العربية
- يمثل الذكور 51.6% من إجمالي عدد السكان بينما يمثل الإناث 48.4%
- نسبة الذكور في سن العمل (51.3%) إلى إجمالي السكان في سن العمل أكبر من نسبة الإناث (48.7%)
- نحو ثلثي السكان في محافظة القليوبية في سن العمل.



- 78% من الأسر يعيشون في شقة (على مستوى الجمهورية) بينما 89.9 % (على مستوى القليوبية).
- 80% من الأسر يعيشون في مسكن ملك/تمليك (على مستوى الجمهورية) بينما 66.3 % (على مستوى القليوبية).
- تغذ الشبكات العامة المصدر الرئيس لمياه الشرب في الريف والحضر على مستوى الجمهورية وفي محافظة القليوبية.
- لا زالت مصادر الطاقة التقليدية المصدر الرئيس للطهي لدى الأسر المصرية

المحور السادس: تكنولوجيا المعلومات

تُعَدُّ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أهمِّ عوامل التنمية. فقد ساهمت في تنمية وبناء اقتصاديات العديد من البلدان المتقدمة التي تعتمد على اقتصاد المعرفة. وقد شهدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقدماً مذهلاً وسريعاً في الأجهزة والمعدات والبرامج والأدوات المستخدمة، ما ساهم إيجابياً في تنمية الكثير من القطاعات الاقتصادية والصحية والتعليمية وتطويرها.

وقد أفادت تقارير كثيرة صادرة عن العديد من الجهات والهيئات الدولية المهتمة بالتنمية، مثل البنك الدولي، عن أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المستدامة اقتصادياً واجتماعياً، من خلال استخدامها في مجالات التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية والحوكمة.

واعتبر التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، أنَّ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والرقمنة، يمكنهما أداء دورا هاما لإيجاد التميز للبلدان. وتُعَدُّ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحرك الرئيسي الآن للنمو الاقتصادي وخلق العديد من فرص العمل في مجالات عديدة، سواء في البلدان المتقدمة أو النامية.

وتشير تقارير اقتصاد المعلومات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سلسلة من التحليل لأبرز الاتجاهات التي تعكس الانتشار المتزايد والدور الرئيسي لاقتصاد المعلومات في التنمية الإنسانية المستدامة. وأشار التقرير في إصداره للعام 2010 إلى أنَّ الرقمنة ساهمت كثيراً في التقدم الاقتصادي والاجتماعي في كثير من البلدان؛ وأوضح أنَّ استخدام المؤسسات الصغرى والمتناهية الصغر للرقمنة أدى إلى تحسين مستوى الأعمال والأفراد.

أكَّد التقرير الصادر عن الأمم المتحدة واليونسكو عام 2013، بعنوان "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم في خمس دول عربية"، على أهمية الرقمنة في تطوير العملية التعليمية، ولا سيما في عصر اقتصاد المعرفة، والتنافسية الاقتصادية العالمية

وأوضح تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) عام 2010، بعنوان "دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التأقلم المبني على المجتمع مع تغيّر المناخ"، أنَّ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستقوم بدور رئيسي في محاربة الجوع مستقبلاً.

يُشير التقرير الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات عام 2012، بعنوان ” تعزيز كفاءة الطاقة من خلال الشبكات الذكية“، إلى ظهور الاحتياج الشديد إلى شبكات الطاقة الذكية لرفع كفاءة الشبكات الحالية، ودمج مصادر الطاقة المتغيرة.

أهمية مؤشرات المعلومات والاتصالات

مع تزايد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووقّعها المباشر على التنمية في مختلف قطاعات الدولة، أصبح من الضروري قياس استخدام الرقمنة لبيان مدى تحقّق الاستفادة منها. ومن المهمّ، وجود مجموعة محدّدة من المؤشرات تعكس وضع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيها، بحيث تتفق مع المؤشرات العالمية، بما يحقق أقصى استفادة منها، سواء للبلدان في وضع القواعد والخطط المستقبلية وتحقيق التنمية المستدامة، أم للجهات الرئيسية الفاعلة في المجتمع من أفراد وحكومات ومؤسسات.

المؤشرات الإقليمية والعالمية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

مؤشر الأمم المتحدة:

أصدرت الأمم المتحدة خلال القمة العالمية لمجتمع المعلومات وبالتعاون مع العديد من المنظمات والهيئات الدولية مؤشرا يضم أربعة مجموعات:

- مؤشرات البنية التحتية وإتاحة الاستخدام.
- مؤشرات استخدام الأفراد استخدامًا منزليًا.
- مؤشرات الاستخدام في قطاعات الأعمال المختلفة.
- مؤشرات تجارة السلع المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتداول تلك السلع.

مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي:

أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي عدة تقارير عن التنافسية في مجال الاتصالات والمعلومات، كان آخرها التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات 2015، قدّم مؤشر مركب لقياس جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومستواها في بلدان العالم.

<ul style="list-style-type: none"> • البيئة: ▪ السياسية والتنظيمية (9 مؤشرات). ▪ الأعمال والإبداع (9 مؤشرات). 	<ul style="list-style-type: none"> • الاستخدام: ▪ الأفراد (7 مؤشرات) ▪ الأعمال (6 مؤشرات) ▪ الحكومة (3 مؤشرات)
<ul style="list-style-type: none"> • الجاهزية: ▪ البنية التحتية (4 مؤشرات) ▪ الإتاحة (3 مؤشرات) ▪ المهارات (4 مؤشرات) 	<ul style="list-style-type: none"> • التأثير: ▪ الاقتصادي (4 مؤشرات) ▪ الاجتماعي (6 مؤشرات)

مؤشرات الاتحاد الدولي للاتصالات

اهتمَّ الاتحاد الدولي للاتصالات بقياس كفاءة مجتمع المعلومات في جميع دول العالم، ومتابعة التنمية والتطور في هذا الاتجاه. وأصدر الاتحاد عدة تقارير، كان آخرها قياس مجتمع المعلومات، حيث وُضع مؤشر مركب لقياس التنمية في قطاع الاتصالات والمعلومات.

- البنية التحتية والإتاحة (5 مؤشرات)
- الاستخدام (3 مؤشرات)
- المهارات (3 مؤشرات)

مؤشر المعرفة العربي – مؤسسة راشد بن مكتوم المؤشر العربي للمعرفة

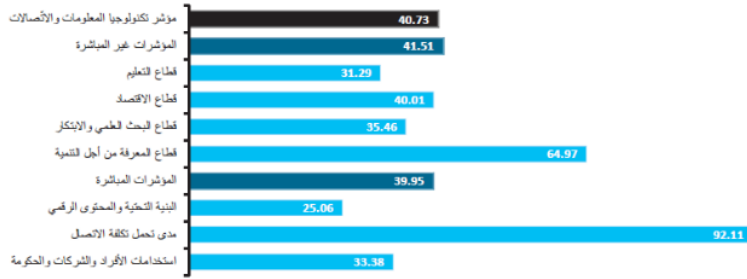
- المؤشرات المباشرة - 24 مؤشراً
- البنية التحتية والمحتوى الرقمي - 5 مؤشرات
- مدى تحمل تكلفة الاتصال - 3 مؤشرات
- استخدامات الأفراد والشركات والحكومة - 16 مؤشراً

استخدامات الأفراد والشركات والحكومة بالتفصيل

- اشتراكات الهاتف الثابت / 100 نسمة
- اشتراكات الهاتف النقال / 100 نسمة
- اشتراكات الانترنت ذات النطاق العريض الثابت / 100 نسمة
- نسبة الأسر التي لديها راديو
- نسبة الأسر التي لديها تلفزيون

- نسبة الأسر التي لديها جهاز كمبيوتر
- نسبة الأسر التي لديها خدمة الإنترنت
- نسبة الأفراد المستخدمين للإنترنت
- مدى استخدام شبكات التواصل الاجتماعي
- مدى استيعاب المؤسسات للتكنولوجيا الحديثة
- مدى استخدام الإنترنت للتعامل بين الشركات
- مدى استخدام الإنترنت للتعامل بين الأفراد والشركات
- مدى تدريب العاملين

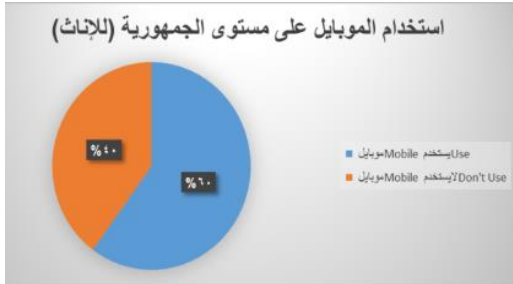
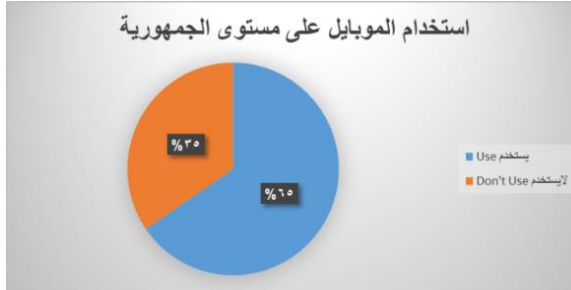
مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات



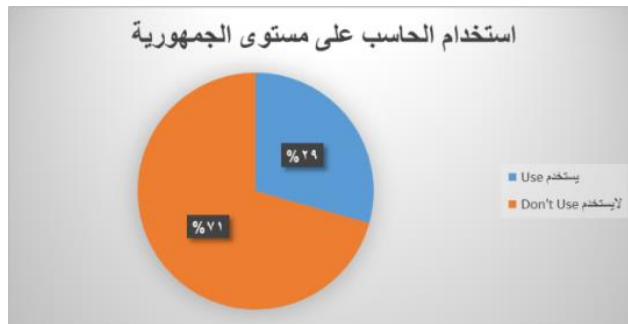
مؤشرات تعداد السكان لمصر 2017 في تقنية المعلومات والاتصالات

- اهتم التعداد الحالي 2017 بقياس ثلاثة مؤشرات هي
 - استخدام الموبايل
 - استخدام الحاسب الآلي
 - استخدام الانترنت
- والفروق بين الذكور والإناث والفروق بين الحضر والريف والفروق بين المحافظات

أولاً: استخدام الموبايل



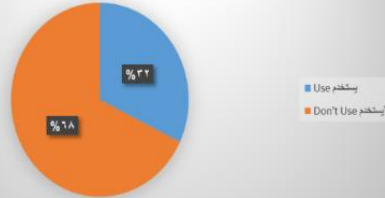
ثانياً استخدام الحاسب الآلي



استخدام الحاسب على مستوى الجمهورية (للبنات)



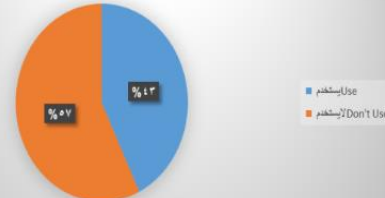
استخدام الحاسب على مستوى الجمهورية (للذكور)



استخدام الحاسب على مستوى الجمهورية (الريف)

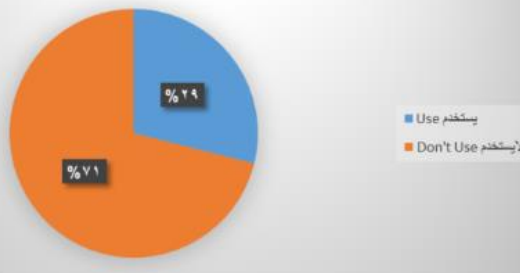


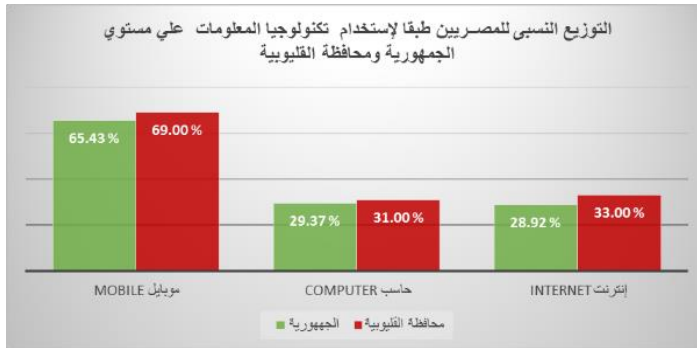
استخدام الحاسب على مستوى الجمهورية (الحضر)



ثالثاً: استخدام الانترنت

استخدام الانترنت على مستوى الجمهورية





دراسة في محور تكنولوجيا المعلومات:

- أثبتت نتائج الإحصاء ارتفاع نسبة استخدام أجهزة الموبايل في مصر والتي وصلت إلى 65% وهي نسبة مرتفعة إذا استثنينا فئة الأطفال، إلا هناك فجوة بين استخدام الذكور والإناث تصل إلى 10%، نسبة الذكور من مستخدمي الموبايل ترتفع إلى 70% بينما تنخفض نسبة الإناث إلى 60%
- كما أوضحت نتائج استخدام الموبايل فروقاً كبيرة بين الريف والحضر فكانت نسبة الاستخدام في الريف 59% بينما ترتفع في الحضر إلى 76%

- لم توضح النتائج نمط استخدام أجهزة الموبايل وهل يستخدم في الاتصالات الهاتفية فقط أم يمكنه الاتصال بالإنترنت، وهذه المعلومة هامة جداً عند وضع سياسة لاستخدام أجهزة الموبايل لأغراض التنمية بإنشاء تطبيقات خاصة بالتعليم والصحة تصل إلى المناطق البعيدة، ونأمل أن تستكمل الإحصاءات في هذا المجال. كما يجب العمل على تغطية شبكات الموبايل إلى المناطق الريفية المحرومة من الخدمات حتى نشجع المزيد من السكان في هذه المناطق على امتلاك أجهزة الموبايل.
- أظهرت نتائج إحصاء عام 2017 أن هناك نمطاً يكاد أن يكون متطابقاً في استخدام الحاسب الآلي واستخدام الإنترنت على مستوى الجمهورية، سوءاً على المستوى العام أو الفروق بين الذكور والإناث أو الفروق بين الريف والحضر مما يدل على أن امتلاك جهاز للحاسب غالباً ما يكون سبب استخدام الإنترنت.
- وبينت النتائج أن 29% من سكان مصر يستخدمون أجهزة الحاسب وأن نفس النسبة تستخدم الإنترنت إلا أن الإحصاء لم يوضح خصائص السكان العمرية والتعليمية التي تستخدم الحاسب والإنترنت. وتتفق هذه النتائج مع النتائج العالمية المنشورة حالة الإنترنت (Internet state) أن هناك حوالي 30 مليون يستخدمون الإنترنت من داخل مصر وهو ما يضع مصر في مرتبة متقدمة بين مستخدمي الإنترنت على مستوى العالم.
- أظهرت النتائج أن هناك فجوة في الاستخدام بين الذكور والإناث تصل إلى 7% من عدد السكان بين الذكور والإناث في استخدام الإنترنت، كما أن هناك فجوة كبيرة جداً بين الريف والحضر تصل إلى 23% من عدد السكان في استخدام الإنترنت
- وتخلص الدراسة إلى أن هذه الفجوة الكبيرة بين الريف والحضر في استخدام الإنترنت، والفجوة بين الذكور والإناث تعيق سياسات الدولة في مجال التعليم، فلا يمكن ضمان تقديم تعليم يعتمد على الحاسب الآلي والإنترنت في ظل وجود هذا التباين في الاستخدام وهو لا يضمن تعليماً عادلاً لكل فئات المجتمع.
- يجب إحياء جهود الدولة في إنتاج حاسبات منخفضة التكاليف لتمتلكه الأسر، وهو سيؤدي بدوره إلى زيادة استخدام الإنترنت كأداة هامة لزيادة الوعي وتطبيق سياسات التعليم المتطورة.

فرق العمل

1- فريق عمل محور التعليم			
رئيساً	كلية التربية	إ.د/ إبراهيم محمد فودة	
عضواً	كلية التربية	د/ إيمان جمعة فهمي	
عضواً	كلية التربية	د. عبد الحميد شعلان	
عضواً	كلية التربية	د/ هناء محمدي هيكل	
عضواً	كلية التربية	د/ هالة عمار السيد	
عضواً	كلية التربية	د/ إبراهيم التونسي	
عضواً	كلية التربية	د/ وفاء عبد الفتاح	
عضواً	كلية التربية	أ/ حازم الطنطاوي	

2- فريق عمل محور الصحة			
رئيساً	كلية الطب البشرى	إ.د/محمود عبد الصبور	
عضواً	كلية الطب البشرى	إ.د/ إبراهيم راجح	
عضواً	كلية الطب البشرى	إ.د/ رانية حمدي	
عضواً	كلية الطب البشرى	إ.د/ سامى عبد العظيم .	
عضواً	كلية الطب البشرى	إ.د/ الأحمدي إسماعيل .	
عضواً	كلية الطب البشرى	إ.د/ رابعة الهادي.	
عضواً	كلية الطب البشرى	إ.د/ رضا سند عرفة .	
	كلية الطب البشرى	د/ هالة عابد	
عضواً	كلية الطب البشرى	د/ محمد شاكر صادق.	
عضواً	كلية التمريض	إ.م.د/ هناء عبد المجيد .	
عضواً	كلية التمريض	إ.م.د/إيمان نبيل رمضان.	
عضواً	كلية التمريض	د/ تيسير حميدو	

3- فريق عمل محور المنشآت و المرافق			
رئيساً	كلية الهندسة بشبرا	إ.د/جمال السيد عبد العزيز	
عضواً	كلية الهندسة بشبرا	إ.د/ اسامة النحاس.	
عضواً	كلية الطب البيطري	إ.د/ عفاف دسوقي	
عضواً	كلية الهندسة بشبرا	إ.د/ محمد معوض.	
عضواً	كلية الطب البيطري	إ.د/محمد محمدي غانم.	
عضواً	كلية الهندسة بشبرا	إ.د/ أحمد خليل .	
عضواً	كلية الهندسة بشبرا	د/ نيفين فاروق.	
عضواً	كلية الهندسة بشبرا	د/ هناء ابو المجد	



عضو	كلية الهندسة بشبرا	د/ مصطفى الديب.
عضو	كلية الهندسة بشبرا	د/ محمد شوقي.
عضو	كلية الهندسة بشبرا	د/ محمد عبد الرحمن
عضو	كلية الهندسة بشبرا	م.م./ أحمد عبد الرسول
عضو	كلية الهندسة بشبرا	م.م./ كريم بهي.
عضو	كلية الهندسة بشبرا	م.م./ أسامة صالح.
عضو	كلية الهندسة بشبرا	م.م./ رشا محمد.
عضو	كلية الهندسة بشبرا	م/ رامى محمد عبد السلام

4- فريق عمل محور السكان والآثار الاقتصادية

رئيساً	كلية التجارة	أ.د/ عيد حميدة
عضو	كلية التجارة	أ.د/ حسنى مهران.
عضو	كلية التجارة	أ.د / زهدى نوفل .
عضو	كلية التجارة	أ.د/ محمود عواد.
عضو	كلية التجارة	د/ أميرة عقل.
عضو	كلية التجارة	د/ محمد جودة.
عضو	كلية التجارة	أ/ محمد عبد الشافى

5- فريق عمل محور السكان والآثار الاجتماعية

رئيساً	كلية الآداب	أ.د/ عادل كمال خضر
عضو	كلية الآداب	أ/ ياسمين رضا زكى

6- فريق عمل محور تكنولوجيا المعلومات

رئيساً	كلية الحاسبات والمعلومات	أ.د/ هالة حلمي محمد زايد
عضو	كلية الحاسبات والمعلومات	أ.د/ طارق أحمد الششتاوى
عضو	كلية الحاسبات والمعلومات	د/ محمد طه عبد الفتاح
عضو	كلية الحاسبات والمعلومات	م/ أشرف سعد شويل

7- فريق تصميم الكتاب

	كلية الفنون التطبيقية	د/ شيماء صلاح
	كلية الفنون التطبيقية	د/ منى عبد الرحيم
	كلية الفنون التطبيقية	م/ اسراء ابراهيم
	كلية الفنون التطبيقية	م/ هاجر أحمد محمد

8- فريق إعداد وتجميع الكتاب

	كلية الحاسبات والمعلومات	د/ محمد طه عبد الفتاح
	كلية الحاسبات والمعلومات	م/ أشرف سعد شويل

9- الإعداد لورش العمل والأعمال الإدارية

	أمانة مجلس الجامعة	أ/ وائل فؤاد علي كمال
--	--------------------	-----------------------



	أمانة مجلس الجامعة	أ/ عادل رجب عبد الشافي	
--	--------------------	------------------------	--

الخلاصة

م	اسم المحور
1	المحور الأول: التعليم
	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة الأمية 25.8% في عام 2017 وهي وإن انخفضت عن عام 2006 بحوالي 4% إلا أنها لا تزال نسبة كبيرة جداً فأكثر من ربع المجتمع لا يجيد القراءة أو الكتابة. • 10.4% من نسبة السكان يقرأون ويكتبون فقط وهي تضاف بجانب نسبة الأمية لتوضح نسبة الفقد في التعليم فتصل إلى 36.2% أي 34,317,175. • ومن النقاط الأخرى المثيرة للجدل هو ارتفاع نسب التربية الفكرية في الحضر (140,945) أكثر منها بالريف (59,157) ، الأمر الذي يحتاج فعلياً إلى دراسات تبحث في الأسباب. • حوالي 7.2 % من جملة سكان مصر متسربين من التعليم، أي إن حوالي 6142146 متسرب من التعليم.
2	المحور الثاني: الصحة
	<ul style="list-style-type: none"> • ارتفع معدل النمو السنوي للسكان المصريين من 2.04% خلال الفترة من 1996 – 2006 الي 2.56% خلال الفترة 2006 - 2017 • سجلت نسبة السكان المصريين في سن العمل (15 – 64 سنة) أعلى نسبة من إجمالي مجموع السكان المصريين حث تبلغ 61.9% • عدد الفئات الحرجة (vulnerable groups) التي تحتاج الى رعاية خاصة (رعاية امومة وطفولة) (MCH) = 59 % • نسبة الإعالة (Dependency Ratio) 62% وهذا يعنى انه يوجد 6.2 أشخاص معالين لكل 10 اشخاص في سن العمل • وبالنسبة لحالات الإعاقة في مصر بلغت نسبة الأفراد (5 سنوات فأكثر) الذين لديهم أي صعوبة (من البسيطة الى المطلقة) 10.67% وبلغت النسبة 10.99% للذكور مقابل 10.34% للإناث وبلغت النسبة 12.22% في الحضر مقابل 9.71% في الريف. • وبالنسبة للتأمين الصحي، حوالي نصف إجمالي السكان المصريين 50.8% مشترك أو مستفيد من التأمين الصحي (54.6% للذكور مقابل 46.8% للإناث)
3	المحور الثالث: المنشآت والمرافق
	<ul style="list-style-type: none"> • تخطى محافظة القليوبية في نسب المباني المخصصة للسكن المتوسط العام للجمهورية حيث تصل النسبة بها الى حوالي 85% من اجمالي المباني. • تنصدر محافظة القليوبية المراكز الأولى بالنسبة للمباني المكتملة والمشغولة جزئياً، وهذا يوفر فرصة لسد حاجة سوق السكن والعمل في الوقت الحالي أو المستقبلي. • مؤشر نصيب الأسرة بالمحافظة من الوحدات المتاحة (سكن أو عمل) يمثل 1.39 وحدة/ أسرة، والذي بالكاد يقارب المتوسط لنفس المؤشر على مستوى الجمهورية والبالغ 1.48 وحدة/ أسرة ، وهذا مؤشر يدل على قلة معدل تملك الاسر للوحدات مقارنة بباقي المحافظات، على الرغم من وجود فائض بالوحدات، وبالتالي فهو أحد أوجه عدم العدالة الاقتصادية والاجتماعية بعمران المحافظة. • تسجل المباني الغير آمنة «الجوازية» نسبة ضئيلة بين مباني محافظة القليوبية، والتي لا تتجاوز 1.5% وهي ما تعد نسبة تدل على انخفاض نسبة المباني الغير آمنة للسكن أو العمل.

<ul style="list-style-type: none"> • تتصدر محافظة القليوبية في المراكز الأولى في نسبة الأراضي الغير المسورة والغير مستغلة بالمقارنة بباقي المحافظات، حيث تبلغ نسبتها 71% من المناطق الغير آمنة، لذا تعد هذه البيانات سهلة التعامل معها نحو تطويرها الآمن. • تتجاوز نسبة الأراضي المسورة المستغلة في المحافظة حد النصف، في حين تقتارب نسب الأكشاك والعشش والتي تتجاوز 28% من إجمالي المناطق الغير آمنة، وهذه النسب تعزز قدرة المحافظة في الوضع الراهن من التعامل الآمن مع تلك المناطق. • تشهد محافظة القليوبية خلال الثلاث عقود الأخيرة، نسبة تعدت 55% من المباني المنشأة حديثاً، مما يدل على التطور والامتداد العمراني الأفقي الهائل. • تعد محافظة القليوبية أحد المحافظات ذات النسبة العالية من المباني التي تعطى فرصة بالامتداد الراسي في المستقبل نظراً لان حوالي 70% من جملة المباني بالمحافظة لم تتعدى الثلاث طوابق. • تضاول نسب الأسر في محافظة القليوبية التي تقطن وحدات سكنية من نوع (كشك/ عشه / خيمة /عربة ثابتة-دكان مدفن) • ارتفاع عدد الأسر التي تقطن وحدة سكنية (دكان) بريف محافظة القليوبية مقارنة بإجمالي الجمهورية حيث تصل النسبة إلى 6.2% • يعتمد الحضر والريف بمحافظة القليوبية على المياه المعبأة بنسبة كبيرة وهي 33% و 37% على التوالي وهذا مؤشر عدم ثقة في الشبكة العامة كمصدر للمياه. • نسبة عدد الأسر المتصلة بشبكة صرف عامة إلى إجمالي عدد الأسر تصل إلى 67.42% ونسبة عدد الأسر المتصلة بشبكة صرف أهلية إلى إجمالي عدد الأسر تصل إلى 7.32% وهي أقل من المتوسط العام للجمهورية الذي يبلغ 11.71%. • نسبة عدد المباني المتصلة بشبكة مياه الشرب إلى المباني غير المتصلة بالصرف الصحي تصل إلى 181.77%، بما يؤشر إلى الحاجة الملحة إلى التوصيل بشبكة الصرف الصحي. • نسبة عدد المباني المتصلة بشبكة الكهرباء العامة إلى إجمالي عدد المباني بمحافظات القليوبية تكاد تساوى نظيرتها المتوسطة للجمهورية ولكل من محافظتي القاهرة والجيزة . • نسبة عدد المباني المتصلة بشبكة الغاز الطبيعي للمباني الكلية تصل إلى 18.8% وهي أعلى من المتوسط العام للجمهورية الذي يبلغ 12.20% ولكنها أقل من نظيرتها في كل من محافظتي القاهرة والجيزة حيث تبلغان 55.39% و 26.09% على التوالي. ونلاحظ حاجة نسبة 81.2% من المباني العادية بالمحافظة إلى التوصيل بشبكة الغاز الطبيعي. • أكبر نسبة للتخلص من القمامة كانت لمتعهد جمع القمامة (52.77%)، بينما يحرق 20.58% من الأسر قماماتهم. كما يقوم 19.35% من الأسر بإلقاء القمامة في الشارع في حين يقوم 17.67% منهم بإلقائها في الترع والمصارف او دفنها في الأرض. • حوالي 96% من إجمالي المشتغلين يعملون في القطاع الخاص بنوعيه العادي والاستثماري وقطاع الاعمال وحوالي 71% من إجمالي عدد الاناث يعملون بالقطاع الخاص العادي 	
<p>المحور الرابع: السكان والآثار المجتمعية</p> <ul style="list-style-type: none"> • نسبة الطلاق في جمهورية مصر العربية 1.25%، ونسبة الطلاق في محافظة القاهرة 2.4% ونسبة الطلاق في محافظة القليوبية 1.11%. 	<p>4</p>

<ul style="list-style-type: none"> • بالنسبة لحالات الطلاق في ج.م.ع، أعلى نسبة طلاق في ج.م.ع تركزت في الفئة العمرية 25 - 49 سنة بنسبة 68,94% من إجمالي حالات الطلاق بالجمهورية، وتقل نسب الطلاق تدريجياً أدنى وأعلى هذه الفئة العمرية، ويدل ذلك على وجود خلل في بناء الأسرة المصرية. • يلاحظ وجود حالات طلاق لسن أقل من 15 سنة، ورغم قلة عدد حالات الطلاق في هذه المرحلة العمرية (وعدد 1341 حالة طلاق) إلا أنها تمثل كارثة اجتماعية، ومن ثم يجب أن تكون هناك عقوبات رادعة للأشخاص الذين يتزوجون تحت السن القانونية. 	
5 المحور الخامس: السكان والآثار الاقتصادية	
<ul style="list-style-type: none"> • أكثر من نصف عدد السكان يعيشون بالريف: التنمية المستدامة بالريف ضرورة • حوالي 80% من الأسر على مستوى الجمهورية يعيشون في مسكن ملك/تمليك و10.8% يعيشون في مسكن هبة و 7.4% يعيشون في مسكن إيجار قاتون قديم و 1.7% يعيشون في مسكن إيجار قاتون جديد و0.1% يعيشون في مسكن إيجار مفروش • بينما تنخفض نسبة الأسر الذين يعيشون في مسكن ملك/تمليك في محافظة القليوبية (66.3%) وترتفع نسبة الذين يعيشون في مسكن هبة (14.1%). مما يدل على انخفاض المستوى الاقتصادي داخل محافظة القليوبية. 	
6 المحور السادس: تكنولوجيا المعلومات	
<ul style="list-style-type: none"> • أثبتت نتائج الإحصاء ارتفاع نسبة استخدام أجهزة الموبايل في مصر والتي وصلت إلى 65% وهي نسبة مرتفعة إذا استثنينا فئة الأطفال، إلا هناك فجوة بين استخدام الذكور والإناث تصل إلى 10%، نسبة الذكور من مستخدمي الموبايل ترتفع إلى 70% بينما تنخفض نسبة الإناث إلى 60% • كما أوضحت نتائج استخدام الموبايل فروقاً كبيرة بين الريف والحضر فكانت نسبة الاستخدام في الريف 59% بينما ترتفع في الحضر إلى 76% • وتخلص الدراسة إلى أن هذه الفجوة الكبيرة بين الريف والحضر في استخدام الانترنت، والفجوة بين الذكور والإناث تعيق سياسات الدولة في مجال التعليم، فلا يمكن ضمان تقديم تعليم يعتمد على الحاسب الآلي والانترنت في ظل وجود هذا التباين في الاستخدام وهو لا يضمن تعليماً عادلاً لكل فئات المجتمع. • يجب احياء جهود الدولة في انتاج حاسبات منخفضة التكاليف لتمتلكه الأسر، وهو سيؤدي بدوره إلى زيادة استخدام الانترنت كأداة هامة لزيادة الوعي وتطبيق سياسات التعليم المتطورة. 	